حسن متقی زاده

۷۵

۲

[illegible] عبدالغفور

کتاب عبدالحلیم

حال عبدالعزیز داشبندی است

محل فروش مهاباد

کتابفروشی موقتی

... ۱۰۰ ریال

۷۵

۲

کتاب عبدالحلیم

حال عبدالعزیز داشبندی است

محل فروش مهاباد

کتابفروشی موقتی

... ۱۰۰ ریال

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب ۹۰۳۲۲

۱۱۷۶۷

کتاب حاشیه عبدالحکیم سیالکوتی بر جامی

مؤلف

مترجم

شمارهٔ قفسه ۱۴۸۲۰

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه التكلان

يا من هو منشئ الذات وافعالها ومبدئ العوامل واعمالها [illegible] عن [illegible] امتلئت ظروف الكائنات بجريان [illegible] وتكلمت على حروف المكونات [illegible] [illegible] ولكل [illegible] [illegible] [illegible] على ذاته وافعاله [illegible] باسمائه وصفاته [illegible] ونشكر [illegible] [illegible] اما [illegible] [illegible] [illegible] المولى [illegible] [illegible] [illegible] العقول [illegible] [illegible] [illegible] العلوم [illegible] امام [illegible] [illegible] المتقدمين [illegible] المتأخرين [illegible] [illegible] المحقق الفاضل والعالم العامل [illegible] على شرح الكافية [illegible] عبد الرحمن الجامي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]

فيها [illegible] الاسنادية

[illegible] [illegible] العالمين [illegible] بسم الله الرحمن الرحيم [illegible]
قوله الحمد [illegible] [illegible]
ق [illegible] [illegible] الجنس والاستغراق [illegible]
[illegible] الفرق [illegible] [illegible] الاستغراق [illegible]
[illegible]

[illegible]

لا نلزم استوائهم مع النبي صلى الله عليه وسلم ... او الصحابة الجميع

[illegible]

[illegible]

باستغنائه بقواه ولعاقلة عنه

يتعلق بالاعتبار ٣

[illegible]

ق تبعه في بيان ان هذه الجمل وان كانت خبرية في الفائدة لانها لكن نها واقعة موقع الحكم او معلومة

المخاطب لكون من شانها ان يقصد بها الافادة لا اذا لم تكن واقعة موقعها او غير معلومة له ق فكم من جملة او لا

خبر لانه كلام الا انه يشتمل على حشو ق اي يحكم بها عن الواقع لكن المحشى حيث فسر الخبرية والانشائية

بعبارة مجرحة فارقة بينهما فرعية على نفس المبتدأ فارغة عن الشكوك التي يرد في فصل المقام كالا

يخفى على الناظر عليها ق لان النسبة في هذه المركبات مجملة لا يخفى ان النسبة ليست مشتملة على امور متعددة

حتى يتصور فيها الاجمال والتفصيل في ذاتها فمعنى كون النسبة في المركبات الواقعة خبرا مجملة انها ملحوظة

في ضمن المجموع المركب من حيث انه مجموع وليست مفصلة اي ملحوظة قصدا اذ لو كانت كذلك لما امكن حمل

المركب المشتمل عليها على شيء كما يشهد به الوجدان ق فيجوز التعبير عنها اه بخلاف ما اذا كانت ملحوظة قصدا فانه لا

بد للاحظها كذلك من ملاحظة المنسوب والمنسوب اليه مفصلا ممتاز كل منها عن الآخر فلا يمكن التعبير عنها

بالمفرد ق وبه يصح القول اه تؤهم البعض وضع الالفاظ مطلقا لا لنفسها لانها منها احسن اطلاقها فهي دالة على

انفسها ايضا ليست دلالتها عقلية لانحصارها في دلالة الاثر على المؤثر دون العكس ولا انها ههنا ولا طبيعية

لعدم مدخلية الطبع ههنا فهي وضعية ق حتى لا يحتاج الى هذا التأويل للسهل الواقع طرفا للكلام بعد

القصد وجعله كلمة حكمية لانه راجع في الكلمة الحقيقية ق غير دالة على انفسها اذ لا تغاير بين الشيء ونفسه

حتى يتصور بينهما دلالة ق بل هو مجرد بيان لمنشا غلط من توهم الوضع يعني ان الفهم اسمها منها

عند الاطلاق انما هو بواسطة حضورها بوجودها عند اللفظ في ذهن السامع لا بسبب حضور الدال

عليها وانفهام الشيء بحضوره بنفسه ليس بدلالة ق فيحكم عليها اه على تقدير انفهامها في ذهن السامع فيحكم

السامع على تلك الالفاظ باحوال عارضة لها بالنظر الى وانها من رجل ثلاثي وباحوال عارضة لها

من حيث دلالتها على المعاني نحو ضرب فعل ماض ق ولو سلمت دلالتها بناء على التغاير الاعتباري

بينهما فليست تلك الدلالة بالوضع بل بالعقل فانها في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي

بسبب التغاير وهو حال من احوال المؤثر من آثاره ق وعموم اه دفع لما قال ذلك المتوهم من انه

وضع المهملات لا لنفسها الا بانا في كونها مهملة لان احوالها بمعنى انها ليست موضوعة لمعان سوى انفسها

ق عما لا يتقدم عليه اه فانهم في جميع مباحث الالفاظ اعتبروا حال الالفاظ بالقياس الى معانيها

كبحث الدلالة والمفرد والمركب والمشترك والكلي والجزئي ولو كانت المهملة موضوعة لانفسها لما

اخرجوها عن تلك التسمية ولانه الحكم في حالات الموضوعات اللغوية اعلام ما في الضمائر واستعلام ليتم
المعاش فان الانسان مدني بالطبع وذلك معقود في وضع الالفاظ لا نفسها والحكمة بالقسم العقلي الاول
ق اذا لم تكن الالفاظ المهملة ق لم تكن اي المهملات ق فلكون بعض الاجناس عنها اه كما في قول الجنس مهمل دين
مقلوب زيد ق في ثاني بل الكلم المفرد الموضوعها في موضع من الخواص الاضافية ما يكون خاصة للشيء بالنسبة
الى بعض ما عداه ق لان ذلك الغير موضوعا اه مع انهما صنفان بالقياس الى الفعل والحرف لانهما مستعملين في
المحاورات واعتبرهما في الاستعمال لانهما يوجدان في الكلم ايضا بعد في الاستعمال ق فالالفاظ كلها مهملة
كانت او موضوعة فعلا او حرفا او اسما ق في ذلك اي جواز الاخبار عن الحروف التي بين ق لا يخفى اه يعني
يلزم على الظاهر او المعنى بناء على ما هو ظاهر من كلام ابن الحاجب حقق نكتة افراد من الكلام وهي ضرب و
ضرب زيد وضرب زيد قائما في صور التركيب مع وحدة الاسناد فيه او التزام تكلف فيه خلاف غرض
صاحب المفصل فانه يلزم عليه حقق افراد من الكلام في نحو ضرب اني زيد رجلا وهو قائم مع تعدد
الاسناد ق او جملة قسمية اه اشارة الى ان ما يصدق عليه الجملة لا ينحصر في الجملة التي لها محل من
الاعراب كما يتراى من اقتصار الشارح الامثلة عليها ق فليس شيء من الشرط والجزاء لانهما بدخول
اداة الشرط انسلخا عن الاسناد الذي بين طرفيهما وصار الاسناد التعليقي بينهما فيكون الكلام هو
المجموع ويجب لا بد ان يزاد في تعريف الكلام او جملتين ق لان الكلام سوفي للكلام فاشار الى المنسوق
بالسوق له ق ولبعده اي لبعد الكلام في الذكر من الامور الثلثة فالاشارة بذلك الموضوع للبعيد اليه
ق ولان قوله لا يتاتي اه يعني جاء به الاسلوب السابق في الكلمة يقتضي ان يكون وذلك اشارة الى الكلام
ليكون بيانا لنفيهما بعد التعريف كالسابق ق لان التركيب العقلي يرتقي الى ستة والمحقق بالاستقراء اقسام
ملفوفة فكذلك الاحتمالات الاربعة كالعناية بشان الحصر الخ فلذا صرح به بخلاف انحصار الكلمة
في الاقسام الثلثة فانه حصر عقلي لا مجال للقسم الخ فترك التصريح به والاعتماد على حكم العقل بذلك ق
المنقول الى الانشاء اه زاد هذا الوصف لدفع ما يتوهم من انه كيف يكون بعت بهذا وهو الحال ان
يراد بالاخبار او يدعو اخبار ق الانباه للمعقد الباعثة اي وان لم يصرح بالكلمة بل اتي على نحو
دفع له والقرينة بيان للنكتة المصحح للتغيير يعني انه جعله من اقسام الكلمة والمقسم معتبر في الاقسام
الا انه عبر عنها اختصارا ق ما دل على معنى في نفسه اي في حد ذاته المعنى الاول بناء على ان الحرف في بمعنى الباء على ما هو
المشهور

ميز المشهور والثاني على ان يكون في الظرفية المجازية بان يشبه تمكن الشيء في مرتبة ذاته من غير ملاحظة امر آخر
معه بتمكن المظروف في الظرف في عدم ملاحظة ما حاله امر آخر معه على ما هو المجاز من ان الكلمة في
للظرفية اما حقيقة او مجازا وانما لم يقل الوجه انه يكون بمعنى الباء او حملي او للام كلها راجعة
الى الظرفية المجازية على ما حققه الشيخ الرضي ق لان في جعل اه تعليل للمنفي اي جعل في بمعنى الباء
كما في الوجه الاول فكلا الحمار الخ تا في الاشارة الى من غير ضرورة داعية اليه اذ اللفظ اذا دار بين الحقيقة
والمجاز والاشتراك يحمل على المجاز كما حقق في موضعه فالحمل على الظرفية المجازية كما في الوجه الثاني
بما هو مشهور في التعريف وهو محل لا يخفى الحمل عليه ق فيه اشارة الى ان في جعل صفة للمعنى ايضا حملا
لان المشهور في التعريف لا ان المشهور عليه بقولهم الدال في نفسها فتمهل ق دان الدلالة اه راجع
للوجه الثاني والثالث اي كما لا يصح جعل ظرفا لغوا او حالا من ذلك لانه يجب ان يكون قيد للدلالة والدلالة
غير ثابتة اللفظ في مرتبة ذاته بل انما هي بالقياس الى كونه موضوعا للمعنى لا يقال ان الوضع معتبر في مفهوم
الكلمة فتكون الكلمة دالة على معنى في حد ذاتها لانا نقول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا فيما اصدق
عليه من التعريف كما هو الماهية من حيث طبيعتها الا من حيث تحقيقها في افرادها للماهية بالقياس الى
تحققها في ضمن افرادها للماهية من حيث طبيعتها ق مع ان صحة اه متعلق بقوله لان في جعله
دليل ثاني على عدم جعل ظرفا لغوا وحالا يعني ان قوله في نفسه على تقدير ان يكون قيد للدلالة في
تقييد الدلالة في تعريفهم بذلك يدل على خصوص في دلالة الحرف على معناه كانه لا يدل عليه بنفسه
والحال انه ليس الامر كذلك اذ لا خصوص في دلالة الحرف فانها تابعة للوضع والاسم والحرف والفعل متساوية
الاقدام في ذلك انما الخصوص في معناه لاحتياجه في التعقل الى الغير لكونها مرآة لملاحظة الغير ملحوظا
بتبعيته فتفاوت ذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف السابق على الدلالة فلا يكون خصوص في
دلالة الحرف ق بالوضع لم يثبت اه يعني بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم يتحقق حاجة امر الى الحرف
بالذات لكونه ذلك سببا للخصوص في دلالة الحرف وانما قيل بالذات لان ذلك الاحتياج الذي يثبت
للمعنى الحرفي قبل الوضع فصورة ثابتة للدلالة الحرف للحرف بالتبع ق ولا يلزم من ذلك اي من الاحتياج الذي ثبت
للمعنى الحرفي قبل الوضع خصوص في دلالة الحرف ق وبالجملة اه خلاصة ما ذكر من عدم الخصوص في دلالة
الحرف توقف فهم المعنى في نفسه على شرط التعقل كالرجوع المتقدم في ضمير الغائب والقسم في الحرف

او غيره كالخطاب في ضمير المخاطب والتكلم والاشارة في اسماء الاشارة لا يستلزم خصوصا في دلالة
اللفظ على ذلك المعنى كما ان توقف فهم السمع على تحقق القابل الفاعل لا يستلزم الخصوص في دلالته عليه
اي ملحوظا في حد ذاته يعني انه كينونة في نفس معناه كينونته في نفسه في اعتبار العقل لا في
الخارج والمراد منه ان يكون ملحوظا بذاته لا بتبعية الغير كما في الحرف فان معناه آلة لملاحظة متعلقه
ملحوظ بتبعيته ق اي الدال الملحوظ اه يعني ان في نفسه اما صفة للدال فيكون المقدر معرفا باللام
التعريف بناء على ان صيغة اسم المفعول للثبوت لا الحدوث لا بالموصول كيلا يلزم حذف الموصول
مع بعض صلته او يكون حالا من المبتدأ اعني من جوز الحال عنه او يكون حالا من مفعول
الفعل المستفاد من نسبة الخبر الى المبتدأ اعني من لم يجوز الا باعتبار امر خارج متعلق بالاقوال
الثلثة ق اعترض عليه الشيخ الرضي حاصل الاعتراض انه لا يصح ان يكون في نفسه في التعريف
من قبيل قولهم الدار في نفسها لانه في مقابلة في غيره ولا يقال الدار في غيره حكمها كذا بل يقال
الدار لا في نفسها اه اي مع غيرها حكمها كذا ق بانه ليس نقض اه اي ليس مقصود المصنف التشبيه
ان المعنى الذي هو مدلول الكلمة في الحال متعين اي معنى في نفسه وفي الدار في نفسها او حدها
بل لا ينقص الحاد من دائما فضلا عن ان يقصد ذلك لان كون المعنى ملحوظا في ذاته بان
يكون مقصودا حصوله بنفسه وكونه ملحوظا في غيره بان يكون ملحوظا في ضمن غيره والة التعريف حاله
امر معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان ينسب الى الغير فيه لا في الخارج ولا في الذهن مع
كون ذلك الغير منشأ لحكمها كما في القيمة وكذا حكم الدار غير قابل لان ينسب الى الغير ق بل
المقصود اه اضراب عن قوله ليس مقصوده وكلمة بل الاولى للترقي اي المقصود التشبيه بين المعنى
والدار باعتبار الامر الخارج معهما تارة وعدم اعتبار الخارجي معهما تارة اخرى وان امتاز المعنى
والدار في اعتبار الخارج فان اعتبار الخارج في المعنى يكون المعنى تابعا له التعريف حاله واعتباره
في الدار يكون ذلك الخارج تابعا وصفا لها ق اي كالموجود الخارجي اه افاد بهذا التشبيه تحقيق معنى
القيام بالغير هو كونه وصفا للامر تابعا له في التحقيق ومعنى القيام بالذات وهو عدم القيام
بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه والشارح فلم في الذكر
لشرفه واصالته في الوجود ق في الملاحظة اي بان يكون ملاحظة العقل اياه والتفاته اليه بتبعية

تبعية امر آخر وهو من مطلقات البديهيات كالابتداء الذي هو آلة الملاحظة الغير ليس الا التبعية في الوجود
الذهني على ما هو الا ليس الصورة العقلية للابتداء الجزئي حاصلا في القوة العقلية للسير فان لكل واحد منهما في
العقل صورة على حدة الا ان حصول احدى الصورتين في العقل يتبع الاخرى ق فيه تشبيه المعقول بالمحسوس فالمراد
بالموجود القائم بذاته الجسم مثلا وبالقائم بغيره الاعراض المحسوسة لكون التشبيه تنويرا للمقصود ق ويظهر منه
وجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معناه كما سيجيء بيانه وبعض الناظرين
توهم ان المراد بوجه آخر سوى ما مر في قوله والدار فاعترض بانه في قولهم السواد في زيد بمعنى الاعتبار
والدلالة على ان وجود السواد في زيد ليس الا اعتبار المحل كما ان معنى الوجود في نفسه انه موجود من غير
احتياج فقولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها ليس الامر كما هو فقال يظهر من هذا التشبيه
وجه آخر لاستعمال في لم يتعرض له المجيب انما هو بيان المعنى فيه له في نفسه لا بيان وجه آخر لاستعمال كلمة
في على ان معنى قولنا السواد في زيد انه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق
الوصفية والثاني بطريق الظرفية ق وهو انه لما شابه المعنى الحرفي اه يعني لما شابه المعنى الحرفي العرض
والمعنى الاسمي الجوهر صح استعمال في في موضعين بمعنى التبعية في الملاحظة وعدم التبعية فيها
كما يستعمل في في العرض والجوهر بمعنى التبعية في الحصول وعدم التبعية فيه كما يقال لا شابه ليس فيما عليه
وليس لشابهة الذي كون مقصودة بالذات لا يكون في التشبيهات الاصطلاحية والمستعمل ان ق بهذا المعنى اه
بالمعنى الذي ذكره سابقا وهو ان يكون تابعا للامر آخر في الملاحظة ويكون لشابهة التفسير الاجلي كالعرض
التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر بالطبع لا بمعنى ان يكون
مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لحلويها اذ المعنى الحرفي ليس صورة لمتعلقاتها وبهذا ظهر ان ما
ان مفهوم كل رجل ملحوظا ايضا تبعا لملاحظة افراد الرجل ولذا التعريف معه ان كل رجل يصير محكوما عليه
ولا يلزم منكر الغير الذي هو آلة الملاحظة معه لفهم معناه فانا الواو للعطف تبعا لا يصلح لكونه محكوما
عليه به فانه لا بد من ذكر الغير الح حمل فهم معناه كلا الامرين باطلا انشاء عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة
للملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة الملاحظة افراد على انا لا نسلم ان مفهوم كل رجل محكوما عليه

بل الحكم على الافراد والوصف العنوانى فى مرآة الملاحظة عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم بالشئ من ذلك الوجه ولانسلم ان
مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا للملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من
يقول باتحاد العلم بالوجه والعلم بالشئ من ذلك الوجه بالتحادهما وتفصيله لا يليق بهذا المقام ق والمراد بالغير هو
المتعلق اى ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له متعلق به ويكون حالا لآخر احوال فلا يرد ان الشئ
كيف يكون آلة الملاحظة امر يغايره ق اذا الصالح لهما اه فان الشئ ملحوظة على انها مالم تلتفت الى الشئ قصدا
لا تمكن من الحكم عليها بالاترى انه حين رؤية الوجه فى المرآة تمكن من الحكم لكونه مرئيا قصدا ولا تمكن من
الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا فكذا حال الحرف ق مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ق فانه لا بد
من ذكر متعلقه لا لفهم معنى الابتداء بل لفهم ذلك المتعلق من لفظ كلمة الى من لا المتعلق فى لفظة
من لا اللازم فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه ق حتى يخلو الكلام اه لم يقل حتى يلزم استعماله اه
قوله فى تقسيم اشارة الى انه مخل بتمام التعريف من الفائدة اذ كون المعنى مدلولا للكلمة يفهم من كلمة ما ق بل
معناه اه فيكون معنى التعريف الكلمة كلمة تدل على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالها اليه وحق هذا
هذا المعنى وان كان معنى مجازيا الا انه لما شاع فى امثال الالفاظ فى امثال المعنى باعتبار انفهامها منها صار كلفظ حقيقى
متعارفا فيجوز استعماله فى التعريف ق فلا يقال ان المعنى اه اى لاجل حسن مشابهة الكلمة باعتبار اشتمال
ما فيها بنقلها بالظرف اى اذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار اشتمال ما فيها بنقلها صح نسبة المعنى الى الكلمة بكلمة
فى قيل ان المعنى ثابت فى المعنى نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير ضم كلمة اخرى ق وما يقال اه وليس
معناه ان المعنى الحرفى مدلول الغير لانه لم ينتقل اليه الذهن عند استعمال الحرف وحده كالحرف كالظرف
الخالى عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة فى وصح نسبته الى الغير بكلمة فى لظهور ذلك المعنى عند
حصوله فكانه حاصل فيه لا يخفى عليك انه لو جعل فى كلمة بمعنى الباء صح التعريفات من غير احتياج لتصحيح
الى مثال هذه التكليفات البعيدة عن الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدى مع انه
ليس فى عبارة الشارح قدس سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر ق من حيث انه حالة بين السير والبصرة
اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظا تبعا لهما موجب لا لمتكلما احدهما بالقياس الى الآخر ق وهو معنى

معنى قائم اه عطف تفسير لقوله هو هى اى الابتداء من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار
معنى اسمى ملحوظ فى ذاته بل من حيث انه نسبة بين السير والبصرة ملحوظ تبعا اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظ تبعا
لهما على قياس النسبة بين المحكوم به والمحكوم عليه من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها فى الذهن
بدونهما ملحوظة الرابطة بدون ما اذا لوحظت فى حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها فانه حينئذ يكون
مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة بين الطرفين ويصح ان تكون محكوما عليها وبها ق اى لا يعرف تفسيره
لما كان ظاهر العبارة يشعر بمغايرة الابتداء للحال الذى جعل آلة لتعرفهما وليس الامر كذلك اى ليس الابتداء
الا المعرض حالا للسير بالقياس الى البصرة فتعلق اوله بان المغايرة بينهما اعتبارى فالابتداء من حيث ملاحظة
العقل وحصوله فيه آلة المعرفة نفسه من حيث كونه حالا لها ونسبة بينها فالابتداء موجب لانكشاف واعتبار باء
الآخر ق اى لا يمكن ان يتعقله السامع لما لم يكن نوعى تعقل معنى الابتداء المخصوص على ذكر متعلقه ظاهر او ان يتوقف
تعقله على ذكره فضلا عن ذكر متعلقه بعينه بان المراد تعقل السامع وهو موقوف على تعقل الطرفين الموقوف على ذكر
المتعلق صريحا ولا يكون قول الشارح ولا يحيط عليه الابهم كلمة دالة على متعلقه تكرارا لان قوله لا يمكن ان يتعقل
ينبئ امتناع الانفهام بدون ذكر متعلقه وقوله ولا ان يدل اه ينبئ امتناع افهامه بدون ضميمة والاوجه ان يقال
المراد الذكر اللفظى فينبئ ان تعقله لا يمكن بدون تعقل متعلقه لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا بمعنى ان الكلام فى تعقل
الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة وذا لا يكون الا بتعقل الطرفين فصلا وذا لا يمكن الا بذكر الطرفين
صريحا ق او لعموم وضع من يطلق على قوله لكونه ملتفتا اليه يعنى ان الحرف وضعه عام والموضوع له خاص فلا
يفهم الموضوع له من حيث خصوصه بدون ضم ما يدل عليه بخصوصه وهذا الوجه يدل على ان توقفه على ذكر
لاجل اللفظ الدال عليه والا قال ينبئ لتوقفه عليه لا حل ذاته ق والقول اه وضع سوال مقدر هو انه يجوز
ان يكون من موضوعا للابتداء مطلقا الا ان الواضع اشترط استعماله فى جزئياته فلا يثبت وضعها لها وحاصل
انه يلزم ان يكون كلمة من مستعملة فى المعانى المجازية مع ترك استعمالها فى المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا
لا حقيقة لهم والقول بذلك مما لا مرجح يدعو اليه ولولا الامر كذلك لما تردد وا فى لزوم الحقيقة للمجاز ق ثم
الظاهر ان تلك الجزئيات اه دفع لما يتراءى من ان العقل الحاصل للمحصول فان المحصول يدل على ان الابتداء

امر كلى اذا لاحظه العقل قصدا كان مدلولا اسميا واذا لاحظه من حيث انه حالة بين السير والبصرة كان مدلولا
حرفيا والخاص ينبئ ان الابتداء الكلى مدلوله اسمى وجزئياته مدلول حرفى ولا يشك ان الجزئيات مغايرة للكلى
الدفع ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان الابتداء من حيث انه حالة
كونه حالة بين السير والبصرة مثلا ومقيدا بتلك الخصوصية والمقيد لا يصير جزئيا حقيقيا لامكان الوقوع على
انحاء شتى والحصة هى الكلى باعتبار تقييده بخصوصيته فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمى وان الابتداء
من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفى مع كونه جزئيا اضافيا له ايضا وانبات الافراد اه اى اثبات
الافراد الحقيقية لمفهوم الابتداء وهى ما يمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث يكون مدلولا لكلمة من مما لا شاهد
عليه اذ لا يفهم منه الابتداء شئ من شئ وهذه الخصوصية لا تعطى الجزئية الحقيقية والظاهر انها ايضا اه
لا تجعل مفهوم يلاحظ العقل تبعا يمكن ان يلاحظ قصدا لكنه لا يكون من حيثيات الآخر وقات موضوعا
للمعانى النسبية من حيث انها روابط بين الاسماء والافعال والآلات للمعانى الملحوظة بالذات قوله بل
المعنى من اه يعنى ان الحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعانى
المستقلة ابية عن الالتفات اليها قصدا لان النسب التعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن
ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتشبيه والاستفهام
نوع من لوازم تلك المعانى فمن والى موضوع للتعلق الخاص بين السير والبصرة والكوفة بطريق الابتداء
منه وانتهائها اليه وفى للتعليق بين الشيئين بطريق الظرفية وان موضوعه للربط الخاص بين المسند
المسند اليه بطريق ينبئ تاكيد الحكم وعلى هذا القياس ق من المعنى بيانا للغير على تقدير رجاع الضمير فيرجع
الى المعنى ق او فى كلمة اخرى بيان له على تقدير رجاع الضمير الى ما ولا يظهر وجه لا يراد كلمة فى ههنا
ما يراد من الاول ونعريفه ق ورد العبارة الى ما هو المشهور فانهم اذا حكموا على شئ باعتبار انه مع قطع
النظر عن الامور الخارجة قالوا الشئ فى نفسه كذا كما هو من قولهم الدال فى نفسها كذا ق وحملها على ما هو
فان تاسيس الحروف عن اخواته انما هو على كون المعنى الحرفى ملحوظا بالطبع والمعنى الاسمى والعقلى ملحوظا
بالذات والاستقلال باحتياج الى الضميمة وعدم احتياج اخواته متفرع على ذلك ق اى لم يعرف اه من

اشارة الماتن قوله العلم مسبوقيتها بان لعدم المانع للظهور المقتضى لما ان اثناء ذكر الشارح للظهور فلا
ان عدم مسبوقيتها بما يدل على خلافها لا يدل على ظهور ولا يخفى ان المناسب ان مناط بهذه الحاشية
قوله العلم مسبوقيتها لكن الموجود النسخ التى لدينا على قوله وارجاع الضمير الى المعنى فتدبر ق لا يقال لو كان
كذلك اى مستقلة بالمفهومية لا يدل عليه الجواب اذ لا مدخل للكلية فى صحة الاخبار عنه وبه وانما
ذكرها استطرادا ق مع انها لا تلزم الظرفية اى لا يستعمل الا ظرفا ق المفهوم المستقل اه لكونه
ملتفتا اليه قصدا يصح الحكم عليه وبه نظرا الى ذاته ولا يقدح فى ذلك امتناعه لاجل امر خارج عن ذاته
سواء كان ذلك الامر الخارج ممتنعا فى اصل الوضع او طاريا فى الاستعمال ق داخل فى الاول فان متى
موضوع للزمان الذى هو الظرف بخلاف قدام فانه موضوع لما تقدم الشئ الآن فى المكان المتقدم وكذا
حال اخواته ق وفيه تامل اذ يجوز ان يكون عدم صحة الاخبار عنه لعارض كما فى تلك الظروف
فلا يكون ذلك دليلا على عدم استعماله فى المطلق ولو قال بدله قوله الا انه غير صحيح اه والا لفهم منه
المطلق عند الاطلاق والخصوصية من الضميمة كما فى تلك الظروف فلم تم مناقشته ويصح جعلها صحيحة
ان معانى تلك الظروف معان كلية ملحوظة بالذات لا نفهامها منها عند الاطلاق والخصوصية
المستفادة من الاضافة خارجة عنها كما فى سائر الاسماء المضافة ولزوم اضافتها فى الاستعمال
لاجل تحصيل الغرض من وضعها لا لتوقف فهم معانيها عليها بخلاف الحرف فانه لا تفهم منه
معناه بدون الضميمة فهى لفهم اصل معناه ق فانها اراد بالمعنى اى المذكور فى حق الاسم
ما يشمل المعنى التضمنى على سبيل البدل كما هو شان الكلم اى ما دل على معنى من المعانى فى نفسه
فيدخل فى حق الاسم الفعل ويحتاج الحد الى خروج الفعل بقوله غير مقترن فى ارجاع الضمير
الى المعنى الموجود بقوله اى فى نفسه اه غير مقترن ذلك المدلول عليه فى نفسه بزمان من الازمنة
الثلثة وفائدة تعميم المعنى زيادة قيد عدم الاقتران اه اشار اليه الشارح بقوله بقوله باحد الازمنة
الادنى من حصول الاشتراك بين الاقسام الثلثة فان قيل لولا الفعل دالا فى نفسه على معناه
التضمنى اعنى الحدث والزمان مع عدم دلالته على معناه المطابقى بدون ذكر الفاعل اعنى
والزمان والنسبة الى فاعل معين يلزم تحقق الدلالة التضمنى بدون المطابقى وذلك محال
ما يقرر عندهم من استلزام التضمنى للمطابقى قلنا دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته

وعلى الزمان باعتبار هيئته فهي دلالة مطابقية وان دلالته على الحدث تضمنا للفعل لكونه موضوعا بازاء المجموع
من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلا مع
المتبادر الى الفهم لا يدل على اجزاء مدلوله تفصيلا ونقول في المقدمة في دلالة الفعل النسبة الى الفاعل
ابهاما وعن مفهومه منه مع الحدث والزمان وانما المحتاج الى ذكر الفاعل تفصيلها وهو خارج اخلاء في مدلوله وقد
قيل في الجواب ان الدلالة ليست مجرد افهام المعنى من اللفظ بل افهامه منه من حيث انه مراد المتكلم بالدليل
فهم المعنى من اللفظ عند سماعه متاخر عن ذكر الوضع المتاخر عن فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما
العلم بالمعنى عند تذكر الوضع ودلالة اللفظ لانهما متاخرتان عن برزتين فهي التفات النفس اليه من حيث انه
مراد المتكلم فخطور الحدث والزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ واخر في ضمن تذكر الوضع
على الوجه العام انما الدلالة حصول معناه من حيث انه مراد وهو لا يحصل الا بعلم خصوص معناه
المطابقي بالضميمة وملاحظة الحدث والزمان في ضمن هذا المعنى هو الدلالة التضمنية وفيه
بحث اما اولا فلان القول بانه يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات الى المعنى مرتين احدهما في ضمن
تذكر الوضع والثاني من حيث انه مراد خلاف الوجدان واما ثانيا فلان القول بان فهم المعنى متاخر عن تذكر
الوضع بسبب له فاسد بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفيته الى وضع مخصوص نعم انه متاخر عن العلم
بالوضع المتاخر عن الفهم مطلقا لان اللفظ واما ثالثا فلانه اذا كان حصول المعنى من حيث انه مراد متاخر
عن حصوله في ضمن تذكر الوضع اشتمالا فلا يمكن حصول معنى المطابقي للفعل من حيث هو مراد الا
بعد تذكر الوضع للحدث والزمان والنسبة متذكرا في ضمن تذكر وضع الفعل باعتبار حمل النسبة اي ١٢ اشتمال الدرج
النسبة التامة الى فاعل معين غير مستقل بالمفهومية اذ لم يذكر الفاعل المعين لا يفهم النسبة اليه والدليل
على ذلك الاشتمال انه لم يستعمل في اطلاقاتهم الا مسندا الى الفاعل المعين فلولا اعتبار النسبة في
في وضع الفعل لاستعمل غير مستند ايضا كالمصدر ما قيل ان النسبة المذكورة مدلول للهيئة التي
كيفية لا في الجمل الاسمية فان الفعل يدل على مفهوم تفصيلا مع ان المركب المفرد لا يدل على مفهوم
تفصيلا نفيه انه ان اراد ان الهيئة التركيبية مستقلة في الدلالة على النسبة فمسلم اذ هو مقتضى عدم
استقلالها بالمفهومية وان اراد ان الهيئة مستقلة في الدلالة عليها فيحتاج الى لزوم تلك
الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا يجدي والقول بان الحدث المعتبر في مفهومه

في مفهومه معتبر من حيث انه مستقل للاسناد الى شيء يكفي مرجحا اذ دلالة الصيغة الفعل على الاستعداد اصلا
واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فلتعدد اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث
ومن حيث الصيغة على الزمان والنسبة من حيث التركيب بالفاعل على النسبة ولعمري ان الحرف ح ج ...
والجادة على الاعتراض عليهم بمجرد الشكوك التي تورد على علماء الشعبين في كلامهم مما لا ينبغي ان يقدم عليه ق وشبهه
ارهاصا يعني على التشارح تشبيه الازمنة الثلاثة لكن لشهرة ارهاصا تركه وهو بعيد لانه حتى يكون قيدا للدلالة
وتقييد الدلالة بعدم الاقتران والاقتران ركيك ق اي المراد بعدم الاقتران ان يشير الى ان ضمير بنفسه
راجع الى المعنى الموصوف بالصفة الاولى فيفيد ان المعتبر في الاسم عدم الاقتران المعنى المستقل بالزمان لا
المعنى مطلقا والا لم يخرج الفعل عن حده لانه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث ويدل
معنى غير مقترن بالزمان وهو المعنى المطابقي اذ لا معنى لا قتران التضمن جزم ق اي الوضع الغير المسبوق يعني الاول
يستعمل في جزء معناه في مدلول المطابقي السابق الغير المسبوق وانما فسر بذلك اذ لا يلزم في كل اسم تعدده
الوضع وسبق اصل الوضعين على الآخر ق لان المعنى العلمي اه لان الاقتران فرع وجود المعنى فلم يكن في
وضع الفعل هذا المعنى موجودا وكذا الحال في اسماء الافعال ق وخرج عنه الافعال المنسلخة اي ما يدل
على انشاء معنى من غير دلالة على الزمان اما لانها كانت في عسى ونعم وبئس او لا كما في اخترت وبعت الانشائي
بمعانيها اي المعاني الحدثية مع الزمان في الوضع الاول وهو الوضع الجزئي واعلم ان تفسير هذا ع
اعني عدم الاقتران في هذا الكلام مبني على تفسير قيد الاقتران في حد الفعل لان الطلب انما يتعلق الاول
وفي حد الفعل هذا القيد محمول على ما هو المتبادر منه وهو ان يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلولي
لفظ بالوضع الاصلي الغير المسبوق فيخرج عنه المصدر بعدم الدلالة على الزمان واسم الفاعل والمفعول
عنها العمل بكون دلالتهما على الزمان بحسب الاستعمال دون الوضع واسماء الافعال لان دلالتها
بالوضع الثاني العارض ويدخل الافعال المنسلخة لان اقترانها بالوضع الاصلي فيكون مفاده في حد الاسم عدم
الاقتران المستقل بحسب الوضع الاصلي الغير المسبوق فيشمل ما لا اقتران له اصلا اقترانا بحسب
الاستعمال دون الوضع العارض دون الاصلي ويخرج ما اقترن بحسب الوضع الاصلي دون غيره
فاندفع ما قيل في تقييد عدم الاقتران بكونه بحسب الوضع الاولي مما لا دليل عليه سوى تصحيح الحد
ولو جاز ذلك لجاز كل تعريف بالاعم باعتبار تقييده بما يجعله مساويا وباوات نحو ذلك ويشكل عليهن ...

الافعال استعمالها انما هو باعتبار الوضع الثاني فالاولى ان يعتبر عدم الاقتران ايضا بحسب هذا الوضع دون
وضع الافعال فان فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه ولكل فائدة من وجه اخر ق لان معانيها يعني ان
الافعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثاني لانشاء المعاني الحدثية من غير مقترنة بالزمان بحسب الوضع
الاول بل المعاني الحدثية الجزئية وحاصل الجواب ان المعتبر اقتران المعنى المستقل فهي المعاني الحدثية
نفسها مع قطع النظر عن وصف كونها انشائية او خبرية وهي معتبرة في الوضعين فيصح كونها مقترنة بالزمان مع
بحسب الوضع الاول ق ذلك في تقريره بما في الجواب في انه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بحيث يطرد الحد •
بنعكس ق بحسب اصل الوضع اي الاصل الذي هو الوضع زاده احتياطا فانه الاستعمال الشائع
يقال له الوضع ايضا لكنه وضع طارئ ق اذ لا وضع لها بازاء المعنى الفعلية بل استعمل فيها •
اسماء الاشارة بحسب صارت المعاني الوضعية متروكة ق على المشهور بان اكثرها اسماء او انها
لا بعضها ظرف وبعضها جار ومجرور على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية بل استعملت
فيها استعمال الاشارة ق بعيد في نفسه لان المتبادر الى الفهم في الاستعمال بلا قرينة دليل الوضع
قوله لا يقتضي ظاهر عبارة المصنف في تقريرها حيث قال افعال المدح والذم ما وضع لانشاء
مدح وذم وافعال المقاربة بان وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه واسماء الافعال
ما كان بمعنى الامر او الماضي وانما قال ظاهر لا مكان ان تصرف عن ظاهره بان اللام ليست صلة للوضع بل للام
الغرض وان المراد بما كان في الاستعمال ق لم يسلك اي انه هذا الطريق اي اعتبار الوضع مطلقا
بل قيد الوضع بالاول ق ولهذا اي ولاجل البعد وعدم رضاء المصنف لم يجب انه ايضا ق بانها
بمعنى المصادر التي لوحظت معها الاقوال بمعنى انها موضوعة للمعاني المصدرية مستعملة فيها الا
انها لوحظت معها الافعال العاملة فيها واطلق عليها اسماء الافعال بادنى ملابسة وليست
بمعنى الافعال حتى ينتقض التعريف بها طردا او عكسا ق ولا بانها اي لم يجب انه ايضا بانها موضوعة
للصيغ المخصوصة ثم هي موضوعة للفظ الفعل وهيئتها المعنى بعد لا لمعانيها ق قال التفتازاني
اه فانه ذكر بعد تضعيف الجواب الاخير لم يخطر بالي لفظ اسكت فعلم انه ليس موضوعا للفظ ق ولانه
جعلهم مع نادية معاني الافعال ق فانه قد يستعمل مصدرا في الصحاح ولا تعيد اوجه اسم
الفعل في صيغ في حال ومصدر فالاول نحو رويد زيدا اي ارود زيدا بمعنى امهله والصغير

والتصغير نحو قولك سار رويدا اي مسيلا رويدا والحال نحو سار القوم رويدا لما اتصل بالمعرفة صار
حالا منها والمصدر نحو قولك سار رويدا بالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب ق تصغير الترخيم اي
بحذف الزوائد بل لانه قام دليل هو تحالفها الصيغة ويشترط ق قدم الاهتمام لكونه افادة
الاختصاص المستفاد من اللفظ الاختصاص نصب العين فلا يرد ان الاهتمام لا يصير سببا للتقديم
وجهه ق او التفسير تاكيد للاختصاص المستفاد من لفظ الخواص اذ الدلالة على التفرد الحاصل من توهم
وجود هذه الخواص سوى الاضافة في الفعل والحرف مما يتبع في محله ق او مسندا اليه بتاويل من بعض ●
البعض وما اتي في نوع الحرف مسندا بالتاويل غير شايع ايضا يقوله صاحب الكشاف لكن عبارة الكشاف
ليست نصا في ذلك فانه قال ومن في من يقول موصوفة كانه قيل ومن الناس ناس يقول لوده كقوله تعالى
ومن المؤمنين رجال ق ولا يبعد ان يقال نعم وجه اي حين جعله مسندا اذ الخواص المذكورة
اقل من المذكورة في ذلك لان كلمة من يكون ظاهرا بلفظ البعض المضاف الى الخواص والشايع في لفظه
البعض المضاف الى الكل استعماله في القليل من الكثير كذلك بخلاف ما اذا جعل خبرا فانه يكون معنى
كونه المذكور شاملا من الخواص على وجه البعضية فتدبر ق يبلغ في سائر تكثير من جملتها تانيث
المذكر وباء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا وذا حال ومخبرا ومثنى ومجموعا ومنادى
ومصغرا ومكبرا ومنسوبا ومشتقا ومستثنى ومستثنى منه ومرجعا للضمير بلا تاويل ومنصرفا وغير
منصرف وابدال الاسم من الاسم والاخبار بهم مع مباشرة الفعل نحو كيف انت والقيام اذا حيث و
التنكير والتعريف والتذكير والتانيث ق لحالات ابتدائية الضالية وهي ما يكون المجرور بها مبتدأ
الشيء باعتبار الضالة بسبب الضالية لا بتنائها على الاتصال نحو قوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة
هارون من موسى اي انت متصل بي ونازل مني منزلة هارون متصلا ونازلا من موسى قوله هذا
من الناس او من الانسان فان الاولى تبعيضية لكونها بعضا من الجماعة والثانية ابتدائية اذ ليس
الشخص بعضا من الطبيعة بل جزئي له والجزئي متصل بالكلي خارج عنه ق لان مرتبة اقل اه على ما
هو المشهور من ان جمع القلة للثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة للعشرة الى ما لا نهاية ق لا نسلم
لزوم ذلك لان التنبيه على فائدة لا ينافي ان يكون له مدخل في افادة اصل المعنى ق اذ لا فرق
الخ على ما هو راي الجمهور المحققين من ان الاختلاف بينهما انما هو في جانب الكثرة دون القلة

فان الاول منهما نكتة ق تفسير لما يتضمنه يختص به وفائدته دفع احتمال ان يكون الباء داخلة على المقصور
كما هو الشائع في الاستعمال ق وتمام تمثيل اه حتى لا يتوهم الاستدراك ولا يحتاج الى التفسير ق باخذه فيه
اي باخذ المعنى اللغوي في المعنى العرفي فانه في اللغة ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره والعرفي اعتبر فيه قيد
زائدا وهو كونه خارجا عنه محمولا وحاصل الدفع ان التعريف بالاعم جائز عند المحققين اذا كان المقصود امتياز
المعرف عن بعض الغير ما عداه وههنا كذلك اذ المقصود تمييز الخاصة عن الجنس والعرض العام فشموله
للفصل والعرض الغير الجملي المختص لا يضر اذ المقصود معرفة ما يتميز الكلم عن الفعل والحرف وكونه خارجا
محمولا لا مدخل له في ذلك ق كما هو ظاهر الامر لان الاصل في الاطلاق الحقيقة والمعاني اللغوية معاني مجازية
عند اهل العرف لكن هذا انما يتم لو كان ما ذكر معنى الخاصة عرف النحاة اللهم الا ان يقال المعنى في الايضاح
يعني الحد والخاصة بالحد مطرد ومنعكس وكذا الخاصة فانه لا يلزم انعكاسه لجواز عدم شموله ق وتوجيه
لفظ الحد فان ذكر جامع الحد قرينة كونها بالمعنى العرفي كلفظ الحد ق الا ان المذكورات اه لعدم كونها
محمولات على الكلم ق وهي ذكر المبتدا اي المشتق منه ق وارادة المشتق فالمراد دخول اللام والجر والتنوين
والمضاف والمسند اليه ق اي اللام باعتبار قوله فسر بذلك لان المتبادر من عبارة المصنف كون المدخول
المضاف الى اللام خاصة للكلم ودون اللام لان المضاف اليه خارج عن المضاف مع ان اللام والجر والتنوين من
خواصه ق وانما قال لذلك اي دخول اللام ولم يكتف بقوله اللام مع انه اخصر لا ظهور في المتبادر منه
الحكم باختصاص شيء بشيء ان يكون المختص صفة للمختص به وانما قاله وليس اللام والجر والتنوين مما
يتصف به الكلم وان كانت حاصلة فيه ق فكان اللام فيهما اي لام التعريف في اللام بدلا من المضاف اليه كما
هو راي الكوفيين او للعهد الخارجي اشارة الى اللام التي شاع في العرف استعمال اللام مطلقا فيه وهي
لام التعريف فقط وما عداه فانه يستعمل فيه بالاضافة فيقال لام الابتداء ولام الامر ولام جواب القسم
ق او للعهد الذهني اي فرد مبهم من جنس اللام وفي تعبير الشارح بلام التعريف بيان ان اللام الذي
هو مختص بالكلم في الواقع لا بيان لما استعمل لفظ اللام فيه فانه مستعمل في الفرد المبهم ق لكنه لم يتعرض
له اي لم يتعرض الشارح لشمول حرف التعريف لحرف النداء لظهور اختصاص حرف النداء بالكلم عقلا فلا
حاجة الى بيان اختصاصه بالكلم فشموله له لا يضر واعتبارا الى اختياره على اللام ق اي في ضمن
اختيار اللام اه فيكون نكتة اخرى لاختيار اللام على حرف التعريف مرجحة له على الثاني كلا انما مبتدا

مبتدا لبيان نكتة اختيار اللام على الالف واللام قوله ان اللام الداخلة بكسر الهمزة لكونه مفعولا قلنا — مفعول به
والنقل بمعنى على سبيل الحكاية ولا مدخل الفاء في جزء ومفعول سمعت محمد قوله لا اله الا الله عليه
قوله منحصر في الجنس والعهد لانه ان اريد به معناه من حيث هو اي من حيث التحقق في ضمن
كل الافراد او فرد منه فهو للجنس وان اريد به حصة معينة من معناه فهو للعهد قوله كاللام الداخلة على المعرف — معرف به
بالتعريف اللفظي فان المراد منه اللفظ وقد يحصل بالتقدير عن احتمال الاشتراك فيه فلا تعيين وما قيل
ان اللفظ اذا اطلق يحتمل ان يراد به نفسه وان يراد معناه فاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي
لتعيين ان المراد به اللفظ او معناه ففيه ان ذلك مستفاد من خارج لا دلالة اللام عليه ولو كان للتعيين
اللفظ لكان للجنس او للعهد ولا ينفى الامران ههنا قوله معناها الحقيقي وهو دلالة اللفظ على
تمام ما وضع له لزم ان لا يدخل لام التعريف على الكلم حال كونه مستعملا في معناه المجازي لكونه خلاف
وضعه فان المعنى المجازي غير ما وضع له واللام موضوع لتعيين ما وضع له قوله ولو اريد اه اي لو اريد
بالمطابقة ما تكون فيه قصدية لا في ضمن دلالة اخرى سواء كانت على ما وضع له او غير ما وضع له
وقالوا دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقية لكون اللفظ مستعملا فيه ومقصودا منه لا تضمن ولا التزام
فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم قوله لزم جواز دخول اه اي لزم جواز دخول لام التعريف
على الفعل اذا استعمل في مجرد الحدث لكونه معنى مستقلا مدلولا له مطابقة بهذا المعنى قوله لكن يأبى — ابي
عن دخولها اه يعني ان الاستعمال الحقيقي والاستعمال الحقيقي للفعل يأبى عن دخول لام التعريف
عليه لكون معناه الحقيقي غير مستقل فكذا الاستعمال المجازي بخلاف الكلم فان كلا منهما بالنسبة على السواء — ١٩ الاستعمال المجازي خ
لكونه الحقيقي والمجازي مستقلا قوله او يقال اه يعني ان فرض تجريد الفعل عن النسبة تجريد فرض عقلي
غير صحيح في الاستعمال وعادة المنقص حيث ان تكون مستحقة قوله ليس اكثرها اه انما قال ذلك لان
الاضافة يعني كونه مضافا بتقدير حرف الجر خاصة حقيقية قوله اذ لم يرد به معناه سوى ان يراد به مجرد
اللفظ فقط نحو زيد الاسم على لغة بتشديد الواو ان اللفظ من حيث الدلالة على معناه نحو قوله تعالى
فهل لهم اسوة اي معنى القول من حيث دلالته على معناه قوله ولذلك اي ولعدم كونها حقيقة
طوى بيان اطرادها يعني كما وجدت تلك الخواص وجد الكلم ولعدم كونها شاملة طوى بيان
انعكاسها يعني انه انتفت تلك الخواص انتفى الكلم فهو كلام نشر على غير ترتيب اللف قوله لا اختصاص

كونه موصوفا فان الموصوف في الحال في الحقيقة يكون مسندا اليه للصفة والحال او المفعول مسندا
اليه الفعل المبني للمفعول والتمييز عن النسبة من الفاعل والمفعول مسندا اليه فلا يصلح شيء منها
الا ما يصلح ان يكون مسندا اليه قوله وايضا لتلك الخواص اه اي لذكرها وهي ما عدا الجر ان للتعريف
باللام والاضافة والتنكير الذي هو مدلول التنوين داع تقتضي ايرادها وكذا الاسناد اليه من
كونه فاعلا او مبتدا مذكورا او مقدرا او معلقا او مؤخرا الى غير ذلك والمراد باجمع مرتبة كيفية الفضيلة
قوله اراد بالجر اه اي الجر اما اسم بمعنى الحركة او الحرف الدال على كون الشيء مضافا اليه فيكون معطوفا
على اللام اما مجرورا حملا على لفظه او مرفوعا حملا على محله لكونه فاعلا للدخول او ما مصدر من
الفعل المبني للمفعول اي كون الشيء مجرورا فيكون مرفوعا معطوفا على الدخول قوله وقس عليه التنوين
يعني اما اسم بمعنى النون الساكنة التي تتبع حركة الآخر فيكون معطوفا على اللام واما مصدر بمعنى
كون الشيء منونا فهو معطوف على الدخول قوله اي حرف يعني ان الجر اما بالمعنى الاسمي او بالمعنى المصدري
قوله حرف الجزم فانه حرف اثره الجزم واما الجزم بالمعنى المصدري فهو بمعنى القطع قوله اي الذي الجر
الذي اه فلا ذلك لان قوله واما الاضافة اللفظية جواب سؤال يرد على قوله لان اثر حرف الجر
من انه انما يدل على اختصاص الجر الذي هو اثر حرف الجر لا اختصاص الجر مطلقا ولا شك انه لا يتم بدون
التقدير حاصله ان الجر الذي ليس اثر حرف الجر لا يكون الا في الاضافة اللفظية وهي فرع في
واختصاص الاصل لا يوجد اختصاص الفرع كيلا يخالف الاصل الفرع قوله بيان للحمل اذ لا
لنفي الحمل الغير قوله ان يختص اه فالمراد بما يخالف ما يقابل وما يختص به الاصل الكلم لانه الذي
اختص به الاضافة المعنوية وفي ذلك المقابل منحصر في الفعل لان الحرف لعدم كون معناه
بل انه غير صالح لان يكون مضافا اليه فضلا عن ان يختص به نوع من الاضافة فلا فرع في
قوله كما يقتضيه سياق الكلام فان سوق الكلام في هذا الكلم وضمير خواصه راجع الى الكلم خصوص
قوله والا لخلا الحكم اي وان لم يكن المراد كون الشيء مسندا اليه بل كون الكلم مسندا اليه لخلا الحكم
عليه لكونه من خواص الاسم الغائب عن بيانه ان كون الكلم موصوفا بصفة يختص به قوله
وتوجيه ذلك اي كون المراد كون الشيء مسندا اليه مع ان الضمير راجع الى الاسم وجهان حاصل
الاول ان الحكم على الشيء الواحد يختلف بحسب اختلاف العنوان فان حكم على زيد باعتبار

باعتبار انه انسان بالجهل نحو كان لغوا وان حكم عليه باعتبار انه جسم كان مفيدا فكذا الحكم بالاختصاص
على الاسناد ليس باعتبار ملاحظة الاسم بخصوصه بل باعتبار ملاحظته بما هو اعم منه كالكلمة
والشيء مثلا وحاصل الثاني ان ملاحظة الحكم بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد
الى ضمير الاسم فيجوز ان يكون اعتبار هذه النسبة التاكيد الحكم بالاختصاص كما في القول المشهور علانية
الرجل الحبيب قوله بالجملة اي يحمل الوجهين وخلاصته انه يجب ان ينظر الى الحكم بالاختصاص الى مطلق
الاسم ولا ينظر الى خصوصه حتى يكون مفيدا سواء كان ذلك النظر والملاحظة قبل ملاحظة الاضافة
وان الحكم معه اي على الحكم في الملاحظة كما في الوجه الثاني او بعد ملاحظة الاضافة اليه كما في الوجه الاول
قوله بعيد لانه خروج عن السوق يعني ان العرب لاحظت اه بدليل انهم لم يستعملوه الا كذلك قوله
المراد بالتخصيص اه لا التقييد حتى يرد ان الفعل ايضا قابل للتخصيص بالمفعول والظرف والحال ونحوها
قوله الا الطبيعة اي المفهوم من حيث هو بمنزلة الجزئي الحقيقي لا بملاحظة الافراد لانها فرع اعتبار
التحقق ولذا قال الفقهاء ولو قال ان لا اكل لا يفيد التخصيص بطعام دون طعام بخلاف ان لا اكل اكلا
وقال المنطقيون ان القضية الطبيعية بمنزلة الشخصية قوله فلا يقبل التخصيص اي بالمعنى المذكور
وفيه تامل اذ في كون المراد من التخصيص ههنا ما ذكر تامل لان الانسب باضافة المصدر الى الاول على تجريد الحدث الى
النكرة فلو كان المراد بالتخصيص ما ذكر لزم ان لا تكون هذه الاضافة مفيدة للتخصيص لعدم افادة تقليل
الاشتراك اذ لا اشتراك في الطبيعة مع انه لا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص لكونها اضافة
معنوية الى النكرة وقد صرحوا بانها تفيد التخصيص فعلم ان المراد من التخصيص الذي هو فائدة الاضافة اعم
من تقليل الاشتراك والتقييد وللخفاء في وجود هذا النوع من التخصيص في الفعل فلا يصح ان يقال
فائدة الاضافة مختصة بالاسم مطلقا قوله ان ثلث مرات فيه اه اثبات لاختصاص مطلق التخصيص بالاسم
ما ان يراد التخصيص بمعنى التقييد في الفعل انما هو باعتبار معناه المصدري لانه القابل للتقييد
بالظرف والحال دون معناه المطابقي وهو معنى اسمي لكونه مدلولا مطابقيا للمصدر متضمنا للفعل
فلم يوجد هذا النوع الا في الاسم فصح اختصاص التخصيص مطلقا بالاسم وحاصل الجواب انا نسلم
انه لم يوجد الا في الكلم انما يتم ذلك لو لم يقبل ذلك المعنى المصدري التقييد بالظرف والحال الا في
ضمن المصدر وليس كذلك فانه قابل له في ضمن الفعل ايضا كيف لا يكون قابلا له في الفعل والحال انه

ما لكونه مدلول الفعل متعلق بالزمان الذي هو مدلول له قوله ليس كلا بني المرفوع ومزيد والمرفوع محمول
اسمي فلم يوجب الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا الا في الاسم فلا حاجة الى التقييد بتقدير حرف الجر
واما الحسن الوجه فان الاضافة فيه لتحقق مع عدم افادة التخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه
لان سقوط التنوين فيه بواسطة اللام قوله لا كمعنى النعت اي بمعنى يصح ان يؤخذ منه النعت
كلبهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوبا او منسوبا اليه قوله وانما لم يجعله على صيغة
المتكلم اي انما جعلنا كون الشيء مضافا في عبارة الشارح في مقابلة المعنى العام ولم نجعله في مقابلة كونه
الشيء مضافا اليه اذ عبارة المصنف لا تساعد هذا المعنى حتى يحتاج الى الاعتذار عنه لا يحتاج الى
تقديره اليه ولا دليل الى تقديره قوله والعطف اه جواب عما يتوهم من انه يجوز ان يكون قوله او الاضافة
معطوفا على قوله او الاسناد فيكون لفظا اليه مطلقا بهما وانما قال بعيد لان النظم ح ما حيز البحث عنهما
قوله ولقوله قدس سره عطف على قوله اذ لا دليل عليه لاحتياجه الى تقدير اليه ولقوله قدس سره الخ
حيث جعل الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا من كونه مضافا او مضافا اليه من خواص الاسم قوله ودليل
المصنف اه دليل ثالث على جعله في مقابلة المعنى العام يعني انه رضي المصنف حيث فسر عبارة المفصل
على وجه لا تردد بين المعنيين لاحتمالهما فقال وانما المراد المضاف او المراد الجميع مما يحتملها و اراد كونه
مضافا اليه قوله ان قلت كيف يصح ارادة الجميع اي كونه مضافا او مضافا اليه من لفظ الاضافة فانه
لا يجوز استعمال لفظ واحد في معنيين سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين وحاصل
الجواب ان ارادة الجميع منه مبني على استعماله في معنى يشملها اما على سبيل الحقيقة بان يكون لفظ الاضافة
موضوعا للمطلق النسبة المجردة عن خصوصية اضافة الطرفين واما على سبيل عموم المجاز بان يراد منه
ما يطلق عليه الاضافة قوله لا شبهة في انا نجد اه اذ لا شك ان بين غلام زيد حالة مخصوصة اي
ارتباطا بواسطة حرف الجر معتبرة تارة الى الغلام ويعبر عنه بكونه مضافا ومعتبرة تارة الى زيد
ويعبر عنه بكونه مضافا اليه فلعله يدعي اه فعل المصنف يدعي ان تلك الحالة يمكن تصورها
مجردة عن خصوصية الطرفين بان يلاحظ من حيث انه ارتباط بين الطرفين بواسطة حرف الجر
من غير نظر الى خصوصية كونه منسوبا ومنسوبا اليه وانما قال يدعي لان تصورها مجردة فرع ان يكون
الحالة المعتبرة الى طرف متحدة في الماهية مع الحالة المعتبرة الى الطرف الاخر وهو ممنوع لجواز اختلاف فيهما

اختلافهما في الماهية بحيث لا يكون بينهما اشتراك الا في مجرد لفظ الاضافة قوله ولان لفظ
اه عطف على انها اي يدعي ان لفظ الاضافة موضوع لتلك الحالة المجردة عن الخصوصية و
هذا ايضا مجرد دعوى اذ المتبادر من لفظ الاضافة من حيز لفظ اليه الحالة المعتبرة الى احد الطرفين
اعني المضاف لا ما يشملها والتبادر من علامة الحقيقة قوله او يدعي اه هذا ايضا مجرد دعوى
لان استعمال اللفظ في المعنى المجازي من غير قرينة قوله ح حمل الجميع اي حمل لفظ الجميع في
عبارة المصنف على ارادة كلا المعنيين للاضافة على سبيل البدل وكانه قال او لما اراد المضاف
فقط او اراد كلا من المضاف والمضاف اليه على سبيل البدل فيعدل اذ لفظ الجميع لا يساعده
وايضا المقابلة بين ارادة المضاف وبين ارادتهما على سبيل البدل ركيكة قوله كما نقلناه اي
من الايضاح فيما سبق من قوله فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل قوله كان الاسمية اه
فان المضاف اليه مجموع المبتدأ والخبر لا المبتدأ وهذا مبني على ان المعرب لا يكون اعرابه
محليا في قولنا ان زيدا قائم في محل المبتدأ مجموع ان مع اسمه قوله ينبغي ان يكون اه لمن ينص
القول الا وله ان يقول ان تخصيص الاسم الجر لفظا او تقديرا لا محلا والمراد من المضاف اليه فيما
سيأتي المضاف اليه الذي هو من اقسام المعرب بدليل انه في بيان المجرورات التي من اقسام المعرب
وان معنى الفعل اعني الحدث فقط باق عن كونه مضافا اليه الاعتبار في الفعل من حيث كونه
منسوبا واما الحدث بعد اعتبار نسبته الى الفاعل فلا نسلم انه يأباه منكيف وهو قد يقع
مسندا اليه في قولك تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبار
فان الحار والبارد صفتا اليوم فلو لم يتعرف بالاضافة لما جاز وصفه بهما قوله من الاعراب
بمعنى الاظهار يقال اعرب الرجل اذا بين واوضح فالهمزة للتعدية قوله واذا لم الفساد حرف
معدته اذا فسدت وعرب الجرح اذا عفن وفسد فالهمزة للازالة كما في اشكيته قوله وهو محل
اظهار المعاني اه فانه لصلاحيته للاعراب صار محلا لاظهار المعاني المعتورة عليه من الفاعلية
والمفعولية والاضافة واذا لم الالتباس بعضها مع بعض بخلاف المبني فعلى هذا صيغة
المعرب الاسم مكان قوله او من اعربت الكلمة اه ومنه اعراب الحرف وهو تبيين حركاتها وسكناتها
قوله ومن الاعراب العرفي اي ما اختلف اه به على رأي المصنف والاختلاف الاخر على اختيار الزمخشري

قوله باعتبار ان الاعراب يحقق فيه يعني ان الاعراب بالمعنى العرفي سواء فسر بما به الاختلاف او بالاختلاف الاخر
اسم جامد اما على الاول فظاهر لانه عبارة من الحركة والحروف واما على الثاني فلان الاختلاف وان كان
معنى مصدريا الا ان اختلاف الاخر ليس معنى حدثيا حتى يكون الاعراب مصدرا فلا يجوز الاشتقاق
منه اصلا الا باعتبار النسبة اليه باعتبار تحققه فيه كما في قولهم ليل اقمر اي ذو قمر باعتبار تحققه فيه حتى
يكون القياس كسر الفاء لا فتح الراء لا يقال جاء الظرف من الجامد ايضا نحو مسبعة ومضبعة لانه
مخصوص بالثاني كما نص عليه في المفصل بما حاصله انه لا يجئ المحتنى كما لا يخفى قوله وفيه انه لو جاء
اه يعني لا نسلم ان القياس في الاشتقاق باعتبار تحققه فيه معرب بالكسر بل القياس الفتح على
ان يكون اسم مكان لا صفة لان صيغة الصفة موضوعة لمن قام به الفعل لا لما يتحقق فيه
قيل في جوابه ان كلام المصنف مبني على ما اختاره الزمخشري من ان الاعراب عبارة عن اختلاف الاخر
وح يكون القياس معربا بكسر الراء لان الاسم المعرب محل لاختلاف الاخر لا محل الاختلاف فانه لا يعطل
الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان وفيه بحث اما اولا فلان قوله باعتبار تحقق الاعراب
فيه يأبى عن هذا التوجيه فان المعرب اذا كان متصفا باختلاف الاخر كما اعترف به لا حاجة الى
اعتبار الظرفية واما ثانيا فلان الاختلاف صفة للاخر لا للاسم المعرب وجعل التقييد بالاخر
لا يصير صفة للاسم كما حققه السيد الشريف في تعريف الدلالة نعم انه يستلزم وصفا اعتباريا
للاسم وهو كونه بحيث يختلف اخره الا انه ليس بمعنى الاعراب العرفي واما ثالثا فلما عرفت
من انه لا يلزم من كون الاختلاف معنى مصدريا ان يكون اختلاف الاخر بمعنى مصدري حتى يكون
الاعراب مصدرا ويصح الاشتقاق منه قوله من البناء اي المبني ماخوذ من البناء بالمعنى
المصدري بعد نقله من معناه الحقيقي الى وضع الكلمة في قالب هيئة لا يتغير لمناسبة بينهما
على ما هو الغرض من المعنى الحقيقي اعني القرار وعدم التغير فلا بناء في قوله لانه حيث يدل على
انه ماخوذ من البناء بمعنى الصوغ المذكور قوله والمصنف اه يعني ان الفاء موضوعة لكون
ما بعدها عقيب ما قبلها في الزمان لكنه يستعمل مجازا في كون المذكور بعدها مرتبا في الذكر على
ما قبلها ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل والمفسر على المبهم لان موضوع
ذكر التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام ثم انه وقع في النسخ التي رأيناها كون

كونه ذكر لكل المفسر قوله لا يظهر فائدة في زيادة اسم الاشارة قوله لان الخلاف على صحة الاسم اه يعني ان المعرب
وكذا المبني ليسا قسمين من الاسم لان القسم يكون اخص من المقسم مطلقا ولا شيء من المعرب والمبني
كذلك لشمول المعرب الفعل المضارع والمبني بمعنى الاصل بل هما فيه ان لمقسم الاسم وهما الاسم المعرب
والاسم المبني الا ان حمل اللام على العهد او جعل للجنس يلزم التعريف بالاخص اذ المعرب مطلقا
شامل للمضارع مع ان التعريف لا يصدق عليه لكونه معربا على الرفع بدون التركيب وكذلك
اعكونه للعهد ولا اشارة الى الاسم المعرب ثابت لانه ذكر احوال الاسم فالمعرب الاسم المعرب ذكر
اقسام فالقسم الاسم المعرب قوله بقرينة المقام وهو كونه المقام بيان احوال الاسم واقسامه قوله اذ لا عامل
اه فان ركب مع غيره قوله فذكر الاسم ح اي حين اذ يدفع النقض بقوله مركبا تحقق معه عامله
لتحقيق التعريف وتبيينه لتصريح ذكر الجنس فيه قوله يشبه بعضها بعضا في كون كل واحد مبني الاصل
فلم يصدق عليه انه لم يشبه مبني الاصل قوله وفيه بحث اه يعني ان المنفي في تعريف المعرب ليس مطلق
المشابهة اذ ما من كلمة الا ولها مناسبة بوجه ما مع مبني الاصل ولا اقل في كونه كلمة ولفظا بل المشابهة
المؤثرة في البناء وهذه المشابهة منفية عن مبني الاصل فيصدق عليه انه لم يشبه مبني الاصل
والا لزم الدور لانه ح يكون بناء كل من اقسام لاجل بناء الاخر فيلزم توقف كل منهما في البناء على
الاخر قوله وعلى مجموع المضمومين هذا مركب خفف وكلا او مركب مع غيره قوله كما يقال لاحد المحققين
يتجه هذا نزيح للاخر في المجموع نزيح في نفسه قوله والظاهر يعني ان النظم بناء على المعنى المتبادر
صدق التعريف على ما يكون مركبا من كلمتين فصاعدا كبعلبك فقط وعدم صدقه على مثل زيد في
قام زيد مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس بمعرب عند المصنف رحمه الله والثاني معرب قوله لم
يقل تركيبا مع عامله بل مع عامله فقط مع انه اقل تقديرا للاجزاء عن تعريف الاسم المعرب المركب
الذي عامله معنوي في زيد في زيد قائم فانه غير مركب مع عامله اذ لا تركيب بين اللفظ والمعنى قوله
بعيد ان يراد اه اذ اطلاق التركيب مع الشيء على مجرد مقارنته بعيد في التحقيق بعيد قوله لا مخصوص
الاول فان المناسبة المؤثرة في البناء اما بتضمن معنى مبني الاصل نحو اين زيدا وحشا بهمة اياه ه
كالمبهمات او وقوعه موقع كنزال او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم والاضافة اليه نحو يومئذ ولا شك ان المشار احد وجوهه قوله فلا يلزم في التعريف

ثم يلزم توقف حد المعرب على معرفة المناسبة المعتبرة في البناء ولا محذور في ذلك لان كلا الاعلام
انما تشعر للطالب الى لاجل حصول التقدم بعضهم المبنى على المعرب المعتبر امر كثير في مباحث المعرب
كما تلزم فيه اى الجهالة في التعريف ولم يتبين اى تلك الفروق ولم يقتصر على اصله البناء
اى جعل لا ضافة بيانية ولم يجعلها بمعنى مبنى اصله بان يكون اضافة اسم المفعول الى مفعوله
او مبنى لاصله لان اصل جميع الافعال البناء عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم قالوا المضارع
اصله في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه ق لان المبادر من مبنى الاصل اه على ما اشتهر من اطلاق المشتق
على ما اتصف بمبدأ الاشتقاق حقيقة وعلى ما من شانه ان يتصف به مجازا فالمتبادر من مبنى الاصل
ان يكون البناء حاصلا له بالفعل بحسب الاصالة لا ان يكون من شانه البناء سواء جعل الكلام لا
من حيث هو جملة ولو جعلها موقع المفرد فانها تحمل الاعتبار معرب محلا فضلا عن ان يكون مبنى
الاصل الكتفى في تحقق المعرب اه افاد المحشى بهذه العبارة ان قوله الاولى ان قوله المراد بما اختلف
من قوله اعتبر العلامة اثر اعتبر الصلاحية المذكورة في تعريف المعرب فان عرف المعرب بما اختلف
آخره باختلاف العوامل بل اعتبر تحقق المعرب في الاسم اى في كونه معربا الثانية انه ليس المراد
اعتبار مجرد الصلاحية المذكورة اذ اعتبرها بشرط كونها مجردة كما ترى من ظاهر العبارة المذكورة فانه
باطل لظهور ان لا يكون الاسماء حال اتصافها بالاعراب معربة بل المراد اثر اعتبرها من غير اعتبار
امر آخر فيرجع الى انه اكتفى بالصلاحية الثالثة ان الصلاحية بمعنى القابلية بمعنى ان يجتمع مع
الاستحقاق في ان الاستعداد الذى لا ينافى حصول الشئ بالفعل الرابعة ان الاستحقاق في
اللغة سزاوار بودن وهو معنى الصلاحية فيرجع الى اثر اعتبر استحقاق الاعراب ومعناه عرفا
فان اتصافه بالتمام وجود اسباب الاعراب مقام الاستحقاق فالمعنى يرجع الى اثر اعتبر الصلاحية
لوجود الاسباب التى بها يستحق الاعراب فانقدح المقصود عما مر الا انضاح والمراد بكونه قابلا
لوجود الاسباب قابلية الوجود جميع الاسباب بحملى ان الاضافة للاستغراق كما هو الاصل في
الجمع المضاف وهذه القابلية بان لا يكون مبنى الاصل ولا مناسبا له لان مبنى الاصل لعدم كونه
محلا للمعانى المقتضية لا يقبل التركيب الذى يتحقق معه عامله والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة
لا يقبل عدم المناسبة سواء وجدت اى جميع الاسباب بالفعل كزيد في نحو قام زيد حيث

حيث تحقق التركيب والعامل وعدم المناسبة او لم يوجد الجميع بالفعل بل بعضه كزيد وحده اذ
انتفى فيه التركيب وتحقق العامل وان وجد فيه عدم المناسبة ق بل مراده مع القابلية وجود الاسباب
فان قلت بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب تحقق المعرب ما الحاجة الى اعتبار القابلية اذ لا يمكن وجود
بدون القابلية قلت فائدته التصريح بان القابلية تنقسم بقسمين ما انتفى فيه القابلية كهؤلاء او ما
انتفى فيه الاسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعدودة واخراج كل منهما من المعرب نصا قوله
كانهم ويقول في ذلك اى في ذلك التعريف الامرين احدهما اللفظ المعرب فان المعرب يستلزم الاعراب
اما اختلاف آخره به والثانى ان افراد المعرب يوجد في اكثرها الاعراب فان الاسماء المعدودة وما
اعرابه مقدر فالجهالة يتوهمون ان حقيقة الاصطلاحية ذلك ولا قاموا العارض مقام الحقيقة ولم
يعرفوا ان الاعراب بالفعل من لوازم المفارقة بدليل صحة ما اعرب الكلمة وهى معرفة كما قال
ضرب خالد جعفر باسكانها وبالعكس فهو لا ق على اختلاف فيه فان من قال العلم عبارة
عن العلم بالمسائل المدونة الملك جعل العلم بالمسائل المجردة حكاية لمسائل العلم ومن قال انه عبارة
عن العلم بالمسائل جعله علما ق اشارة الى ان ليس اه لانه تعريف بالخارج المحمول ولا يتوقف
معرفة مفهوم اختلاف الآخر على معرفة مفهوم حتى يلزم الدور بل توقف معرفة تحقق الاختلاف
في افراده على معرفة انها معربة بالنظر الى غير المتتبع لا يقدح في التعريف وبهذا ظهر فساد ما قيل
تقرير وجه العدول انه لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان معرفة اختلاف الآخر يتوقف على معرفة
المعرب فلو عرف المعرب به لزم الدور وما اجيب به عنه من انا لا نسلم ان معرفة الاختلاف موقوفة على
معرفة المعرب اذ يجوز ان يعلم ذلك من استعمالات العرب قبل ان يعلم المعرب وما قيل ان معرفة
الاختلاف وان لم يتوقف على معرفة المعرب بالنظر الى المتتبع لكنه موقوفة عليهما بالنظر الى
غير المتتبع وهو الذى دون التحصيل فالدور لازم بالنظر اليه وكذا فساد ما قيل ان المتعلم للمعرب يمكن
ان يعرف اختلاف الآخر بالتتبع لان العرف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه
يكون عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الآخر بالتعلم في هذا الفن وتعلم في هذا الفن
يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفة المعرب
فيلزم تقدم الشئ على نفسه اما اولا فلانا لا نسلم لزوم العبث لجواز ان يكون مقصود

المتعلم من معرفة المعرب بهذا التعريف ان يجعله واسطة لاحكام اخرى لا اختلاف واما ثانيا فلانه
اراد بقوله وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب اه ان معرفة مفهوم الاختلاف موقوفة
على معرفة مفهوم المعرب او معرفة ان هذا مختلف الآخر موقوفة على معرفة ان هذا معرب
تظاهر الفساد وان اراد انها موقوفة عليها باعتبار كونها مقصودة من تعريف المعرب
في هذا الفن فهذا بعينه ما ذكره المحشى بل الفساد في المقصود من التعريف اى في حصول
المقصود من التعريف وخلاصته بيان ان المقصود من تعريفات موضوعات مسائل العلوم
ان يتعلم تلك الموضوعات بوجه يتعدى به احكامها الى جزئياتها بمعرفة صدق تلك المفهوم
على تلك الجزئيات مثلا المقصود من تعريف الفاعل ان يعلم الفاعل بمفهوم يصلح ان
يصير واسطة لتعدى به احكامه الى جزئياته بان يصدق بان يصدق تعريفه عليها بان
يقال هذا فاعل وكل فاعل مرفوع فهذا مرفوع واختلاف الآخر من جملة احكام المعرب
المطلوبة في النحو فلا بد من معرفة المعرب بوجه آخر ليصير واسطة لتعدية ذلك الحكم الى
جزئياته فلا يصح تعريف المعرب به للزوم تقدم الشئ على نفسه وبما ذكرنا ظهر لك ان ما
لا لزوم من التعريف في ترتيب المقصود منه عليه وليس مقصودا بالنسبة الى غير المتتبع على ما
وهم من قوله ان الغرض من تدوين علم النحو اه يلزم ان يكون الصغرى عين النتيجة
لا اتفاق يلزم ان لا يكون الحكم في الكبرى مفيدا لكون مفهوم الوسط نفس مفهوم الاكبر
لانا نقول يكفى لافادة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما في حمل الحد على المحدود ولا
التوقف كما سيجئ ق والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة ولا شك ان الموقوف على
الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ فان قلنا انه توقف آخر بسبب عن توقف الاوسط
كان تأخر النتيجة عن الصغرى ابتداء وان قلنا انه هو التوقف الاول الا انه ثبت للاوسط
ابتداء ولما يتوقف عليها بتوسطها كان تأخر المذكور بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشئ
على نفسه لا في ضمن الدور على تقدير تأخر النتيجة عن الصغرى ابتداء وهو في ضمن الدور
على تقدير تأخرها بواسطة الدليل ق وفيه اشارة الى تطبيق لعبارة الشرح على ما ذكره
من البيان ق اى من معرفة ان هذا او ذاك معرب اه اشارة الى دفع ما يرد على

على عبارة الشرح من انه ان اراد بالمعرب مفهومه لا يصح ارجاع ضمير انه اليه اذ مفهوم المعرب
ليس مما يختلف آخره وان اراد ما صدق عليه المعرب لا يتم التقريب لان الكلام في مفهومه
وحاصل الدفع اختيار الشق الثانى لكن قيد الحيثية ملحوظ فالمعنى المقصود من معرفة ما
صدق عليه المعرب من حيث انه معرب اى من معرفة ان هذا او ذاك معرب ق فان الصغرى
بيان للواسطة المعرفة المتقدمة اعنى المتصف بانه معرب بسبب من معرفة مفهوم
ق فلا يلزم تقدم على نفسه لان المتقدم معرفة مفهوم الاختلاف بطريق الاجمال في
ضمن لفظ المعرب والمتأخر معرفته بطريق التفصيل في ضمن اختلف آخره به ق لانا نقول لا تك
اه وحاصله ان الفرق الاعتبارى بين الموقوف والموقوف عليه انما ينفع في دفع لزوم تقدم
الشئ على نفسه اذا كان للاعتبارين مدخل في التوقف فانه حينئذ يكون الموقوف والموقوف عليه
في الحقيقة ذينك الاعتبارين اما اذا لم يكن لهما مدخل في التوقف فالموقوف والموقوف عليه
شئ واحد لا مغايرة فيه بوجه يؤثر في التوقف والامر هاهنا كذلك اذ الحكم بنفس مفهوم الاختلاف
على هذا او ذاك الذى هو النتيجة متوقف على تصور مفهوم المعرب الذى هو محمول في الصغرى
ق وهى اى نفس مفهوم الاختلاف واحد في صورتى الاجمال والتفصيل اى في الصغرى
في النتيجة وليس لملاحظة تفصيلا متوقفة على ملاحظته اجمالا حتى ينفع في عدم لزوم تقدم الشئ
على نفسه لعدم ... المحشى في تحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه ولعمرى نظرة للامر ولم يتعمق
فيه شئ عجيبا بفضله ق بل ذات الدال اما الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة ... الفرق
اذ ابدل ذات الدليل يبدل دلالته ايضا ق يتبدل دلالته المقصودة اى دلالته على الفاعلية في
والاضافة مع بقاء ذات الدال مثل النتيجة في رايت احمد ومررت باحمد بان على حاله في الاول
دلالته على المفعولية وفي الثانى على الاضافة ق لان الحركة لا تقوم بالحرف لكونها متأخرة عنه
في التلفظ ولانه يتلفظ بالحرف في حالة الوقوف من غير الحركة ق مما يقوم به الحرف وهو التكلم في تقاطع الحروف
والهواء المتموج في المخارج في التحقيق ق لكنها تابعة له اى لا يمكن التلفظ بالحركة الا ان
بعد تلفظ الحرف كما ان الصفة تابعة للموصوف في التحقيق ق انه قيل ان فاعلا او فاعل
اذا كان اسما مذكرا كان او مؤنثا جمع على فواعل نحو كواهل وكواتب واذا كان صفة المؤنث

فلا يجمع على فواعل ويندر شذ نحو فوارس وهوالك فالمؤنث سواء كانت بالتاء او بالصفة مثالا فواعل وفعل
نحو ضوارب وضواسر بغلم وخيص ومن هنا قيل في الجواب لمرجحين ان عوامل جمع عاملة في قوله صلى الله عليه وسلم
ليس في العوامل والحوامل صدقة لان العامل فهما يكون غير كلمة لكن عدم مجيء عاملة في كلام النحاة يدفع
هذا الاحتمال ق صار اسما اي صار في عرف النحاة اسما لما يتقوم المعنى المقتضى للاعراب ق بمنزلة قيل
انه خرج بقوله آخر اي آخر المعرب كان من الاستفهام مبني ... والجواب ان المراد من الضمير المعرب لا
بخصوصه بل باعتبار نوعه كما في قولهم الاسناد البه على ما مر ... العوامل بالمعنوي لخرج
عامل المبتدا والخبر لان الدخول اما اللحوق بالآخر او كالاول وذلك لا يتصور في الامور ... فلو
لا نا نقول ان ذلك التقييد بالنظر الى المعنوي بطريق التغليب لان الاختلاف في ... يتحقق بالعامل
المعنوي وحده مثل قعدا وهي في الرفع اذا استفهمت بمن عن مذكر منكر عاقل ... على
من جاءك حكاية لاعراب ذلك المذكور حكاية علامة تثنية وجمع وتانيث في لفظ من فعلى هذا
كان اولى ولى ان يقول رجل بدله زيد كلا انه لما كان غرضه مجرد مثال اختلاف العوامل الداخلة
على المستفهم عنه لم يكن في صدد بيان ضابطة الاختلاف من اختلاف المستفهم عنه اكتفى على المثال
الفرضي ق لا ينبئ عنه العنوان اي التعبير بلفظ العوامل فانه وان صار اسما لكن فيه لمح الواسطة
الاصلية فهو باعتبارها مبني على الحيثية كانه قيل باختلاف العوامل من حيث انها عوامل ق اي صورة
آخره الى الحركة في الرفع اذا قصدنا ان نرد التمييز والمنتصب عنه الحركة بها الاصلي جعلنا
المنتصب عنه ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول في كفى زيد رجلا
كفى رجل زيد وفي طاب زيد ابا طاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا بالمنتصب عنه اما وصف
له او غير وصف اضفنا الوصف الى المنتصب عنه فنقول في طاب زيد علما او دارا طاب علم زيد
ودار زيد فعلى هذا الاعتبار عن التمييز الاول بالاضافة وجب ان يكون اللفظ المختلف متعلقا
لآخر المعرب اما وصفا له او غير وصف ليس الامر كذلك فسر المحشي اللفظ بالصورة بالتجريد
عن بعض المعنى فان اللفظ عبارة عن مجموع المادة والصورة ليكون متعلقا لآخر المعرب وصفا
له وانما لم يجعل اللفظ مصدرا بمعنى التلفظ مع عدم الاحتياج الى التجريد لان التلفظ ليس
صفات المعرب حتى يجعل اختلافه حكما من احكامه لانه لا يتصف بالاختلاف في نفسه بل

بل باعتبار الملفوظ ق لا يختلف آخره بحسب التقدير اشارة الى ان التقدير متصل وليس بمعنى المقدر عليها
وهو اذ لا يقال في نحو حبلى مع كون اعرابه تقديريا ق كما في مسلمي حالة الرفع فانه قدر ان الياء بدل عن الواو
كما في عصا وقاض فانه قدر ان اصلهما عصو وقاضي مع الحرف والحركة ق كما في حبلى وغلامي وفانه
قدر فيهما بالحركة من غير تقدير الحرف اما في غلامي فظاهر واما في حبلى فلكون الالف المقصورة زائدة غير
منقلبة من الواو والياء ق فان آخرهما يريد ان فرض اعراب آخرهما غير ممتنع لعدم المانع منه اما في
المفروض فهو وجود الاعراب فيهما في الاصل لاشتغال محل الاعراب بالحركة في غلامي بالسكون اللازم
في حبلى فهو كذلك فان فرض اعراب آخره ممتنع كالمفروض لوجود المانع وهو مشابهته مبني الاصل الذي
كان واقعا في محل المعرب ولهذا سمي الفرق بين الاعراب التقديري والاعراب المحلي في نحو هؤلاء فتدبر
لان الاختلاف اه بمعنى فجعل قوله لفظا او تقديرا منصوبا على المصدرية بحذف الموصوف الى
ارتكاب التجوز في كون الاختلاف ملفوظا لان الاختلاف امر معنوي ليس من مقولة الحروف والصوت حتى يكون
ملفوظا حقيقة بخلاف القول بكونه منصوبا على حذف المضاف واما التجوز في قوله لفظا المشترك بينهما
بجعله مجازا عن الصريح في الوجه الاول وبمعنى الملفوظ على الوجه الثاني ق لو جعلت اه متعلق بقوله جعلنا
اختلفوا في ان الحركة لفظا اولى فمن فسر اللفظ بما يتلفظ به جعلها لفظا بالكلمة ومن فسره بصوت يعتمد
على المخارج من حروف فصاعدا قال انها ليست بملفوظة لانها ابعاض من حروف المد وكونها مسموعة لا
يستلزم كونها ملفوظة كالوحش والا لزم الغير ق لان العامل اه فيكون التفصيل تاما مع عدم
احتياج بيان الحكم اليه هذا على تقدير ان يكون المقدر بمعنى الملفوظ كما هو الشائع في استعماله في مقابلة
الملفوظ اما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا او لا فيشمل المعنوي لكن خلاف الظاهر ولهذا اختار الحمل
المذكور وذلك اي عدم الملابسة ثابت ق لان الظاهر اي الظاهر بناء على ان الاصل في اللام ان يكون
للعهد انه اي قوله الاتي وتمام الجملة اشارة الى قوله لفظا او تقديرا لان قوله الاتي بيان لاقسام الاعراب
فهو عبارة عن تقدير الاعراب والاعراب اللفظي وقوله لفظا او تقديرا ههنا بمعنى الصريح والفرض لكنه
مشير الى تنوع الاعراب فيكون قوله الاتي اشارة الى ما فهم من قوله لفظا او تقديرا ولا يكون اشارة الى
نفسه ولا يبعد وبرد بجعله اشارة الى انه بيان الشارح فاهم حيث لم يورد المثال للاختلاف
التقديري هكذا مع انه لتمام احق البيان ق اي مدلول هاتين الصورتين اشارة الى دفع ما يقال

اعلم انه لا يصح جعل قوله مثنى وجمعا حالا لامر في قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين لان المراد في
التثنية لا يكون جمعا وارادته بصيغة الجمع لا يكون مثنى وحاصله ان المراد مدلول هاتين الصورتين
المكتوبتين فرض هذا ان التفتا لينتقل الى مدلوليهما لا بعد ان وهذا الطريق شائع في كتب
اللغة في بيان وجوه الحركات يقال مثلا الرغم مثلثة الفاء اي مدلول هذه الصورة مثلثة الفاء
واما قيل من انه قوله في قولنا معطوف على قولنا نحو في تقدير الكلام ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين
ومررت بمسلمين فقوله مثنى وجمعا متعلق بالمثال لا بهذا القول فمع كونه تكلفا محتاجا الى اعتبار
الحال عن المحذوف لا يدفع المحذور لان مسلمين ومسلمين ان قرئ مثنى كان المراد من المثال جمع
المنهوم الشائع سائر الفاظ المثنى وان قرئ جمعا كان المراد منه سائر الفاظ الجمع فلا يكون شاملا
لهما وحمل المثال على ما هو مماثل لهما في الاعراب بالحرف سواء قرئ بصيغة التثنية او الجمع خلاف الظاهر
المتبادر حقيقي بان يقضي منه العجب ق لم تعلامة هي النصب اي لا منافر بينهما للاضمة فان خمسة
عشر المنصرف نصب وجر لا علامة لهما ق ان ثبت التركيب مع العامل اه لما كان الشامل يتوهم
فان قلت لا يتحقق الاختلاف ناقضا للحكم المذكور بجميع افراد المعرب مستدلا عليه
بصورة التركيب مع العامل ابتداء كفى المجيب ان يمنع عدم شمول الحكم المذكور بمادة المذكورة
مستندا بانه لم يعلم ما لا يجوز ان يكون التركيب ق الا اذا كان العامل لفظيا اذ لا يمكن التركيب
اللفظي لعامل المعنوي ق بالتركيب الذي يتحقق معه اه اي جنس التركيب فلا يرد انه كيف يمكن
تحقق عاملين معنويين في تركيب واحد ق عاملا معنويا اه كما في العمل العامل اللفظي يتحقق
في آخر المعرب الذي جعل مادة النقض ق اجيب اه اثبات للنقض بالصورة المذكورة بانه لا يتحقق
ههنا اختلاف في آخر المعرب واختلاف العوامل حيث توارد عاملان معنويان وعامل لفظي لكنه لم يتحقق
اختلاف العوامل في العمل وهو المراد ههنا ق بحث على العامل المعنوي اه لان العامل المعنوي منحصر
في عامل المبتدا وفي عامل المضارع حال تجرده عن الناصب والجازم وعمل كل منهما الرفع فان قلت
قد ذكر في اللباب العامل المعنوي قد يكون معنى الفعل المأخوذ من غيره وهو قد يعمل النصب كما في
هذا بعلي شيخا فكيف يصح حصر عمل العامل المعنوي في الرفع قلت هذا اصطلاح اختص بصاحب
اللباب والقول المشهور ما عليه الجمهور ان العامل المعنوي عامل المبتدا والفعل المضارع

المضارع فيجب وان سلم فالمراد عمل العامل المعنوي الذي لا يمكن التركيب معه ليكون التركيب فيما فرض
مع العامل ابتداء وهو معنى الفعل المستنبط من الجامد لما يمكن التركيب معه بالتركيب على ما يستنبط
منه ق لا يلزم ان يكون لازما اي لا يمتنع مفارقته عنه فيكون الاختلاف المذكور كذلك مفارقا
المعرب حين التركيب مع العامل ابتداء ويعرضه بعد التركيب ثانيا وثالثا ق ان ذلك يجوز ان يطبقه
اي يمكن ان يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازما للمعرب بان يقيد الاختلاف المدلول عليه بقوله ان يختلف
باحد الازمنة ولا شك انه لازم للمعرب حين ابتداء التركيب اذ يصدق عليه ان يختلف آخره في
التركيب ثانيا وثالثا ق ولم يكن اه والسر فيه ان لزوم الاختلاف المطلق يقتضي عدم انفكاكه عنه
في شيء من الازمنة وهو مفارق عنه في زمان التركيب ابتداء بخلاف الاختلاف المقيد باحد الازمنة فانه
يقتضي عدم انفكاكه عنه في جميع الازمنة وهذا كالتنفس المطلق فانه غير لازم للانسان بخلاف التنفس
في وقت ما ق فيجري هذا الكلام عن النظم اي فهذا التوجيه صرف الكلام اعني قوله ان يختلف عن النظم وهو
الاطلاق بلا ضرورة اذ لا داعي الى جعل الحكم لازما الا ابطال المتبادر من القضية الخالية عن الجهة الاطلاق
النسبة وكونها ثابتة في وقت ما على ما قالوا في بيان وجه تسمية المطلقة العامة وسيجيء في كلام المحشي
ايضا لانا نقول في ذلك الاطلاق بمعنى فعلية النسبة المقابلة للامكان الشاملة للدوام واللاوقوع في احد
الازمنة والمقصود ههنا التقييد باحد الازمنة الثلاثة المقابل للدوام ولذا اختار المحشي لفظ احد
الازمنة دون وقت ما فمن بدله بذلك ربما للاختصار غفل عن هذه الفائدة ق مع انه يعود ذلك الى
التقييد اه اي مع ان الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف غير لازم لان اللزوم معناه امتناع
الانفكاك والاختلاف في احد الازمنة مما يجوز انفكاكه عن المعرب بجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه الا
عامل واحد او اثنان ق ولم يتحقق معه عوامل في شيء من الازمنة فلا يكون مختلفا آخره باختلاف
العوامل في شيء من الازمنة فما قيل ان احتمال العرفي لا يكفي لنقض الاحكام الكلية يجيب
عن المقصود بمراحل لما عرفت من ان الاحتمال ينافي اللزوم ق نعم قابليته الاختلاف اه تقرير له
المقدم وبيان لمنشأ اشتباه السائل وهو انه لم يفرق بين قابلية الاختلاف اللازم للمعرب الاختلاف
في احد الازمنة الذي هو عرض مفارق ق ولما كان اه يعني لما كان المتبادر من قوله ان يختلف ان يكون
الاختلاف فعليا في وقت ما وحمله على الامكان صرفا عن الظاهر المتبادر ... التي لهذا التوجيه

ربما قيل ان المقصود بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم وحينئذ الحمل على غلبيته لا يبقى الحكم كليا ففيه ان الحمل
على غلبية النسبة انما يخل بطرف الحكم المذكور المعرب دون الكلية نعم لو تحقق معرب لم يتحقق معه عوامل
في شيء من الازمنة خل بكلية الحكم وهو دونه خرط القتاد قوله اذا الا اذا قيل في توجيه الحكم المذكور بحيث يصح
ان المراد بالاختلاف المدلول عليه بقوله ان يختلف معنى يشمل الاختلاف الذي حصل بعد الحال السابق
كما في الاسماء المعدودة المركبة مع العامل ابتداء والاختلاف الذي حصل بعد الحال الاعرابي كما في
المعربات المركبة مع العوامل ثانيا وثالثا والمراد بالاختلاف المذكور بقوله باختلاف العوامل معنى الوجود
بالتجريد عن بعض المعنى لان الاختلاف هو الوجود مع التغير عن الحال السابق وتجريد عن الوجود بالاختلاف
لمشاكلة قوله ان يختلف والمراد بالعوامل الجنس فيكون المعنى يتبدل اخره بان يرد اعراب حالة البناء
وهو الوقف او يرد حالة الاعراب لوجود جنس العامل وح يكون الحكم لازما للمعرب بلا شبهة قوله
فان اللام الداخلة اه قالوا ان اللام الداخلة على الجمع للعهد فان لم يكن معهودا فللاستغراق فان
تعذر الاستغراق نحو لا يتزوج النساء فهو مجاز عن الجنس قوله ولا يخفى بعد ذلك كله اما الاول
فلان المتبادر من قوله ان يختلف اخره اي اخر المعرب اتصافه بعد صيرورته معربا واما الثاني
فظاهر واما الثالث فلان نسبة الاختلاف الى العوامل ينادي على ارادة الجمعية فكيف يحكم ببطلانه قوله
ولا يخفى اه بعض ان الظ ان يكون الخاصة الشاملة ههنا محمولة على المعنى العرفي اي ما يكون شاملا لجميع
الافراد وح يرد ان الحكم بعدم كونه من خواص الشاملة انما يصح لو لم يتحقق في الصور المفروضة وهو ما
اذا تركبت الاسماء المعدودة مع عاملها ابتداء عوامل في شيء من الازمنة فانه لو تحقق فيها اه
عوامل الازمنة المتعددة كانت تلك الاسماء متصفة بالاختلاف فاذا لم تكن متصفة به في وقت
ابتداء التركيب قوله لكنها ليست شاملة اه استدراك لدفع التوهم الناشي من قوله شاملة لكل
معرب واشارة الى توجيه عبارة الشرح بان يراد بالشاملة لكل معرب قوله كان القرينة اه لما ذكر العام
وارادة الخاص مجازا ولا بد له من قرينة بينها بانها اما حالية او مقالية قوله بان النون فيهما اه حيث
يدل كل منهما على تمامية الكلمة ويسقط عند الاضافة قوله ولعلهم اه ليس مرادهم تشبيهها بالتنوين
في جميع الاحكام فانه باطل لان التنوين كلمة برأسها بخلاف النون فانها [illegible] لهما بل مرادهم ان
المشابهة بالتنوين لما وجدت في النون حين حذفها عن اللام جاز ان يجعل الحرف السابق على النون

على النون وهو الواو والياء في حكم الاخر اي بالنظر الى ان مشابهة النون بالتنوين الذي هو كلمة برأسها
جعلت النون في حكم الكلمة برأسها من هذه الحيثية وان كان جزءا لها بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع
قوله لامتناع اجتماع اللام والتنوين يعني لو كان النون حين كونهما معرفتين باللام بمنزلة التنوين لزم
اجتماع اللام والتنوين وهو ممتنع قوله اي تحوله فسر الاختلاف بالتحول لان الاختلاف لا يكون الا
الا من متعدد فيلزم ان لا يكون حركة زيد في ابتداء التركيب اعرابا ولو اعتبر بالنسبة الى السكون الذي
كان زيد في حال عدم التركيب يصير معربا لان نسبة الاختلاف الى الطرفين على السواء فاذا كان الاسم
في احد طرفيه معربا لزم ان يكون في الطرف الاخر ايضا للتحكم بخلاف التحول فانه ناش من الحركة الثانية
او الحرف الثاني اذ تقدم حركة او حرف ليس شرطا لا الى التحول الى ان يتصف بشيء لم يكن له قبله فتدبر
قوله وكذا وصف كونه معربا فان عدم المشابهة والتركيب ايضا سبب للاختلاف قوله لكنه اشكال قوي
الاولى اعني تخصيص كلمة اما بما اختاره الفاضل الهندي والوجه الثاني اعني الحمل على السببية
القريبة نقله بقيل اشارة الى ضعفه كما في الشرح نقل كلام الغير وهو في الحاشية مختاره فلا يرد ان
الحاشية تخالف الشرح وما قيل في جواب هذا الاشكال بان المراد من الحرف حرف علة ساكنة
او حرف اخر من الباقي بقرينة ذكره مع الحركة فلا يخفى ركاكته لان تخصيص الحرف بما ذكره تخصيص
وحمله في مجاز بحيث نعته في المحاورات فكيف يرتكب في التعريفات ويجاز مثل هذه التخصيصات
لانسد باب نقض التعريفات جمعا ومنعا على انه تخرج من التعريف حروف الاعراب لانه من
حروف العلة ولذا جعل بعضهم كلمة قوله فالاولى الخ انما قال فالاولى لعدم تعذر الصوف اما تأويلا كما هو
طريق الشارح قدس سره من ضم النفي بعلم الاتحاد واما المناقشات التي ذكرها المحشي في الحاشية
الاخيرة اي لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من
الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية المفهومة ولا يرتكب مزيد تكلف قوله
وذلك ان تجعل الباء للا [illegible] اه اي للاستعانة التي [illegible] لها في الالة كما في الحديد كتبنا
في الرضي قوله لان الاثر الثبوتي اه يعني ان المقتضي سبب بعيد لتوسط الاعراب بينه وبين الا
ختلاف والا لكان لا يبقى الا سببا قريبا فلا يكون المقتضى الاثر قوله ضعيفة جدا اي العامل الحقيقي
قوله لكن المص اعتذار عن عدم جعلها تمام الحدوث بانه مخالف لرضي المص قوله فانها سبب قريبة

اذ السبب القريب ما لا يتوسط بينه وبين المسبب سبب اخر والسبب التام كذلك قوله قلنا ليس اه
لا نسلم الانتقاض المذكور لان العلة التامة ليس لها سببية الاجزاء المركبة من سببية سبب
قريب وبعيد السببية المركبة من القريبة والبعيدة ليست سببية قريبة اذ لو كانت قريبة كان سببية
اجزائها باسرها سببية قريبة فلم تكن مركبة من القريبة والبعيدة وليست بعيدة ايضا لعدم تخلل
سبب اخر بين العلة التامة والمعلول فهي كالمركب من الداخل والخارج فهو ليس بخارج ولا داخل
وهذا الجواب مبني على تسليم ان لها سببية سوى سببية الاجزاء والا فيمكن ان يقال ان العلة
التامة ليست لها سببية اصلا بناء على ما قالوا من ان العلة التامة بمعنى مجموع ما يتوقف عليه وليس
لها تقدم على المعلول والا لزم تقدم الشيء على نفسه فيما اذا كانت العلة التامة مشتملة على
المادة والصورة لتقدم مجموع المادة والصورة الذي هو نفس المعلول على نفسه لانه جزء العلة
التامة المتقدمة على المعلول ح ولذا قالوا في تعريفها مجموع ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذي
يتوقف عليه المعلول ووصفها بالعلية والسببية وصف لها بحال متعلقها كما في زيد العالم ابوه
قوله مركبة من قريب وبعيد وفي بعض النسخ المركبة من القريبة والبعيدة فعلى الاول حال والسببية
وعلى الثاني صفة لها وهو الظ قوله نعم لو ثبت تقريرها سبق وافية كلمة لو اشارة الى انتفائه
واما المتكلم فالظ انه يتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه الة في وصول اثر المتكلم الى المعرب قوله
لانفكاك لو كان اه ابطال لان يراد بالباء السببية القريبة باستلزام جامعية تعريف الاعراب بناء على
ان السبب القريب يستلزم المسبب فلو كان الاعراب سببا قريبا للاختلاف لزم عدم تحقق الاعراب
في المركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف فيه قوله لانا نقول حاصل الجواب منع استلزام السبب
القريب المسبب لان السبب القريب عبارة عما يكون علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء قوله
لا بينه وبين سببه اي لا يتخلل بينهما واسطة وهذا المعنى لا يقتضي استلزام المسبب
لجواز كونه مع عدم تخلل الواسطة غير موجب لحصول المسبب قوله لانفكاك العلة التامة اه
اورد القائل ايضا بان منشأ هذا السؤال ما تقدم من جواز عدم استلزام السبب القريب
المسبب فيجوز ان لا يتحقق الاختلاف مع وجود الاعراب كما في المركب ابتداء فيعني نقول هذا
العبارة الصحيحة ان يقال ما يختلف ليشعر بانه جزء للاختلاف من الاعراب وجواز تخلفه عنه

عنه لا ما اختلف الدال على تحقق الاختلاف بسببه قوله ان قيل يمكن ان يجاب عنها اي عن السؤال المذكور بقوله
لانفكاك لو كان المراد بالسبب القريب لزم ان لا يتحقق اه بمنع الملازمة لان الاختلاف ليس عبارة عن التحول
عن الحركة او الحرف حتى تقتضي سابقية احدهما فلا يتحقق في المركب ابتداء بل اعم منه ومن التحول عن السكون الى الحركة
ولا شك في تحقق هذا القسم في المركب ابتداء قوله ومن التحول اه بيان لجميع اقسام الاختلاف سابقا وادخل
لدفع الجواب قوله كلام اسماء الشرط اه فانه قبل التركيب مع العامل كان جزءا منها وبعده لا يكون معربا بل في التركيب
مساويا لا مع الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله ومن علامة الى علامة كما في التثنية والجمع فان الياء فيهما
حالة النصب علامة المفعولية وحالة الجر علامة الاضافة فيها الصحيح في تلك بمعناهما ولا يقصد فلك في
الالف والواو بانها لا تاتي الالف في التثنية بل الاعراب بغاية لها [illegible] كذا الواو ولا دائما في [illegible]
علامة التثنية والجمع والعلامة لا تحذف فكذا في الرفع قوله غير مرضي عند المص لما سيأتي فيما نقله المحشي
عن المص [illegible] هذا التعريف من الاختلاف هو التحول من حركة او حرف اه فان المتبادر
من [illegible] المتبادر من نسبة الفعل الى [illegible] انه يجي اضافة [illegible] لا اشتقاق سابقا على حصول
هذا الفعل فيقتضي [illegible] قوله الحاضرة الى المعربات بحصول الاختلاف فيه بعد صيرورته معربا فلا
[illegible] التوجيه [illegible] اخره
الاعراب في الكسرة [illegible] الاسم المضاف الى ياء المتكلم قبل التركيب [illegible]
[illegible] الاعتبار الا كلام [illegible] المبني [illegible] التركيب مع العامل [illegible] من الكسرة الى [illegible]
التقدير [illegible] الاعتبار [illegible] المعرب [illegible] التقديرية في الاعراب لانه اختلف [illegible]
معرب [illegible] من الاعراب اللفظي الى الكسرة لان [illegible] المبني [illegible] حقه ان يعرب لفظا لا

اشتد الاشتغال محله بالكسر نحو اعرابه الذي استحقه بسبب التركيب الى الكسر باق بعد الكسر كما كان قبل التركيب ولم
يعرب لفظه واعرابه مرة يعتد به او هذا هو المشهور فان كسرة غلامي حال التركيب بالعامل فيه لفظا اخرا المعرب لا
من اعراب اللفظي الذي استحقه بالتركيب لكنه لا من حيث انه معرب بل من حيث ما قبل اليا ء ولهذا كان هذه الكسرة قبل
قبل التركيب موجودة نحو في نفسها اخوات يقولنا بانه ابي اشارة الدفع ما قيل من ان الكسرة كانت موجودة
قبل التركيب فلا معنى لجعلها الاعراب لها وتقديره الناظر به وهذا القائم ولم يجمع احدا لمراد قبل وقال
خرج نحو حركة غلامي لكان ان يجمع شمولا ما قبل اليا ء المتكلم نحو مسلمي فجائز مسلمي قوله وكذا نحو الجار الا جر
بسبب الجار بحق جلكم بسبب سكم فانه نحو من المنصب الذي استحقه بسبب فصل الكسر معطوفا على وجه هكم
الى الجر فخالف اخر المعرب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جاء وسكم وليس هذا الجر من الاعراب على
ما هو قاله ان تعلموا الاعراب بعد ما العامل المقتضي ولذا ان هذه الشرح السيرافي قال الا تعرف انما ذهب فقال
الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة في النعت نحو جحر ضب خرب وفي التاكيد كقوله يا صاح بلغ ذوي
الزوجات كلهم نحو كلهم بالمجاورة ومزاد فيه وقوعه في عطف النسق وخرج عليه قوله تعالى وامسحوا برؤسكم
وارجلكم بالايجاب وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم وزاد ابن هشام وقوعه في عطف البيان
واما البدل فقال ابو حيان لم يحفظ في كلامهم ولم يخرج عليه احد شيئا ق واما حركات ما قبل هذه الا دوات
الا هذا خلاف ما ذكره ان الرضي جعل لغلام بعض على الحد بكسر الاخر الاجل يا ء الاضافة وياء النسبة
وفتحه لاجل تاء التانيث بانه في حال الاعراب الذي كان في الاخر انتقل لاجل يا ء الاضافة من انتقال
الشيء الاخر وانتقل لاجل يا ء النسبة وتاء التانيث فانتقل الى اليا ء والتاء بتركيبها مع الاسم وهذا انقص
في الاخر وكذا في الف المثنى وبائه وواو الجمع وبائه فذلك لانه فلا الاعراب اختلف اخر المعرب بل المعرب

كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل المضاف الى اليا ء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع
الا جل ملاحظة الاحرف المذكورة بها او نحو حضرت هند وفي قولك جاءني مسلما وغير المثنى لم يخبر عن مفرد ثم
للمثنى وكذا ليوافق فضل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلا يختلف اخر المعرب بعد دخول
ق وان ابن شعر في الشارح جوابها يرجع الضمير الى المعرب بناء على انها ماله لم تكن معربة قبل الحرف
هذه الا دوات معربة بعده ضرتها فصحة على تلك الحركات انها اختلف بها اخر المعرب في الجملة نحو جب
بقيد الحيثية لان لا جيلا وفي العامل بتلك الحركات ليس من حيث انها معربة بل من حيث انها قبل هذه الا دوات
ق لوجود وقبل عامل الجر نحو لولا العامل الجر اهتماما بشانه ورد الما ذهب اليه البعض من انه عرابه بحق
فلا في حال الجر لفظي فيكون كسرته ما اختلف به اخر المعرب من حيث انه معرب بغير ان الكسرة موجودة قبل
دخول عامل الجر فلا يكون ما به اخر المعرب من حيث انه معرب فلا يكون اعرابا فهم انه عشر بقوله بل قبل العامل
لان المقصود يعني ان كسرة غلامي ليست من الاعراب في شيء من الاحوال الثلث لوجودها قبل العامل فانه
بسبب الاضافة المتقدمة على التركيب كما عرفت ق وكذا الحال في الصحيح اذا وجب تقييد الحيثية ق
جميع معنى يعني بالقيد بالشيء هذا المعنى يستعمل فيما بينهم حيث قالوا الصفة ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى
فانه يرد انا حملها على هذا المعنى وان كان استعماله بمعنى بالقصد الشيء اكثر لكنه قوله على المعاني
المعتورة منه الى الدليل الاول قوله وانما جعل الاعراب في اخر المعرب لانه متمم دوجه كونه مختلفا باعتبار
تو صيف المعاني بالمعتورة ق معطوف على اسم ان او بين انه دال لحن النفي مفعولا لاجله المعتورة
بعلة ولم يجعله راسا معطوفا على النفي ثم العطف على اسم ان اعني الضمير اما على محل الضمير في اللام
منصوب اما على محل اليه فيكون معطوفها وعلى هذا يحمل ان يكون عطف مفرد على مفرد وان يكون عطف جملة

على جملة ق في الاسماء قيد بذلك لان وضع الاعراب في المضارع ليس للدلالة على المعاني ق من حيث تشبهها
الى العامل بدى الاستعارة بالكلمة معنى الاحتياج ق وذلك للوعشاء بشابهها اي شابه المعاني
لانه يتعلق بالقيد منها واستفادتها نظام المعاني للعامل بانها الاسماء لكن شاهدة في المحاورات
التي يتعلق بها النظام لحصول الكلام بها بخلاف الافعال والحروف ق اذ لا نظراه فان المتكلم هو هنا بالمعنى
العرفي للاعراب له فثبت له بالوضع اصلا وفي التصريح بالتعميم يقول له وقصد اولا شبها اشارة الى وجه كونه
في غاية البعد ق لكان الاعراب هو الاختلاف لا تفاقهم على ان الدال على المعاني هو الاعراب ق وعبر
ذلك بعد انه حط الفائدة والمقصود بالافادة في الكلام شيئا كان او نفيا هو القيد الاخير كلما
يعني ذكره لقوانا المقصود بالافادة هنا الاختلاف المدلول عليه بقوله المعتورة عليه ولما كان اختلاف
المعاني مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه من حيث انه سبب الدلالة على المعاني المختلفة والاختلاف
الاعراب اشارة الى ان خلية اختلاف الاعراب في اختلاف المعاني وما ذكره المحشي فهو وجه تقديم او على
الضمير الحاصل بالاختلاف مع كون المرجع متقدما الذكر معنى لانه اختلف على الاختلاف وتجاوز
الوجه الثالث فانه يكون المرجع مقدم الذكر ثانيا فانه جاء يكون محط الفائدة الشبه لا مثلها اشتمل الاصعا
وعلى الوجه الثاني يكون الشبه لا على ترتيب دليله الواقع وله يكون مقصودا بالافادة قوله اي يايه يكون
علامة لكون ظاهر الوجه ما دلالته ق من التحول من حركة او حرف لان الاختلاف من خواص المعرب وما
يختص به هو المراد من حركة او حرف دون التحول مطلقا فانه يتحقق في المبني ايضا حيث تحول حركته في قبل
التركيب عند التحول الى الحركة والحرف ق ما به يختص المعاني ان كان منفصلا من الاعراب يعني لا تنهاد ق ويكون
فاد الالتباس ان كان منفصلا من الاعراب يعني لا تنفى الفساد ولا يلتبس على الوجه الاول ق بلا يفتح

اي على الوجه الثاني ق اذ لا حاجة في الى سبب تقتضيه او لان علة الشيء يكفيه علة سبب وجوده ولا يحتاج
الى سبب اخر كما تقرر من ان عدم المعلوم لعدم العلة ق ولان الحركة والسكون ا جاب جوابه ولا اطلاق البناء
الحركات ق والنقابلة جواب عن قوله ان البناء مشكل اي بين ان التقابل بين الاعراب والبناء لا يقتضي ان
يكون احدهما سببا للاخر بل يكفي في ذلك ان لا يجتمع في شيء واحد هو حاصل هنا لان سبب الاختلاف لا ينتزع منه
الاختلاف منافي لعدم الاختلاف باعتبار لازمه لا يجتمع معا اصلا ق او كونه الاسم عمدة وجه للحاجة الى
ضم ملوا الفاعلية والمفعولية باتحاد ما او حقيقة او حكما كما سيجيء ق حتى يكون المعنى له بعنوان الاعراب
ليس هنا بالمعنى الحقيقي لاستفادة تعلق المعاني بالاسماء على سبيل البدلية فاما ان يعتبر ان المعاني اخذت
للاسماء او بعضها وردها عليها وهذا كما سيجيء بناء على صيغة الفاعل واما ان يعتبر ان الاسماء لا
تضافها تلك المعاني اخذت لها بناء على صيغة المفعول لكنه الاول راجح والثاني بالنسبة اليه مرجوح
منه وهم انه معنى بها ذكره المحشي والمقصود فان الاعتبار يكون مفعولا او معمولا اخذ في التحلي
اعني في الشرح او بنا وله فيها بينهم وكل هذه وجوه وتعاونه ولانما اظهر الشارح الاول في اعتبره الاوثق
معنى او ان منشيء على المنتهي فاذا قرئ على صيغة الفاعل لان العبارة على ظاهرها واذا قرئ على صيغة
المفعول فيحتاج في ظاهرها بان المعتورة كل واحد منها على المعرب اي على الاسماء المعربة وبما ذكرنا
ظهر ان اتيان الفاعل الحقيقي من المعتورة على صيغة اسم المفعول لان المعاني مستولية فان ثبت
التعاورة يكون الوحل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية يكون المعنى على المعاني المعتورة مظهرها
بايها وهو الحامل على المجاز لان الاعتبار بالمعنى الحقيقي لا يصح اسناده حقيقة الى كل منهما فالقرا
الاسناد على صيغة المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز عقلي الحكم ق ولان توصيف المعاني او ميز جعل

جعل الكلمة الفائتة لاختلاف اخر المعرب الدالة على المعاني المعتورة فيتبدل المعاني او جعل وصف الاختلاف مقتضى
الاعراب الدال عليها والاول لم يكن لذكر الوصف فائدة ولا شك ان ذلك الوصف انما هو طريان احد المعاني
على ابتداء الكلمة لعدم المعاني وطريانها عليها ابتداء يقتضي ان يجيء لفظ المعتورة بكسر الواو والدال على طريان المعاني
لا بانتفاء الدال على كونها ساطوا عليه قوله ومن شرط الحادث ذكرناه من كون الوصف المقتضي للاعراب كون احد
المعاني طاريا عليها ابتداء لتفصيل الذي ذكره الشيخ الرضي فان ذلك التفصيل يشعر بان اثر تلك المعاني
لكن احدها طاريا عليه ابتداء يقتضي الاعراب وان اقتضى احد هذه الثلاثة بان لم تكن المعاني المعتورة
طارية او كانت طارية غير لازمة او كانت واحدة منها على التعيين دون طارية لا يقتضي الاعراب
وهو ان المعاني قد يطرح بعضها على بعض انما الفيد اذا تدخل في كلمة معنيان او اكثر غير طار احدهما على الاخر
كما في الكلمة المشتركة ولا يلزمها العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاحتمال الحاصل قوله وانما
كان اي مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضيع العلامة لاحدهما الا لاحدهما ق ولا بد للطارئ
من علامة او دونه المحرز عليه لكونه اصلا فجلوه الطارئ فانه لطريانه لا يبقى الذهن اليه فلا بد من علامة
مميزة ولذا احتاج المجاز الى القرينة دون الحقيقة ق لا يلزم ان يطلب له اخفى العلامة لكونه غير لازم
للكلمة مستعملا بعد فيه في بعض الاحيان فلا يطلب كثير خفة ق والتركيب اي الفعل المسند الى المفرد
وقد يجيب له حرفا اي يطلب لتلك المعاني الطارئة الغير اللازمة حرف علامة عليه ما سوى كاحد حروف تلك
الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوبة المؤنثة المعرفة ق كالمضاف اليه وكالوصف الدال على معنى في
موصوفه ق لا النسبي غيره ولا البناء فيما اذا كان الطاري واحدا ق فالكلمة انما يحكم ان يطلب له اخف
علامة لكون اللازمة على صيغة التأنيث صيغة مستقلة للعلامة [illegible] على الاشياء على

هي عليه يقتضي ان يطلب لها اخف علامة اذ لو طرء احدها غير معين فيقتضي نصب العلامة وفيها الثانية
ولم يعدم لم يقتض ان يحمل تلك العلامة في الجملة الدالة عليه ولذا لم يكتف بحركات العامل ما الضمة وان يجي
في غاية الخفة الكلمة يبطل الجملة قوله ومثل هذا المعنى الا ان الاسم عند التركيب لا يخلو عن احد المعاني
الثلاث الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله وجعلت في بعض الاسماء كما في الاسماء الستة والمثنى والمجموع فانه لما
وان كان بالحروف التي هي اثقل من الحركات لكن خففت لان الثقل يحمل تلك الحروف هي الحروف التي
كانت قبل التركيب جزء منها ق ومن هذا التقرير يعرف ما قيل انه وهو ان الاسم يلزمه طريان احد المعاني
وهو يقتضي اخف علامة ولا اخف علامة من الاعراب التي هي الحركات والحروف التي هي اجزاء الكلمة
بخلاف الفعل فانه وان كان عليه كونه مسندا الى الاول الطاري ولحصله فلا يطلب له علامة فيها
علامة ذكر الفاعل بعده وحذف الحرف فانه لو طريان فيه لبعض المعاني على بعض لعدم التعرف في الحرف
فيكون الاصل فيهما البناء وعدم العلامة الدالة على المعاني الطارئة ابدا ق مستعار التعلق المعاني بالاسماء
سماه على سبيل المناوبة استعارة تبعية بان شبه ذلك التعلق بالاعتوار المذكور ثم اشتق من الاعتوار
المستعمل فيه ذلك التعلق المعتورة ق او مجازا مرسلا باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على سبيل التناوب
في التناوب من العلاقة الكلية والجزئية ان كانت المناوبة داخلة في مفهوم الاعتوار والمجاز لو ان كانت
خارجة عنه قوله او جعل الاعراب اي ما المركب الاعراب طاريا على الاخر بل قد يجيء نفس الاخر مرة في البيان
عن الظاهر هاهنا يحكي وجه تلك الانه اما الاول تخصيص الاعراب بالاعراب بالحركات فان فيها الظرفية على
مظاهرها هو المحوله الى الاضافة وان كان الابقاء الاعراب على عمومه وتعميم الظرفية بحيث يشمل ظرفية
الحكم المعاني [illegible] الجزئي الكلي فان الجزء لو شمالة على الكل كانه ظرف له الثالث حذف المضاف

اي جعل الاعراب في جانب الاخر سواء كان نفس الاخر او صفة له ف حالا في الاخر اي شبيها بالحال في الاخر
من حيث ان الاعراب شبه بالصفة في كونه يتبع الاخر او صفة له تابعة عنه ق وهو جانب النقصان هي الكلمة بنفسه
الكلمة ف وذلك اي كون الاعراب دالا على صفة المدلول مبني على ان الفاعلية والمفعولية والاضافة في الاصل صفة
المدلول ثم اطلق على اللفظ الدال عليه تسمية الدال باسم المدلول ومنها للدال تسمية باسم وصف المدلول
وقد جعلها اي الفاعلية وما يليها صفات الدال حقيقة لانه جعلها حيا دالة كون اللفظ عمدة او فضلة بدونه
نوسط حرف الجر ونحو ذلك مما ذكره الشيخ الرضي انسب لنقلها الى الاصطلاح وما ذكره الشيخ حسن بالنظر
الى المجهول دون المعاني المعتورة علة للاعراب ومقادة ولا شك ان المقادة في المحل وحيث الفاعلية
المفعولية القائمة بالمدلول لا القائمة بالذات ف لان الدال على الوصف غير الموصوف لانه ذات
الوصف بل الموصوف كذا الدال عليها ف مع الاخر حيث يلفظ معا ولانا نقول تأخرها الذاتي
يقول [illegible] التأخر الذاتي لا يلزم التوقف لان التأخر الذاتي للاعراب انما هو عن الحرف الذي يتبعه وهو لا
يقتضي ان يقع الاعراب في اخر الاسم فانه ان يقع في الوسط او الاول يكون متأخرا بالذات عن الحرف
الذي يتبعه ف وهو متأخرة بحسب [illegible] على الحرف فلا يصح قول السائل ان الحركات مع الاخر
لكن من فرط اتصالها به [illegible] غلط السائل ف واذا اشبعها صار حرفا فظهر تأخرها
عن الحرف بحسب الزمان بلا شبهة مع ان الاشباع ليس الا تطويل الحركة بمقدار تلفظها مرتين ف ويمكن
ان يجاب [illegible] التخصيص التأخر بحسب الامكان وانما اقال الدال على ظاهره ومبني المجاز
الثاني انها [illegible] التأخر على الكلام وتخصيص الدال باسم الحرف الاخير فانه في حكم المستثنى بيانا لذلك الفعل
لان الذوات الاعراب يكون مع الحرف الاخير ق فانه لا تأخر له [illegible] من المتأخر عن الحرف الاخير بالذات

الدال لا [illegible] على ان الاصل في بناء الاسم ان يجيء على ثلاثة احرف وان التأخر عن الاكثر
في حكم التأخر عن الكل لما قرر فيما بينهم من ان للاكثر حكم الكل ف [illegible] من حيث المعنويات كان
من حيث اللفظ احدها [illegible] معطوفات عليه بناء على [illegible] ف فبطل العطاء اي
حيث المعنوي على الجملة اما من حيث اللفظ فهو [illegible] لم يصح العطف لانه يقتضي كما الثاني
[illegible] ف اعرابية كانت او غير اعرابية تعميم للحركات [illegible] التعميم لنفي البنائية الاولى
[illegible] ق [illegible] الاعرابية [illegible] شبه
لحركات الاواخر [illegible] ف والمختص بها اي المختص هذه الاسماء بالحركات الاعرابية ف بل معناها
وهو ما يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة [illegible] لفظ المعنى اشارة الى [illegible]
الحركات الاعرابية لاشتراكها لفظا ف والكسرة او لاجتماعهما في اخر الاسماء المعربة وافتراق الضمة
والفتحة والكسرة في حركات الاوائل والاوساط والمبنى وافتراق الرفع والنصب والجر في الحروف [illegible]
[illegible] ويبعد [illegible] اذا ضمنت الشفتين [illegible] هذه الحركة [illegible]
مثل هذا الكلام وتوابعه ف فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا [illegible] دلالة الحركة على المعنى
[illegible] لثبوت نفس تلك الحركات البنائية ق [illegible] النصب تابعا للفتح [illegible] يسمى
حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا ف [illegible] الى اسفل ف فهو [illegible]
الشيء فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا [illegible] المعنى
[illegible] الثالث ق ولذلك سمي [illegible]
الاعراب [illegible] البنائي سكونا [illegible] ف [illegible] الالقاب المذكورة [illegible]

فعلى واحد من الحركات البنائية وغير البنائية والاعرابية وغير الاعرابية ق ملقب الحركات الغير الاعرابية بنائية

كانت او غير بنائية كضم قبل ق وذلك لانه اذا كان الاسم عمدة وانما كانت سائر المرفوعات في حكم الفاعل مع اشتراك

الكل في كونه لكون الفاعل عمدة في كل وجه حتى لا يحتمل اصلا فلا في سائر المرفوعات ق ولكنه في تعلق

لانه وجود المقتضى لا يكفي في وجود الشيء بل لا بد من انتفاء المانع ايضا ق لعله التشابه بالفضلة

كما في اسم ان واخواتها وخبر ما ولا المشبهتين بليس واسم لا التي لنفي الجنس ق ولا يخفى ان هذا التعميم وتعميم الفاعل

المدلول عليه بالفاعلية للفاعل الحقيقي والحكمي هو الحق لانه حينئذ يكون الرفع علامة لها على الاصالة كما

هو الذي يجده ما اذا لم يعمم يلزم الرفع علامة كون الشيء فاعلا حقيقة والنصب علامة كونه مفعولا حقيقة

فانه يحتاج الى القول بان الرفع والنصب للفاعل والمفعول بطريق الاصالة في اسماء الجملات

بطريق الاستعارة ق نعم الرفع والنصب في بابه لئلا غلط القائل بعموم الرفع والنصب بالفاعل

والمفعول احق لكونهما عمدة وفضلة من كل وجه لكون هذا الاقتضاء في الرفع والنصب فيهما كما

حل التشابه وهذه العبارة موجودة في اصل الشرح وقد اثبت في نسخة صحيحة من نسخ المصنف

انه خط عليها ق من جعل الباء فيهما اي الفاعلية والمفعولية للسببية اشاء لما ثبت الموصوف الحقيقة

اي الفضلة ق فتوجيهه بحيث لا يعترض اي على ما في الشرح لان مراده بها تعميم الفاعلية فانه حق

في الفاعل كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما وحيث قلنا الفضلة المنسوبة الى الفاعل انه ما يكون

الشيء عمدة وكذا الحال في المفعولية ق وتوجيهه الشرح اقرب لان المعنى المسلكة فيهما اذ الحكم

من غير تكلف في جميع الباء ما اشاء ومنه العجلة المعنى الشرعي فانه يحتاج الى تقدير المعطوف الذي

لا كون الشيء مضافا فان المضاف يكون فاعلا ومفعولا ق وانما قيل بسبب اي وانما الخبر

الذي

الذي يجيء في المبتدا نحو حسبك زيد وفي الفاعل نحو وكفى بالله شهيدا مع انه ليس بزائد اليه ق فلما كان

للباء بتلك من هذا التركيب لم يعتد به فيه الجر كانه ليس بموجود اي قيل اذا الجر ان كان موجودا فيه

الا انه لما كان داخل حرف الجر الزائد كانه زائد فلا يكون علامة لشيء فلا ينافي قولنا الجر علم الاضافة او نقول

انه علم مختص بالاصالة للمجرور المعرف ق مبني على اصالة الرفع له اي هذا التعليل مبني على ان الرفع

للفاعل الحقيقي بالاصالة واما اخبار عن المبتدا والخبر بالفرعية فالمنشأ تشبيهها بالواحد في كل

الكلام انما هو الفاعل الحقيقي بلا تناسب ما المفعول سابقا من تعميم الفاعل للفاعل الحقيقي والحكمي فكذا

كلاهما مرفوعين بالاصالة ق بحسب الاشتراك للفضلة بها اي الفاعل والمبتدا والخبر بل دخل التوسع

او بعينه خلاف المفعول فان اقسام كثيرة المفعول المطلق والمفعول به وله وفيه ومعه والحال

التمييز والمستثنى واسم ان واخواتها وخبر ما المشبهتين بليس والمنصوب بلا التي لنفي الجنس قوله

لم يكن مبنيا عليها اي اصالة الرفع في الفاعل حينئذ ان قلة اقسام الفاعل لا تقتضي قلة افراده

المستعملة في المحاورات حتى يجبر الثقل بالقلة ويحصل التعادل ق وكذا الكلام في قولهم والنصب

خفيف له فانه ايضا مبني على اصالة النصب في الفاعل من تشبيهها سفهوب بالفضلة واو زاد قوله

لانها تمثيل وتولد الفاعل حقيقة او حكما كثيرة لم يكن مبنيا عليها ق فتناسب العمدة لكونه

كالاولى للاولى ق اي بجعل التفعيل بمعنى جعل الاعطاء المتعدي بلا واسطة الى المفعول الثاني

متعديا بالكلام ليفهم معنى الجعل للدلالة على اعطاء الثقيل للثقيل اعني الفاعل لانه هو العمدة

بطريق الجعل والتشبيه فلا ينافي حصولها فيه لا لجعل التشابه ق انما احتيج اي مع كونه منسوبا

المحل لكونه فضلة ق اما كونه فضلة اي بعين الفضلة ما يتعلق به الفعل ولا يكون مسندا اليه

وسند او المضاف اليه يكون له تتمة انه الفعل مع عدم كونه مسندا اليه ومسندا ق اما الحرف ففي ظاهره

اذ بسببه حصل كونه ذلك الاسم مضافا اليه لمعنى الفعل ق ففي محل لكن ظاهره مشغولا بالجر ق جاز العطف

بالنصب على محله نحو مررت بزيد وعمرا قوله ونظم قضبا اي نظم اجزاء المعاني اذا ادخل حرف الجر نحو قوله تع

وامسحوا برؤسكم اي من قوم ونحو لله لافعلن كذا ق فان الفعل محذوف نسبا منسيا اذ كان الاول

ملوم حصل في حذف الفعل مع الفاعل ومع الحرف الدال عليه اذ لم يعين للاضافة المعرفة

او التخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لكنا لا نفصل بينهما كما لا نفصل بين الجار والمجرور

ومعنى لا فائدة الاختصاص الذي هو معنى اللام ق كرسته على صيغة البناء للمجهول فان الفضلة

صارت عمدة لقيامها مقام الفاعل ق لكون لما كانا الواو في الاصل العطف لا اختصاص له

بالفضلة ق لم يعد اعمالهما لان الاعمال يقتضي اختصاص العامل بالمعمول ق فيبقى ما بعدهما منصوبا

اي يجيء ما بعد الواو التي بمعنى مع ولا سيما بالفعل ق مراد في نحو زيد فان المراد من المركب الذي

ركب مع غيره تركيبا يتحقق مع عامله ق وانما اخره الخ يعني كان الكلام يقتضي ان يذكره عقيب تعريف

المعرب حكمه مقدم على تعريف الاعراب الى انه لا خطاء للاعراب بسبب في سبيل الاختلاف والكلام بسبب

بعيد فلا يعني ناحية سبب البعيد لكنه المعرب في الكلام الذي الوضع سابقا للطبع ق وانما

لا سيما اذ كر العلل الاربع لهيئات الاربعة للكلم بعد التركيب مع العامل المقصود منها من

تدوين علم النحو ق كما قالوا اي في الكتاب اسناد النحو ما به هيئات الاربعة للكلم بعد التركيب مع

العامل على قياسها تحت المواضع ما صلها يرجع الى انها اختلاف اواخر الكلم ودونه كل لا اختلاف

اشياء معهودة على الدلالة على المعاني المقتضية فعلية المجتمع على الاختلاف كالاربع من صورة

الاختلاف

الاختلاف وهو الاعراب عن ماهية الاختلاف وهو المعرب عن ماهية الاختلاف وهو العامل وعن بالاجل الا

حيلة وهو المقصود وانما اسند الباب الاول بعد عبد الله خيثة في اربعة اقسام ق وانما اخره عن بيان

ما تصرح في اي تاخيره كما قال عن ذكرنا المادة والتصريح على الانهار على المادية والفاعلية

على الوجود والماهية متقدمة على الوجود طبعا لكونه من عوارضها ق وانما تاخيره عن الغاية مع

انها متعلقة لمعلول الفاعل فلان الغاية تذكر في المتن طريق التبعية لبيان الاعراب حيث قال

الاعراب اختلاف اخره ليدل على المعاني المعتورة فتقدمها الغرض بها من تقديم بيان الصورة

قوله ولانها مقصودة بالذات من ان الغاية في كانت متاخرة عن الفاعل معلولة للعلة الحاصلة

انها لها جهة تقدم باعتبار كونها مقصودة بالذات في المعرب انما فعلها لاجل من شيها تلك لكونها

مقصودة بالذات كان الاعتناء بشأنها اكثر ولا هنا لم يذكره او قبلنا لا فلتقديم على الفاعل ق

كما ذهب اليه البصريون الفعل المضارع معرب لمشابهته الاسم عند البصريين لا لاجل تواردها المعاني

المختلفة كما في الاسم وقال الكوفيون اعرب المضارع لانه يتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك

الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى الاعراب ليتعين ذلك الحرف المشترك ويتعين احد المعاني فتعين المضارع

مثلا المعنى في ذلك نحو قولك لا تضرب زيدا يحتمل لكونه لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي

ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب دليل على كون الواو للجمع ورفعه على كونها للعطف

قوله المعرب في الاصل قد يدل على الاسناد وكثيرة على كونه للعطف وتخليفه جزمه دليل على كونه الكلام

للامر ونصبه على كون اللام لام كي ولام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة في توارد

الحكم فيها الا بالنسبة معنى نحو يعرب زيد ولم يعرب زيد ولن يعرب عمرو كما اراد الاعراب في الاسم

بما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو كلم زيد الجبن سواء كانت المقدمة المقتبسة او الفعل الملتبسة لها فان قدم
فلا اكثر الحكم الذي ثبت في الاول لحذفهم الواو في تقدمه اعتد وتعدد فحذفهم في بعده ق ثم اقتضاه اي
من الوجوه المخصوصة التي اقتضاها المقتضي كما في الاسم او اقتضاها الشبه التام بالاسم كما في الفعل المضارع
ق للاهتمام اي معنى الاهتمام ههنا كونه نصب عين المتكلم لكونه مقصودا بالبيان لان مطلق الاهتمام
اعني الاعتناء بالشان لا يصير سببا للتقديم ما لم يبين وجهه ولانه شامل لما بعده ق اذ لا مدخل الا في التعريف
يعني ان الحصر وان كان صحيحا في نفسه لان تقدم المعنى المقتضي للاعراب مخصوص الا انه لا يكون له مدخل في
التعريف لان المقصود من التعريف تصوير المفهوم وتمييزه في ذهن السامع بلا حكم فيه والحصر ثبوت بافادة
الحكم حقيقيا كان او اضافيا وههنا كذلك كما قيل اي بحيث لا يدخله غيره فيه على انه سبب للتقدم
ليس كيفية الاعراب للاختلاف في ان الاعراب سبب فيه ثم بخلاف العامل ق لصدق على كل من الاسناد
اذ كل من هذه الامور له مدخل في حصول المعاني في الاسم يتحقق لها سببية في الجملة ق الباء للالة اي
بناء التعريف المذكور على الباء للسببية وليس كذلك بل هي للاستعانة لان استعمال الباء في الاستعانة اكثر
وهذا جعلت كالمساعد معنى حقيقيا مثلا بل للالصاق وحده في المعاني الاخرى على ما هو في كتب الاصول
وليس الحكم لا بد الحقيقة لظهور انتفائها هنا بل الاصطلاحية اي ما اعتبره واصطلح الاصحاب.
المتكلم المعاني المتكونة في الاسم واعتبارها فيه وليس فيه كلا العامل لان المتكلم انما احدث المعاني
المذكورة في الاسم لاقتضاء العامل اياها فلهذا النقض بالاسم المذكور ق وان لم تسم دفع لما
كيف يقال انه عنده الخ فتكون عاملا ومن ثم او حاصل الدفع ان عدم التسمية بالالة لا ينافي
اعتقادهم لانه نعم للتنبيه على كيفية الربط الخ [illegible] ق قال مخالف

اعتباره

اعتبار تلك المعاني وفيه ان الامر ينسب الى الفعل في العرف لا شبهها بالفعل كالفاعل بجملة الشرطية
نحو قطع السكين ولذا سمي الفعل اكثر هو الذي للادراك وما هو حركة ومحركة ق ويبطل ما قاله
يبطل ما قيل في وجه العدول من ان الغرض من التعريف معرفة المعرب بحيث يصلح لان يكون واسطة للاحكام
الجارية عليه لم يتبع لغة العرب وما عرف به المص صالح له بخلاف تعريف الجمهور وذلك لان تعريف
المص متوقف على معرفة العامل لكونه ماخوذا في الحد الماخوذ في تعريفه ومعرفة العامل تتوقف
على تتبع ما يعرفه الخ فلا يكون الوجه المذكور صالحا لان يصير واسطة لحكم تتبع العرب وليس
المراد انه يلزم تقدم الشيء على نفسه كما يلزم من تعريف الجمهور لا يخفى ق لانه نص فلا لك
لما عرفت من ان الفعل ينسب في العرف الى الفاعل لا الى المباشر بها كالفعل والالة فان العامل هو
بنا على فيكون الخ ق واعلم انا وجدنا البيان احكاما ثلثة للعامل احدها ان حقه التقديم وثانيها
ان حقه ان يكون لفظيا وثالثها انه لا يجوز انعقاد علامة العاملية والمعمولية [illegible] من جهة
واحدة ق لا ينقض بجمعه تقدمه على المعرب لان الاعراب بمنزلة الصفة القائمة بالمعرب فلا يكون
انفصالها بينهما ق كما في كلمة الشرط والشرط الخ كما في اسم الشرط وفعل الشرط ق وانا دونه الا
اي يطلب حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط ق في الفعل اي في فعل الشرط ق كان عاملا
فيه ولذا اسقط عنه النون الاعرابي ق من جهة دفع الفعل اي من جهة دفع الدعوة [illegible] فيه
على اي واحد من الاسما كان ومفعولا لتدعوا فكان لا يقتضي [illegible] من جهتين جهة تقدمه وجهة كونه
اسما ق فسر التقوم بالحصول بان جعل الباء فيه للالة والتقوم مشتق من قام بمعنى ثبت كما في قس
العلم ويجيء الجار له التقوم بالقيام بالفعل الحصول فيه بان يكون الباء صلة للتقوم لان المعنى الحقيقي

ليس عاملا في العامل مخصصا به اختصاص النعت بالمنعوت ق كما يقتضيه اصل اللغة اذ كما يتوهم الظاهر
على ما في الرضي لان القيام المتصل بالباء شاع استعماله في العرف في الحصول في الفقه بان يكون ما هنا له
واما كونه اصل اللغة فمحل بحث لانه معنى حرفي منقول من القيام بمعنى الاستغناء فان الرضي لما كان وجوده
ومحتمه تابعا للحصر حينئذ كان شبيها بالاسم المنتصب بالغير ق انما فسر المعنى بما اراه اي ان كان يقول
انما فسر المعنى به بان جعل اللام في قوله المعنى للعهد واراد به معنى من المعاني المتنوعة الا انه لما كان التفسير
المذكور مستلزما لتقييد المعنى حرف عن المعنى الحقيقي [illegible] ق كما ذكرنا او في التفسير الذي نقله
عن الرضي في تحقيق كونه مبعضا المشروع على بناء اسم الفاعل ق استدعاء الاسناد اليه لان المسند
ماخوذة في مفهوم الفعل ق لانه له استدعاء التعلق فان الفعل المتعدي يستدعي التعلق بالمفعول
كما يستدعي الاسناد الى الفاعل ق لانه صار بتقدير بمجموعهما الخ يعني العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب والمعنى المقتضي للنصب كونه فضلة وهو انما يتقوم بمجموع الفعل والفاعل فيكون المجموع عاملا
ق اي غير لفظه انما جعل الباء [illegible] في لفظه لانه لو جعل الفعل الخ [illegible] في استحقاق العمل ق
والعامل هو الفعل فانه بتوسط الفعل تعلق به ووصل اليه ق لم يقع المضاف اليه مفعولا لان حرف
الجر محذوف [illegible] المضاف [illegible] فيجوز ان يعتبر عاملا وهذا كان نصب
المقدرة في نحو [illegible] ق ولذا يكتب
اه ولذا كان [illegible] عدم زيد نكرة كقولهم زيد لان المقدر كالمذكور ق لما ذكر الاعراب
شرع في الاعراب وانواعه من الرفع والنصب والجر وكان لكل واحد اقسام للرفع ثلثة اقسام الضمة والا
والالف والواو والنصب اربعة اقسام الفتحة والكسرة والالف والياء والجر ثلثة الكسرة والفتحة والياء ق قوله

فاني

فاتى بالفاء ليا فها يعني ان الفاء فيه للجزاء عند من يرى شرطية ما اي اذا عرفت الاعراب وانواعه فاعلم
وبعد الفاظ فالمفرد المنصرف [illegible] العطف [illegible] فالتفصيل
ما اجمل سابقا اذ المجمل [illegible] ق المفرد المنصرف [illegible]
المعنى في المعاني [illegible]
وبالمعنى الثالث [illegible] ق دخلا في المفرد لان المراد
به ما لم يكن مثنى ولا مجموعا ق خارج عن الحكم لان اعرابها بالحروف والحكم ههنا [illegible] مساويا للمحكوم
عليه [illegible] ق فلا يجاب [illegible] اي لا يجاب بمنع
[illegible] اللام للعهد
الذهني [illegible] الحكم [illegible]
القضية [illegible] المذكورة [illegible] كون اللام للاستغراق
شمول الحكم لجميع افراد المنصرف [illegible] الاسماء الستة [illegible] اعرابها بالحركات الثلث في الجملة
وهو [illegible] الاسماء [illegible] اعرابه بالحركات
الثلث [illegible] شمول الحكم لجميع الافراد في جميع الاحوال [illegible] ق لان مقام
الضبط [illegible] مقام [illegible] القضية مهملة اي
الحكم [illegible] لجميع الافراد في جميع الاحوال ق مع انه ذكر المنصرف [illegible] الحكم [illegible]
لجميع الافراد في جميع الاحوال [illegible] المنصرف [illegible]
[illegible] الثلثة [illegible] المنصرف [illegible] المضاف [illegible]

باللام يجئ معربا بالحركات الثلث في الجملة فلا وجه لاخراجه عن الحكم مع انه الف الا الفتيا المذكور لاخراج

غير المنصرف عنه ق ويلحق به اي بهذا الحكم وان كان شاملا للاسماء الستة حال الحاق بالمثنى والجمع الا انه

مختص باعداها بقرينة ذكرها حكمها بعد فهو عام مخصوص البعض بكلام مستقل كذلك اكثر العلماء

ولا نكير فيه ق وكان ينبغي اي فان الشرح بعض الضبوط الاكتفاء في بعضها بما ذكرها فيها بعد حكم

ق اجيب به اي لا هكم في الشرح بالبعض والاكتفاء بالذكر فيما بعد فعبقريا على الفرق بينهما بالحصر

عدم ولا عدمنا بعين المحصور اكثر كيو يقع الفضلاء ونحو غير منقطع الخلاف من كتبه فيجيب الشرح

باخراجها خلاف المحصور ق مع ان الاختصار ولولا ذلك كالاولى الشرح باخراجها ق

لانه قصد نوع تلقيب مثلا لجميل كل واحد محلين للاعراب بالحركات الثلث لفظا وصيرا باسم نحوه

قوله ولانه لو الفضلاء بانه على هذا التعبير الفصل بين الصغرى اعني المنصرفات وبين ومصوفيها

اعني مجموع المفرد والجمع بالذي هو لذلك المجموع وهو المكسر الذي هو صفة الجمع ق اولا يتوهم التغليب

بانه يقال عبر عن المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف لا شتراكهما في الحكم ق لان مقام الفرق بينهما في

حكم الاعراب يأبى عن توهم التغليب على ان توهم التغليب المذكور يأبى بانه يقال عبر عن المفرد ق

المنضم الى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تغليبا وكذا في قوله جمع المكسر المنصرف ق عن توهم مشاكلة

فما المذكور اعلم بانه مقام الفرق عن توهم التغليب في التعبير المذكور لم يأبى عن توهم المشاكلة في

التعبير المذكور اذ بعد ملاحظة ذكر غير المنصرف فيما بعد كلا التوهمين متوهما وعند عدم الملاحظة يجوز

التوهمان كلاهما ومعنى المشاكلة هو ان يعبر عن شيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ق لكونه من قبيل قوله

نعم نسان مرتفعا او فان معناه موضع الارتفاع او ارتفاع في الثاني لانه عبادة عن نصب المرتفع

نحو

نحو الحمة للاستراحة او للاستراحة في الكبار الى آخر ما ذكره مقام الكفار بالنفس لو قولي في مقابلة قولي نفع

وحوا اهل الجنة وصف من نفعنا ق لنظم صحيح اي غير شاذه الى ان مثل سنوات ونحو باب خارج عن تعريف

الشرح فانه يشمل ذلك الحلاف لكن لعين نظرا او خروج مثل سنوات فان المراد لا يخلو سالما فيه اذا جمع كالصحيح

بر المحشي وقال الشارح الرضي بعد ما عرف جمع التكسير بما يتغير فيه بعده وما التغير في نحو ثمرات بفتح العين وفي

ظلمات وسدرات بفتحها فقد حصول هذه التغير لحصل كل منها لها العرض وان لم يلتبس نحو ثمرات ساكن

العين بخلاف ظلمات وسدرات كما كان حق التاء في المجموع بالالف والتاء لعدل الحاقها الاجتماع الساكنين

فجمعها بابه جمع العقد انتهى وعلى هذا ينبغي ان يعتبر البيع في سنوات جمع سنة من الفتح الى الكسر او القلب

بعد جمعها للتنبيه على انها ليس جمع سلامة في الحقيقة لكونه خلاف القياس فقط شرط جمع السلامة وكذا الحال

في سنون وقلون جمع شبه وقلة على ما صرح به الرضي و اما خروج مثل ذلك فبان يقال المراد ان لا يخرج الواحد

عن سالما اما حقيقة او تقديرا وحقيقة السلامة التقديرية تحقق في مثل ذلك لما تقرر ان جمع المفرد فيه فعل

وغير الجمع فيه اسد ق وقيل انما ليست ابعالها الا انها اعتبار ان البعض انما تقتضي الاصالة اذا كانت

حقيقة لكن البعض معنوي للكل و البعض اصالة لكن بعضية الحركات للحروف ليست لانه اولها بما على

من اشباع الحركات واما في الحقيقة اما الحركات كيفيات بالنسبة للحروف تحصل من تموج الهواء على نحو مخصوص

في الخارج ق ولو سلم اي ولو سلم كون الحركات ابعاضا انها حقيقة فالبعضية تقتضي الاصالة بحسب الذات

لان ذات الجزء تتقدم ذات الكل فلا يقتضي اصالتها باعتبار كونها علامة اذ لا بعضية فيها لاعتبار

قوله ق ولك ان تقول ابعاضا لا مرارية في نظم الكلام هذا على تقدير جميل قوله فيما طرفا ابعاضا لا دوره كون مستقلا

لان ما لها انه بلا معنى بالعدد المستقل او فاشار بقوله على معناه لانه يسير بانه الماليه والمستقل نحو

على افادة عبارة المتن هذا المعنى بملاحظة اولم يقيد هذا الزحيل مستقلا لا المستقل فانه

على هذا التقدير تقيد الاعراب بالضمة فيكون اعراب الرفع بناء على ان المستقل يجئ بمعنى الفعل فان الاعراب

او من انه مفاد العبارة على تقدير الظرفية والحالية الاعراب يلتبس بالضمة والفتحة والكسرة حال الرفع

والنصب والجر اي لتلبس حال كونه تلك الحركات الثلث ما يصدق عليه الرفع والنصب والجر وقد صدق على تلك

الملابسة ملابسة العام للخاص فيتجه ان مجرد العبارة لا يفيده وهو بصدد بيان اقسام المعرب لا وابها فلذا

كان مستحقا للتقديم من جميع الاقسام لا انه قدم على ما هو معرب بالحروف كما اوليا بالحركات الذي هو اشرف

للاصل لما هو في اصالة الاعراب من جميع الوجوه وهو المفرد المنصرف لخلل جمع المؤنث فانه لم يشارك

غير المنصرف وان لم يكن بتنوين التمكن الذي هو خاصة الاصل اكثر ارتباطا فالخلاف عنها المنصرف

فانه اكثر ادنياما اذ لا ارتباط لقسمين الاولين الا باعتبار المقابلة باعتبار الجزء الاول منعلق

بقوله مقابل لمناسب على سبيل التنازع اي مقابل المفرد المنصرف باعتبار الجزء الاول اعني الجمع ومناسب

للجمع المكسر باعتباره ايضا باعتبار الجزء الثاني اي باعتبار السالم سما وثانيا سما باعتباره كون

المضاف اليه لفظة المضاف فكان مجموع جمع المؤنث جزء الاول فيكون ذكرهما عطف على قوله لا خلاف

اي لكن ذكر جمع المؤنث السالم ذكر غير المنصرف مقابلها فان مقابل الجمع اعني المفرد مقدم في الذكر على

المنصرف المقابل لغير المنصرف لا يجوز على انه صفة للمؤنث مع ظهوره لعدم الاحد ثم صفة الحقيقة وصف

للجمع بين صفتها لا مستقلة اي سالم مفردة بها لا كلامه فانهم جمع الجمع الى السالم والمكسر وجعلوهما

نعتاله اذا جمع اعتبر هذا القيد ليخرج مثل سنه وتامره واخوته فانها تغييرات لم تعتبر فيها

بعد الجمع بحيث يحصل بانه لم يظهر هو الشئ الغير فدخل او فاده منه انه لا على جمع وغير صار ملا

بحيل

سراكما فجيب الوقف كان يقال جمع المؤنث السالم موضوع في عرف النحاة لما يجئ بالالف والتاء

او بجعل المجاز بان يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي من افراده ثم المعنى الحقيقي للجمع المؤنث

السالم ما يكون جمعا لمؤنث سالم عن التغيير والمعنى المجازي ما يجئ على هيئته ولم يكن جمعا لمؤنث او ايضا المعنى

الاتم الثاني لانهما معنى ما يجئ بالالف والتاء فخرج مثل سنوات لعدم كونها بالالف والتاء وان كان

وانما باعتبار المعنى اللغوي لانه جمع المؤنث السالم التغيير اذا جمع فكما لا حاجة الى حمله على ما نقل من ان

في الكلام حذف مضافا اي صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوفا اي جمع المؤنث السالم وما على صيغته

فلا حرج بما جمع بالالف والتاء من جموع المذكر لا انه صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وان كان

بالحقيقة جمع المذكر لم يعلم في الخارج التالي الى تقدير المضاف خص تقدير المضاف في الكلام خارج

التالي لان حذف المعطوف لا يجوز لانه داخل في جمع المؤنث السالم بالمعنى اللغوي اذا علم عطفا او ذلك

من جميع العلماء مشروكا بطبيعته كان بالكسرة والفتحة تنبيه بذلك انه اذا دخل اللام والاضافة يجر بالكسر

او الا فيصير هادي بين صفاتها الاشارة الى صفة عام ولم يكتف على قوله عرابه هذه اشارة الى

ان المراد هذه الاسماء المذكورة لا بخصوصها بل بعموم باعتبار كونها اسماء ستة لان المقصود الحكم

على الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة الى الاسم الظاهر او المضمر المخاطب

واما ما قيل من انه يلبسها في تقدير اذ نها بخصوصها ان يكون الحكم بالواو لفظا وبالالف والياء لفظا

محل البحث علته اذكر له او تنزيل العجز الا وادة بعمومها ولا الحكم على نهر بناء على انه ذكر النحو

بنحو حج في التوضيح وانه والمراد اسماء الستة المكبرة المرجحة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو

والالف والياء لكن الاسماء الستة بذكره جميعها والحكم منقضا المثال ذهبنا الطريق كذلك

ثم بالحروف فان ذوا او يشعر الاضافة الى الظاهر بحذف الالف في ذي العلم عليه هو ما وقع لشرح بعينه
ومن هذا لم يكن هذا التوجيه مبنيا على كونها للفظ موضوعا كذلك وفيما تراه قد ورد ذلك في تحقيق الوضع
بالاء منه عليه لا بالحركة التقديرية الاخفش هو سيبويه ان هذه الاسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف
عن ابها اعرابها المقتضى لكونها في هذه الاسماء الستة حركات ما قبل حروف اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذف الضمة
للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو
والمفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اذا عرض عليه انه كيف حذفت الا وبعد منها اعني مجذوم اللام اخاها
من بعد ضم في ذو الاضافة لغرض يزيدها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الا
خر ابع لحركة الاعراب قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فلا اثر حفظها بجعلها شاملها
كونها الدالة المعاني او اللفظية فالرضي ما ذكره من انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف
للزوم الاعراب في الوسط على تقدير كون اعرابها بالحركات اللفظية والعدول الى تقدير كونه
اعرابها بالحركات التقديرية مع التمس صيحا امر سوانه يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات التقديرية
لشابه الحركة في كونها مثلها اتباع الحركات ومن يجئ العبادة محمولة على التقدم الآنف
مثلها في الذكر في شرط الاضافة مشروطا بالشرطين المذكورين ضمنا لا يتقدم على العامل المعنوي
مثبوطا كونه الظرف من العامل المعنوي على مذهب الجمهور واختاره المصنف شرحه فلذا قدرها
اخره اي لاجل البنية على ان العبادة محمولة على التقديم والتعبير ههنا بالاخرة المستمر ولان الشارح
تغير النظم يعني ان خرج صيانة المعنى يعيد عن والمتن من كلام نفسه حيث زاد الدال العامل المعنوي قبل قوله معنا
وعطفه على عباده تغير من حدة والمأخوذ تغيير النظم المزيج لانه اخبر بكلام نفسه فالعبادة لا

في

في نحو معبرا وفائدة لما كان المتعلم بيان اقسام انواع الاعراب ومحالها كان المناسب بذكر المحال والاقسام الكلي
من الصناعة ببيان شرطها او حسن الموقع فان حسن الموقع يقتضي ان يجئ بيان شرط الاعراب تبعا
او من اقتضاء الاسلوب السابق فان موافقة الاسلوب ههنا تقتضي ان يجئ الخبر بذكر ابتداء المبتدا بلا فصل
بحيث ان يجئ حالا ووجه لا يجئ الحال اسقطها على العامل تفصيلا اي تفصيل الفرق بين هذا الشرط والشرطين
السابقين حيث اكتفى فيهما بالمثال ولم يكتف في هذا ان خصوص المضاف اليه اعني كونه غير المخاطب المذكر والواحد
منه معتبرة في القصد من ذكر ذلك المضاف اليه يعني لاضافة الياء المتكلم فقط او وده ما عداه من الظاهر
والمضمر الغائب والمخاطب في غاية الخفاء اذ لا اشتغال من الاضافة الخصوصية الى نفي اضافة اخرى خصوص
بعيد غاية البعد وليس الاحتراز الا احتراز من ذكر الفصل الثاني فنذا احترز غاية الظهور
تحركتين او اكثر للحاقات المدة حاصلة من اشباع الحركات الثلث والاشباع يحتمل ان يجئ مقدارة حركتين
او اكثر وقد يبين كونها حركتين او اكثر فكل هذا لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل في كون معانيها الا
اصلا الفاظها والاحركات للحفة ما الشئ وانما كانت معانيها مبنية على التعدد لانه كلا واحد منها يكون معني
واحد ذلك المعنى يبني على امر اخر كالاخ يبني عن الاخ والاب على الابوة والحم عن المصاهرة والفم والهن
عن صاحبها وذو بمعنى الصاحب مما يصاحب وانما لم يقل مستلزمة للتعدد لان دلالة البناء على الماهية الانفكاك
في التعلق وذلك فيه يحقق في الفم والهن لعدم كونهما من مقولة الاضافة وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى ما قيل
بحاب الفم عن التعدد بان الفم صاحبه من الشفتين على الهيئة المخصوصة اذا كان على الوجه وانما اذا ابيت
عند فلا يقال له الفم في الاضافة على الوجه ماخوذة في صحة والى ما قيل فيه وايه المتكلم انما يكون بالنسبة
الى المتكلم ودون غيره فاذا ازاده كله في اخره حرف صالح للاعراب سماعا اذ حاء ينوب الاله في كون معناه

لا يبشر من التعدد في الصحاح الفاصلة حذف حذفوا الواو بلا عوض بالالف البديد وما الناس الا كالبيد
واهلها مجاورا وحذوا بلا مع قياسه على الاصل فاستراحوا وحصل المشابهة بينها وبين المثنى
والجمع لفظا في وجود حرف صالح للاعراب في كل واحد منها لانها كانت صيغة لامها الميم في الصحاح فاذا
افرد ولم يجعل الواو والتنوين والهاء حذفوها وجوز دوا من الهاء ميما في الواو فم وفان وفتواه وقد
كان الميم عوضا من الواو لما اجتمعتا انتهى فاللام ما دونه قالوا لا فم صحيحة في الافراد لم يرد الا الاعراب
قال الشيخ الرضي رحمه الله ان هذه الحروف مع كونها اجزاء الكلمة جعلت اعرابا مع كونها لام
الواو في البناء بدلا من لام الكلمة في الاربعة الاول وعين الكلمة في الباقين وجعل الحركات ما قبل اللام
والعين في الاصل مفتوحا ثم جعل مضموما ومكسورا لمناسبة الواو والياء للتخفيف وليكون مرفوعا
شابه الحركة الاعرابية لان دليل الاعراب ما به يكون الكلمة معربة لا يجئ من اصل الكلمة الا ان
دليل وصفا الشئ يكون متاخرا عن ذات الشئ وسنخ الكلمة لا يكون متاخرا عنه والسنخ بكسر السين المهملة
والنون والخاء المعجمة الاصل والسنخ للانسان اصل له كذا في الصحاح فمعنى بلا ولاي هذه الحروف
بدلا عن الواو الذي هو سنخ الكلمة تنبيه لم يفده او ما يفيده هذه الحروف لم تفده لام الكلمة
وعينها وهو الاعراب اعني كون هذه الاسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة كما انا في بنت فانه بدل من الكلمة
لتفيد ما لم يفده الواو وهي التانيث ولذا يكتب طويلا ومما يؤيده دفع قيل من الله دليل الاعراب اذا
لم يكن سنخ الكلمة ينبغي ان يتوقف على وضعه مع انه لا اسم يعده الدليل على حرف واحد
واعترض عليه بصيغة المعلوم اي الشارح الرضي نقض التحقيق فيه ان المحقق حاصله تقدير كلا بلا
تبين باب حروف المعاني الجارة بالمؤدي لتحصيل معنى التثنية والجمع نحو ضاربان بجار دليل الاعراب في كلا الكلام

والعين

والعين فيها فانها من حروف المباني لا يحصل بناء الكلمة بدونها فهما مقدمان على الاعراب فكيف يكونان دليله
وهو ليس بمثبت على ما قاله الكوفيون والاخفش كلا وكلتا للتثنية لزوم حذف توجهها للزوم الاضافة
وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة خفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية
حتى يعرف ان المقصود الاحاطة بالمثنى والمزوم الالف ولو كانت علامة التثنية لانقلب بالياء
حال النصب والجر فانه المشترك بالالف العلامة لا تغير ولم تبدل التاء من الياء او خلاف ابدال
التاء من الواو اذا كان لاما فانه كثير نحو اخت وبنت وهنت وسنة فالحمل على الكثير كان بنوع اوجه
الا في اشتر فان قلت ذكر في التفسير ان ابدال التاء من الياء ثابت في نحو اشتر لا ما في نحو اثنتان وثنتان
وكيف يكون هذا مراد المحشي ابدال التاء من الياء اذا كان لاما الا ان الكلام فيه فلا يجئ نحو المسروا بعد
استوا وكيف ورد شيخ فقد اختلف فيها ومراد المحشي لا ابدال المتفق عليه في الصحاح قال الاسنى القوم
يسنون اسنتوا اذا لبثوا في موضع سنة واسنتوا اذا اصابتهم الجدوبة فقلب الواو تاء للفرق بينهما
ويقال كان من الام كيت وكيت اصله ذيه فيهما ها وانما صارت تاء للوصل وحكى ابو عبيدة كان
من الام كيه وكيه بالهاء وقد لم كانت بنت وذيت اصلها ذيه على وزنه فعل ساكنة العين فحذفت
الواو فبقى على حرف فخفف كما شدد كي اذا جعلته اسما ثم عوض من تشديد التاء استمي الابدال
المتفق عليه ليس الاخي اثنتين فانه في قولك ثنتين لا مرتا به او كلتا وبدل منها ولكن التاء ومخففة
للتانيث ولا يجئ التانيث في وسط الكلمة ولا يعلمون اسما شاذا على غير الثلاثي
يكون اسما الا فهم يبقى الالف الاخيرة في فعلا مطه ويكون ثلاثيا الا فهم يبقى الالف الاخيرة من
الاسم الرباعي كيف كانت يكونه على غير الثلاثي لانه اسلك العلي مع كونه اسما ثلاثيا بالفرد في
يكسر

شاذ   الا ما كان من ذوات التاء اي من الالفاظ التي الفها منقلبة عن الياء لكونها بدلا من اللام
لو من تهاما من موضع اللام ولو كانت متمحضة للتانيث لجاءت بعدها واو المرسل يتمحض للتانيث لا فراد بانيها
واحد منه كما لا يخفى   ولهذا لم ينفتح ما قبلها الى لكونها الجر من اللام اصلية كونها متمحضة للتانيث لم ينفتح
ما قبلها مع ان تاء التانيث يجب انفتاح ما قبلها   ولم تقلب هاء اي لاجل البدلية وعدم المتمحضة لم
تقلب هاء اختها بنت هاء لكونها بدلا من الواو ومعان تاء التانيث تنقلب هاء عند الوقف   فلا تهاب
لمحض التانيث مثل الفعل جاز الجمع بينهما نظرا للاهتمام لكانها للتانيث حصل بمجموعهما   وفي قولنا
جاز تنبيه لطيف لان ذلك ان ما رد بعد السهل على المذكور بانه لمحض التانيث حيث لا دخل للابتداء
والكلام فمنهم من جعله من الواو ومنهم من جعله هي من الياء ومنهم من يقول لسيبويه التيز قال
انها من الواو فلان ابدال التاء من الواو اكثر مجالها الا الاكثر ان الحذف في الفادن الاعلال من الياء
اكثر فيحمل على الاكثر وأما من قال انها ليست بدلا فقد زعم انها الجوهر الذي التانيث لا الف بعدها هي اللام
وهذه فعلا وليس بمستقيم لان تاء التانيث لا يكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا كما في لفظ بنت ليس من ابنتهم
ولا يجوز تفريق الكتب بان يعبر عنه بمفردين   معرفة لان وضعهما للتاكيد ولا يوكد بالتاكيد
المعنوي الا المعارف   ثم انه اعرب في الغرابة حال الاضافة كلا وكلتا الى المظهر وبين حال اضافتهما
الى الضمير   فالاعتبار في حالها مثلا المثنى تاكيدا له نحو جاءني نحو جاءني الرجلان كلاهما جئتهما كلا
كما وجدتهما كلا ناوان جاءني كلاهما جاءني بعد ذكر تخصيص فيه لا يكون تاكيدا   معنى ولفظا اما معنى
فلكونه مثنى المعنى واما لفظا فلكون الفه انقلاب الالف لا ينقلب الا مضافا حتى يتميز عنه بالياء وعن التنوين   واما
المعتل فيكون معربا لان الاصل في الاسماء ان يكون معربا كما عرفت   فالاولى جعله من هذا جعلا

بالحروف

بالحروف التي هي اعراب المثنى بها   فانه لا يجري على المثنى لانه لا يكون تاكيدا فيه مفرد منه يعرف
فيكون اعرابه بالحركات الثلاث لا لانه لما كان مفتوحا جعل اعرابه تقديريا او لم يستعمل مفرده فلا يكون مثنى
مفرده مع ان اعرابه اعراب المثنى في شمس العلوم المفردات بكسر الجيم والثاء المعجمة والواو المهملة طرفا
الا اثنين وليس لها واحد لانه لو كان واحدها مدرج على ما نعم ابو عبيدة لها لو ان التثنية صفة بابه
لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال   فان رجز اي ان ذهم المعنى انه داخل
في المثنى لانه مفرده وان لم يكن مستعملا لكنه ثابت في التقدير اذ كانه كان فيه مفرد ومعناه طرف كلا
ثم معنى طرفي الاثنين   لم يكن بقوله ثنايان بكسر الثاء والنون والياء التحتانية معناه طرف
الحبل المثنى اي المعطوف احد طرفيه بالاخر ولم يستعمل له مفرد مع انه اعرب باعراب التثنية فكان على
المصنف ان يذكر فيما الحق بالمثنى ولا يكون له مفرد ومثنى كانه في حكمه لان لو فرض استعمال
ثنا كان معناه احد طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى في اللغة العطف في الابيتين
او عطفة ولا عطف في احدهما ولا يمكن اشتقاق ثنا منه وتقديره مفردا لثنايين وضرب
معنى الثني للطرف الواحد الحبل وان يمكن   واختلفوا في ذلك كاف لا اشتقاق وصار لعنبار لا اشتقاق
في الصحاح الثنايان بلا عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنايه فهو ثناء لو افرد
عقلت البعير بثنايين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرف حبل وانما لم يقولوا ثناءان لانه لا يفرد واحده
واحدة فيقال ثناء على الاصل لانه من ثنية ولو افرد واحده فيقال ثناء او ثنايا
كما في كساء ان ورد انه ثنيين فان قيل لا يفرد واحده فيقال ثناء ...
لم يفرد في الاستعمال   اذ ليس في المفرد معنى الثني او ...

ثانيا وهذا الكلام حق لا شبهة فيه   والثنايان اي اذا لم يكن له مفرد فالثناء معناه طرف الحبل
فيكون الثني مجموع الحبل من حبل المثنى ... في كل واحد من طرفيه وفيه اشارة الى انه يحتمل ان لا يجعل انه
مثنى باعتبار استعماله ملحق بالمثنى بالاول ولعدم ... مثنى على الاجزاء المعطوف والمثنى ...
من المثنى اذا عطف   لوجب ان ... جمع المذكر السالم كل اسم ...
الى ... المعرب ... الا على ... الاثنين   واما ... باسقاط النون ... الى
انه لو ... للاضافة مكورة   لانه جمع ... عشرين ...   كما هو مقتضى الجمع تشبيه
بالمفرد المثنى   قال الشيخ الرضي جعلت الالف في هذا ... ان وجه ... للاعراب فيهما ...
ذلك انه جعلت الالف ... الاعراب لتحصيل بناء التثنية والواو لتحصيل بناء الجمع لان الالف لكونه خفيفا
يناسب ... المثنى فان ... ثقيل ... وكذا الواو لكونه ثقيلا ناسب ... الجمع لكن الكثرة ...
في جمع المثنى والمجموع سواء كانا مظهرين او مضمرين مستترين او بارزين مرفوعين او منصوبين او مجرورين
اما ان كلا من المثنى والمجموع منفذ ... المصوغ على الصفة ... لا انه ... علامة
التثنية والجمع منفذين على الاعراب   وا ... اي النحويين بالياء لكونها حاصلة من اشباع الكسر
التي هي ... الجر   فاتبع ... الجمع ... النصب ... جعل النصب تابعا للجر
فلكن ... جرا ... للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسرها   ابقاء على ... الثانية
او ... لانه جعلت علامة التثنية الالف ... ما قبلها كما ... اعراب المثنى
... المثنى على ... للفرق   واما ... الذي ... التي جعلت علامة
الجمع ... الياء ... لا استثقال ... الياء الساكنة ... الياء على حالها ...

لالتباس

لالتباس ما الفرق بحال النصب والجر اذ قطع النظر ... في تذبذب او الجمع بالياء ولا ...
بالواو ... ما قبلها   مع ان تغيير الحركة وهي الفتح ... تغيير ... الياء الى الواو ... الفتح
... ما بالاضافة ... ان رفع ... حاصل بكسر
النون في المثنى وفتحها في الجمع ... الى الفرق بفتح ما قبل الاخر وكسره   وكسر النون ... على قول
... لكونه ... ساكنا ... الاخر المفرد المنصرف الذي هو الاصل
في الاسماء ... التثنية او الواو التي هي علامة الجمع ... ساكنان ...
... بالكسر ... التثنية لانه الاصل ... الساكن ... في المثنى ...
الجمع وبالفتح في الجمع للفرق ... وهذا على مذهب الكوفيين ... نون المثنى والجمع ... حركة
الساكنين والمختار انه لا ... علامة التمام   واما الياء ... فان الياء ...
بين المثنى والمجموع ... بالفتح في المثنى والكسر في الجمع حال النصب والجر ... الرفع
ان ... الاعراب ... لا ... الالف والواو فانهما ... من ... الاختلاف
او ... الاختلاف اليهما ... باعتبار ... بالاختلاف اليهما   وانما قال ...
قوله ... مع ان الالف ... الشارح ... قوله التقديري والتفظي ...
المعنى الخارجي ... التقدير ... بالاعراب والاعراب الملفوظ ... قوله ...
... كما ... التغيير   كما بين ... صيغة الماضي ...
صيغة ... صيغة المضارع ... الماضي ...
... ماثلة ...

ما ثلاثا بين وانما لم يقل يتمحض نصبه او يمتنع لان الباعث على زيادة قول اللفظي ارادة ذلك للاغنى تقدير
نظر ولم يصل الاحق الكلام بسابقه فانه سابق الكلام اعني في المفرد المنصرف الى ههنا كان لبيان محال
الاعراب بالحركة والحروف وهذا الكلام لبيان انه الحال الاعراب التقديري ما لكنه متصل الكلام انه
حق الاقسام الثلثة عبر عنها تفصيلا للمجمل المفهوم من قوله وانواعه رفع ونصب وجر كما تراه وقع
في بعض الشروح لما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف شرع في تقسيم الاعراب الى الحركات
والحروف باعتبار الظهور والخفاء سهل الضبط لشاذه الحالة الغالبة بسبب تقدمها تمثيلا لانها
وهو سهولة الضبط لان وجوه العلامات الظهور بالقطع اصل في الاعراب حقيق بالتقدم فظل
قال انه لم يضعه المصنف وان قدم الوقت حيث جعل ما فصله غير بكل في مبناها وعلى التقدير
ضمير الفاعل راجع الى الاعراب الى الموجب حتى يحتاج الى تقدير المضاف اي تعذر التلفظ باعرابه على ما هو
في الحواشي الهندية اي حيث تعذر التلفظ باعرابه على ما في الحواشي الهندية فالاستثناء او في قوله
كعصا وغلامي وفي قوله كقاض وفي مسلمي لما بين من بيان محال الاعراب في قوله فالمفرد المنصرف الى
قوله التقديري ولا يخفى فساده لان الاعراب اللفظي ليس لاجل ما فيه التعذر او الاستثقال
اذ الاعراب اللفظي ليس لاجل كلما تقابل التقدير لا الاستثقال بل للعامل وانتفاء التعذر ولا الاستثقال
ملك اي قوله التعذر ذهب الشيخ الرضي وتركه الشيخ لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة
اي في موضع اخر هذان الوجهان معهما لم يذكرهما وكل تركهما لانها منه من الحركة
تبذوق في الالف فانها ممتنعة من الحركتين ولذا سمي الكلمة المشتملة عليها مقصورا لانه مقصور من
حركتين للخفة فيهم علاوة فانه ممنوع من الحركات الاعرابية ايضا مع انه لا يسمى مقصورا وانما

فو

قال الاولى اذ المراد الا الغالب مستحسن وليس بواجب ولخفاء ام هذا القسم اي لخفاء تقدير الاعراب فيها وقد سند
الا انه لسقوط الالف الذي هو سبب التعذر وظهور التعذر فيها وجوه المقصود مثل المعنى بالاولى تعرضا
للمعنى وبالثاني ربما للاختصار لكونه معلما بطريق الاولى وان جعلت الكاف اسم مخفوض الا اذا
جعلته مضافا فانه لا يجوز ابدال الحرف من اسم ولا بيانه به والمعنى كمقدر في زمان مطلق او غير مقيد بكونه
زمان الرفع او النصب او الجر هذا على تقدير كونه ظرفا اي تقدر ام هو غير مقيد بحال كونه مرفوعا او
منصوبا او مجرورا وهذا على تقدير كونه مصدر التقدير الحقيقي حال من قوله كعصا وغلامي اي
الكاف لا سميه وهو مفعول من حيث المعنى لما الظرف المستقر لكونه بدلا من ما في قوله فيما تعذر وبيانا له
ما العامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر الذي هو العامل او صاحب الظرف لذلك العامل عطف على قوله
حال ما دام لتمام [illegible] ليدخل فيه الجمع
المكسر نحو مصلاي وعباداتي فان الاعراب فيهما ايضا متعذر لاشتغال ما قبل الياء بالكسرة ولي
قبل الاضافة مثل عصاي واخواي وذكره الشيخ الرضي اصلا انه اسم معرب بالحركة مضاف الى ياء المتكلم مع
انه تعذر الاعراب فيه لاجل الاضافة الى الياء [illegible] فلو قيد الحركة باللفظية لكان اولى فان تقدير
الاعراب فيه قبل الاضافة او بعدها [illegible] قبل غلامي وانما كان التعذر فيه قبل الاضافة لان
الاصل [illegible] على الاضافة [illegible] التي تقتضي الاملاك فيها
بحسب تركيبه [illegible] قبل الوقوع في التركيب [illegible] المتكلم تركيبه ولا يشتغل بشيء الا بعد حصول
الوقوع في التركيب [illegible] وان لا ينقلب الالف فيه [illegible] الا اذا وقع في التركيب
يجوز بالضم في حالة الرفع وبالكسر في حالة الجر [illegible] بالضم والكسر كذا في بعض الشروح

ومما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان اصل عصاي عصوي فيكون القلب الى الالف بعد تعذر الاعراب لا الاضافة ولا
يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة ويشبه ذلك قول المصنف في الجواهر شرح بعض الاضافة الى ياء المتكلم
فان كان اخره الفا تثبت هكذا ظهر فساد ما قيل ان التقييد باللفظ خرج منه نحو قاضي مضافا الى ياء المتكلم
مع انه داخل فيه لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من اخره حركة
الكسرة التي اقتضاها الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال لا ما لا تم لان لا
صلاحية في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لانه عند الاضافة تعود الياء الساكنة التي حذفت
للساكنين ثم يدغم الياء في الياء فيكون الاعراب فيه مستثقلا لبقاء الساكنة ثم لو كان العائد بعد
الاضافة الياء المتحركة الكائنة لا الاعراب فيه متعذر لاشتغال ما قبل الياء بالحركة التي لاجل الياء
على ذلك عبارتي في بحث الاضافة الى ياء المتكلم من قوله وان كان ياء ادغمت وفتحت الياء للساكنين
اي لالتقاء الساكنين على تقدير السكون اعلم ان اكثر النحاة على ان اشهر كلماته ان المضاف الى
ياء المتكلم مبني على الكسر للاضافة الى ياء المتكلم المبني كذا في العباب لان غلامي معرب لثبوت الالف في
حالة الرفع وقلبها ياء في حالة النصب والجر ولان الاضافة الى ياء المتكلم لو كان سببا للبناء لما يختلف
الحكم منها كذا في العباب لكن المصنف يقول ان علة البناء هو المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة الى
المبني واتصال الضمير بسكون حرف الصلة فلا يرد غلام هند ولا غلامك كذا في غاية التحقيق
الا ان يرد [illegible] ان ظهور الاضافة [illegible] جانبا لا سيما لا اختصاص لها بالاسماء وانما
وجب البناء اذا كانت الاضافة [illegible] من المضاف المذكور الى الاضافة الى الجملة اذ الاضافة
في الحقيقة الى مصادرها فكان المضاف [illegible] الاحتياج الى اعتبار ضميمة ولما ان

في بعض

في بعض [illegible] المضاف الى ما ليس مضافا الى ما ثابت [illegible] وههنا مضاف
بالاضافة الى ياء المتكلم [illegible] الغلام المضاف الى ياء المتكلم [illegible] تفريع
على القدرة لا استثنائية فان [illegible] الاصل [illegible] الترجيح
[illegible] لا استثنائية [illegible] قبل الياء بالكسرة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى [illegible] اشتغل في غلامي بالكسرة قبل دخول العامل امتنع
ان يدخل عليه حركة اخرى [illegible] فاذا كان [illegible] مشغولا بالكسرة قبل العامل فاذا ذهب الشيخ
[illegible] الامتناع [illegible] على الامتناع [illegible]
[illegible] الاستثقال [illegible] الاشتغال بالحركة [illegible] حركة اخرى كما لا
يخفى [illegible] التفريع على القدرة الاستثنائية [illegible] ان ما ذكرتم انما يثبت
على الامتناع [illegible] الكسرة الملائمة [illegible] الاعراب [illegible] على الامتناع [illegible]
الكسرة الملائمة [illegible] بعد دخول العامل [illegible] بالياء [illegible]
بالزوال [illegible] مع انه [illegible]
[illegible] الكسرة الملائمة [illegible] الياء الساكنة [illegible]
[illegible] كسرة الاعراب [illegible] بعد دخول العامل [illegible] بخلاف ما اذا قيل
في الكسرة الملائمة فانه [illegible] الياء بالحقيقة [illegible] ما ذكر ثم يلج
على انها [illegible] الكسرة الاعرابية لا يجوز ان يجعل كسرة ما قبل الياء [illegible] دخول العامل [illegible] الملائمة وبعد دخول
العامل [illegible] حركة الاعراب فيه [illegible] في المثنى والجمع [illegible] على الثنية

وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان اصل عصاي عصوي فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا
يخفى تعذر الاعراب قبل الاضافة وتوجيهه بان ذلك قول المص في الجوهر [illegible] الاضافة الى ياء المتكلم
فان كان اخره الفا تثبت هكذا ظهر فساد ما قيل ان المغيرات لفظا تخرج منه نحو قاضي مضافا الى ياء المتكلم
مع انه داخل فيه لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من اخره حركة
الكسرة التي اقتضاها الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال الا انا لا نم لان الا
عراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لانه عند الاضافة تعود الياء الساكنة التي حذفت
للساكنين ثم يدغم الياء في الياء فيكون الاعراب فيه مستثقلا لبقاء الساكنة ثم لو كان العائد بعد
الاضافة الياء المتحركة لكان الاعراب فيه متعذرا لا استثقالا لاشتغال ما قبل الياء بالحركة التي لاجل الياء
على مثل ما عرفت في الاضافة الى ياء المتكلم من قوله وان كان ياء ادغمت وفتحت الياء للساكنين
اي للزوم التقاء الساكنين على تقدير الكسر اعلم ان اكثر النحاة على الاشهر [illegible] ان المضاف الى
ياء المتكلم مبني على الكسر للاضافة الى ياء المتكلم المبني كذا في العباب لانه [illegible] ومعرب لتغير الالف في
حالة الرفع وقلبها ياء في حالة النصب والجر ولان الاضافة الى ياء المتكلم لو كان سببا للبناء لما تخلف
الحكم منها كذا في العباب لكن الحق يقول ان علة البناء هو المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة الى
المبني واستلزام الكسر [illegible] نحو غلام هذا لا اختلاف ولا علامات كذا في غاية التحقيق
الاشبه سنذكره خلافه ان الظاهر ان الاضافة من جميع جانبيها [illegible] لاختصاصها بالاسماء وانما
وجب البناء اذا كانت الاضافة [illegible] من المضاف البناء الا بالاضافة الى الجملة اذ الاضافة
في الحقيقة الى مصادرها فان المضاف [illegible] شبه الحرف في الاحتياج الى اعتبار ضمير وما ابه

فنقول

في بعض وعلى التنوين المضاف الى علم مبنيا او المضاف اليه كان قد ثابت بتنوين بدله وهي ههنا مضاف
بالاضافة الى ياء المتكلم اي المقيد بالتبيين الغلام المضاف الى ياء المتكلم لا مطلق الغلام ثم [illegible] الى ياء المتكلم تفريع
على العلة الاستثنائية فان [illegible] الكاف لو [illegible] فرع اخر كانت الاعلى منه شبه التراكيب
وهي [illegible] فرع او فرع اخر وكالاستثنائية اعني استثناء الثقيلة فاذا قيل ان اشتغل ما قبل الياء بالكسرة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى كما اشتغل في نحو عصاي بالكسرة قبل دخول العامل فامتنع
ان يدخل عليه حركة اخرى ليكون اعرابه [illegible] فاذا كان ما قبله مشغولا بالكسرة قبل العامل فاذهب الى البعض
[illegible] لامتناع ان يجيء [illegible] التفريع المذكور لكونه مبنيا على امتناع ان يجيء [illegible]
متفرع على [illegible] الاستثقال بالحركة لا على الملازمة [illegible] الاستثقال بالحركة [illegible] امتناع دخول حركة اخرى كما لا
يخفى [illegible] التفريع على العلة الاستثنائية ان [illegible] ما ذكرتم انما يتم
على امتناع ان يجيء الكسرة الملازمة كسرة الاعراب [illegible] على امتناع كونه الاعراب [illegible]
الكسرة الملازمة [illegible] بعد دخول العامل لا وجب [illegible] سيدخل الياء باقية
بالوجه الاول بلا دليل [illegible] مع انه لا [illegible] مع انه خلاف الاصل وان الفنا
[illegible] بالكسرة الملازمة اكثر [illegible] الاعراب [illegible] الياء [illegible]
[illegible] كسرة الاعراب [illegible] العامل [illegible]
[illegible] الكسرة الملازمة [illegible] بالحكمة [illegible]
على انها [illegible] كسرة الاعراب [illegible] العامل [illegible] الملازمة [illegible]
العامل [illegible] حركة الاعراب [illegible] الالف [illegible] الواو والياء في المثنى والجمع [illegible] على الاثنينية

والجمع بعد دخول العامل حرف الاعراب [illegible] لاشتراك العلة بينهما وهو لزوم الاجتماع ولا استثقالا
بالنسبة الى شيء في زمان [illegible] واحدة [illegible] لتحققها في وجود الا [illegible] الاصطلاحي [illegible]
[illegible] فان الياء [illegible] العامل [illegible] مستقل في الكلمة اصطلاحا [illegible] بلفظ
المتكلم [illegible] في التثنية والجمع [illegible] الاعراب [illegible] اصطلاحي المؤثر في
كونه علامة التثنية والجمع [illegible] المتكلم [illegible] في الحقيقة [illegible]
احدهما [illegible] اصطلاحيا [illegible] المتكلم [illegible]
على معنى التثنية والجمع [illegible] العامل [illegible] الفاعلية والمفعولية والاضافة
مسندا الى العامل [illegible] المتكلم [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] رفعا وجرا [illegible] الاستثقال [illegible]
رفعا وجرا [illegible] للاستثقال [illegible]
[illegible] الكاف والعامل [illegible] التمثيل [illegible] استثقال [illegible]
[illegible] مبتدأ محذوف [illegible]
[illegible] المعرب [illegible] مبتدأ محذوف
وان يكن منصوبا بان يكون [illegible] محذوف [illegible] مرفوعا او منصوبا [illegible]
[illegible] المعطوف عليه [illegible] زيادة لفظ [illegible] كما [illegible]
[illegible] الاعراب للاستثقال [illegible] الاعراب بالحركة
[illegible] الاستثقال [illegible]

دعصى

[illegible] فانهما [illegible] واحد لم يجيء [illegible] على النصب الاول الا
[illegible] ذكر [illegible] الاولى [illegible]
[illegible] القاضي [illegible] الفرق بين عصاي [illegible]
احدهما [illegible] الاعراب لا لامر مستقل [illegible] التلفظ بالواو [illegible]
[illegible] الواو [illegible] مع الياء [illegible] فانه سبب لا
[illegible] الحركة [illegible] الواو [illegible] التلفظ بالحركة [illegible]
[illegible] الالف [illegible] الاعراب
بالواو [illegible] اعراب [illegible] بالواو [illegible] الاعراب [illegible] ياء المتكلم [illegible] الواو ياء [illegible]
الواو [illegible] الاستثقال [illegible] التقدير [illegible] اعرابه بالحركة [illegible] الحركة على الواو [illegible]
ما قبلها [illegible] الواو [illegible] الالف [illegible] الحركة [illegible] الالف [illegible] حركة
[illegible] الالف [illegible] الحركة [illegible] الاعراب [illegible] التقدير في عصا لا الا استثقال
[illegible] الاعراب في عصا [illegible] الواو [illegible] اعرابه [illegible] الاستثقال [illegible]
استثقال [illegible] الكسرة على الياء [illegible] الحركة [illegible] الاعراب [illegible] الاستثقال
[illegible] الاعلال [illegible] الاعراب في عصا [illegible] الواو [illegible]
[illegible] الاعلال [illegible] الاعراب [illegible] الالف [illegible] الحركة [illegible]
بين عصاي [illegible] الواو [illegible] الاعلال [illegible] الفرق بين عصاي
[illegible] فيما كان اعرابه بالحروف [illegible] في الاصول الثلث او بعضها

بكونه الاعراب بالحروف تقديريا في اسم كان لا سيما كان الاسم مفردا او جمعا فانه اذا التقى بلفظ اخره ساكنا

بعدها سقط تلك المدة لالتقاء الساكنين ولا لحركة ما قبلها ايضا فيصير الاعراب تقديريا اما في الاحوال

الثلث كما في الاسماء الستة والجمع المذكر السالم او في بعض الاحوال كما في المثنى حالة الرفع بخلاف ما اذا لم يكن في

اخره مدة كالمثنى في حالة النصب والجر فانه تحرك نون المثنى بحركة منفصلة لئلا يحصل عدم التلاقي عليها فيكون

الاعراب لفظيا لئلا يتفق او فانه موجب بالحروف التي في اخره ساكنا بعده مع ان اعرابه لفظي فيذ الى لفظ الذي

خروج الفاعلة لعدم كون اخره مدة ولعله انما لم يعدها المصنف ولم يبينها لكنه هذا الموضع في مواضع الاعراب

التقديري مع انه قصد ضبط الاعراب التقديري واللفظي ليوخذ من حاله بتتبع كلام العرب اعراب الكلمات لو نفذ

ولا يهم من يتلفظ بها على وفق محاورتهم لذا اورد الامثلة المتعددة من المعتل والمستقل اشارة الى

نوع من انواع الكلمات التي يكون الاعراب فيها تقديريا فرقا انه ليس المقصود هنا الحصر بل عدد التمثيل انه

بناء على جمعه من نوع اخر في الاعراب التقديري وان الضمير في قوله واللفظي فيما عداه راجع الى الموصول فيجوز

اراد الضمير الراجع الى اسمين معطوفين على ادعاء اللفظ فيما عدا المعتل والمستقل الربابين لانه جرى لا يضبط

مواضع الاعراب اللفظي ايضا لم يضبط مواضع المعتل والمستقل فلو لم يكن المقصود من الامثلة حصر المواضع لكان

غرض المصنف رحمه الله من هذا الكلام ولذا وجه الشارح رحمه الله منهم فيما عداه الى الامثلة بتأويل المذكور وقد مر كثير

المنحو لا باعتبار عارض وفيما نحن فيه تقديري الاعراب انما هو باعتبار عارض التقاء الساكنين فكان

الاولى ان يمثل ولو بما اشار اليه بقوله ما يجد من غلامي ومسلمي من ان تقديره الاعراب بالحركة عارض نحو هؤلاء بالحكم

فلو فيه قد تبعه بيان الاعراب التقديري للاسم قوله وهو جمع الرفع قوله الامتزاج لكن منهم اشتعلا

لا يتلفظ به استقلالا لا في ما نحن فيه كلام ما اشتمل ان يكلفهم بعداء اي ان كان البناء شدة

الامتزاج كالكلمة من الكلمة لو لم يعد الناس وفي حالة الرفع نحو مسلمي التقديري في المستقل فان اصله مسلموي قلبت الواو ياء

وادغمت الياء في الياء فصار الاعراب تقديريا في حالة الرفع لعدم القلب كما في مسلمي خلاف النصب والجر فعلى

هذا التوجيه لان الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لما عرفت فلو قيل انها عد الامثلة لانه ليس مقصودا المسلمين بل

بالحركة مضافا الى ياء المتكلم ولا سيما كان لاجما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم اجيب عنه بانه حمله

داخلا في باب غلامي ونحوه وفي حالة الا اضافة الى ياء المتكلم موجب بالحركات التقديرية كما ان فوني داجي وهي

مثل ذلك منه وانما لم يذكره غلامي لكان اصله وعن فعل كسرة الياء الى ما قبلها ثم ادغمت الا انه اشتغل ما قبل الياء

بالكسر قبل المواقع في الاحوال الثلث تقديريا ليس الاعراب بالحروف حتى يكون ما كان في تقديرها وما التي كنصب

والجر لفظيا نعم يبقى الاشكال فان نحو هم في العلم ان الحكاية المستفهم كما نطق به قوله من احلة

من قوله جانو نحو اعراب تقديريا ومن تحذيه من في نحو من هنا ومن في تنديده ونحوه فيه الاعراب اشتغال

محله بالحركات المحكية انما جوز الحكاية فيه وصفة قوله من قال ضربت رجلا من ومنى بضم قال زيدا قبحت

من قال هذا عند حكاية ففيه الاعراب فيه مقدرا لان الالف المحكية مانعة عن ظهور الياء لفظا

ما اتاه الشيء في تلك العدد للانحصار والمثال سوى ثلث لا سيما قال اعراب يجب التعيانة

فيما هو المقصد من التوجيه فان المقصد بتوجيه غير المنصرف مثلا ان يقصر من لم يتبع لغة العرب فيجري

عليه حكم من عدم دخول الجر والتنوين يخاطب غلام منهم ملكوه غير المنصرف بل لا يعرف اولا بعدم

دخول الجر والتنوين عليه فتقدم الشيء على نفسه وعدم الخفاء الموجب له عطف على قوله فيتوقف الشيء

على نفسه لاستلزام تعريف الحالة عدم انحصار العرب في المنصرف وغير المنصرف والعدد لكونه معربا

بالحركات الثلث وعدم غير المنصرف والعدد لكونه بالفتح وانما قال مثلا لانه يجري في الضمير والمنصرف والتكرة

بعض ما يتبع وهو المنصرف في الحديث من

لا يعرف في الحديث هو تمييز بالزيادة وانه في انهما شرك في الحديث الحاوي من لا يطلع في من يلتبس في الحديث

منه انه انما الوجه الثاني اليه ارادة تعريف الحديث بالكلمة الاولى من الزيادة في علي الله الحاجة وانما كره ذلك

لا يدخل فيه من البناء والتنوين ولما جاء الاعرب الكتب في الام من التعريف وهو الحسن ان فاء في اخره التنوين

وهو صرف فعلم من الانصراف في جهات الحركات فيكون التعرف والكسر كالعلم فانه مشكل من شبه الفعل فيكون

او نقلا وهو الوجيه لانه لا شبه الفعل كذا في شرح التسهيل انه يلاحظ اي علامة المنصرف وهي

تنوين التمكن ولذا قيل لا يمكن زيادة تمكن وقوة فلا يمنع حيث لم يشبه الفعل ولم يمنع منه هاهنا من

الجر والتنوين لان منه لا يكتب له ثقيلا اذا امكنه المضاف لم يصح واحد كما وقيل بالحركة منه

التكرار متصرف بالاضافة وهنا كلمات ونحو انه ليس المنصرف ونحوه مشتهر بعباية المنصرف من يعرف عنه

بانه المنصرف وهو مفهوم محال وهو عين الابهام منه لم يلاحظ فيه معنى التعريف حتى يكون مبهما بابهام المعنى

لانه اسم الجنس واسم الجنس يصدق على كثيرين في حكم النكرة وفيه انه انما يكون في حكم النكرة اذا اريد به فرد

ما اراده واما اذا اريد به المعهود من حيث هو فيكون فلا لانه علم جنس ان يقصد انه موضوع لذلك

المعهود من حيث معلومية للسامع لانه علم الجنس على ان حيث وجوده الابعض الالفاظ الدالة على

المعنى الكلي ما يجري عليه احكام المعارف ولا تعريف فيها فقيل ان انه يعلم لذلك المعهود الكلي ما الفائدة

اي الفائدة بان غير المنصرف خبر لا الموصوف المقصود عليه ما هو غير طبيعي احد غير الطبيعي العادي الطبيعي

كالفحم للاضافة والجر لا يشكل حال الاضطبيعة مما لا يتبعه حال الا فيها اصلا كحمرة الخجل ومما يشكل حاله

طبيعة كالكيفية الغاد منه دون احقها النحو لبس بين الوجوب لوجه الموجب يتغير اخر احكامه ليس الا التلفظ بالكلم

بل بعض ما يتبع اي لم يقل ما يختار المتكلم لان المتكلم قد يتراد الحكم عند حصول العلة لعارض كالصرف للضرورة والتناسب

فعلى هذا يكون ادلة كل واحد منها اليس ما يتبع ان يختار المتكلم عند حصول الحكم الذي هو عدم دخول الكسرة

والتنوين بل عند حصولهما لا ان فاثر وانه عند اجتماعهما لكن صحيح كلام الشيخ فالمراد بالسبب والمانع ما

من شأنه اختيار الحكم ومعنى ذلك انه كلما لا يخلو من كل واحد حقيقة فيكون السبب فيكون كل واحد منهما سببا او الا

فيما لا اطلاق الحقيقة ولا يخفى ان هذا الوجه الذي ذكره في السبب جار في العلة وهو تغير العلة لزيادة الاختصاص

لما اي اللام والاضافة بالاسم مثبوتا احدهما وجانبه لا مشبها ضعف مشابهته للفعل والاشتغال انه قلت

بقي الشق فيما النفي بما ذكره مبني على ان المراد بالشرائط في قوله باجتماع شرائطها الشرائط المذكورة في بيان الاحوال

والانحراف وقيل انه لم يتحقق العليتين المستجمعتين للشرائط فيهما في المعرفة والتناسب لان من جملتها انتفاء

المعرفة والتناسب لعدم التوقف عليه لوجود العلتين غير العلمية والتأنيث مع شرائطهما بكلمة في

تحقيق قوله اه من ان المذكور فيجعله في حكم المنصرف والمعنى اللغوي والمذهب يرجع الى الحكم او الى التوقف

عليه بناء على فرض التقدير وهو بالاجماع الكسر والتنوين وهو الثاني بانه يمنع لا اي المقصد

السببي المستجمعين شرطيهما وذلك مما في مسألة ان التأنيث للتأنيث فيمنع الصرف واما التأنيث اللفظي

او التقديري وهو او بحيث منهما في المسالك اما اللفظي فلان التاء لدلالة على الجمعية ليست للتأنيث

واما التقديري فلان وجه التاء غير ممنوع فيظهر ما اخر فهو كتاء بنت واخت لكونهما علمين فيهما

منصرفان لان التاء لكن فيها عوضا من الواو ليست للتأنيث ولعدم وجودها في اللفظ يمنع على نقلها اخرى ومن حاصل

هذا الجواب يسلم سند التوقف عليه ولم يسلم انه منصرف في هذا الاختيار الزمخشري وبان دخول انه عطف

على قوله على انه يمنع اه بان دخول المعنى التوقف عليه لكونه لا نسلم انه منصرف فلم لم يدخل الكسر والتنوين

على ثلاثة اقسام التنوين الذي يقابل النون في جمع المذكر السالم والكسرة التي هي عوض عن الفتحة في حال الجر
في حالة النصب وهما غير ممنوعين عن غير المنصرف لانما الممنوع منه التنوين الذي هو الكسرة المحضة حال الجر
وبما الكسرة التي هي المحضة فمع ممنوع منه لانه وضع الكسرة التي هي المحضة لكان امرهما بالفتحة حال النصب والجر
الجر فيه تابعا للنصب في ذلك كان في الاصل اعني جمع المذكر السالم النصب تابعا للجر فيلزم مخالفة الفرع للاصل
او بان يحذف عطف على ان يمنع اي يجب بان المتفق يحذف الكسرة والتنوين معا او يقول لانه دخل الكسرة
والتنوين عليه حال العلمية كما ذهب اليه البعض واستشهد بما وقع في بعض الاشعار لكن الكثير في التنوين
حتى يلزم الحمل على الاقل لا الاكثر والحاصل ان الجمع يتبع الاسماء التي المنصرفة فلم لم يجد فيها نحو
الشذوذ التبع المذكور او مع ملاحظة الصفة على ما قال الشيخ الرضي واعلم ان سيبويه وجماعة
من النحاة يستقبحون كون هذا الجمع في اي حين كان الصفة لانه المفهوم التمييز التعيين وهو معلوم
في اكثر الا وصاف بان كان الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلاث علماء وما يه تماثيل ونال
فيجب التعيين ما عنه الصفة لم تذكر للعلم بها اشتهر الاعلى حذف المضاف اليه عاما وهو مترتب عليه
حذف المضاف اليه العوض عنه التنوين منه مختص بلفظ كل وبعض واذ واذا على ما صرح به الرضي ولا اول الوجه
لتغير حذف الموصوف فيه وبما ولا البناء لان الاحتياج بعد العلم بها او صار فيما يتبع منه العلل
فالتعريف فصيح كما انما في اللوح النصوب فتشبيه فردا وهو ان يكون او كان بعض الصواب سبك دره
ولا الغير يتجه المقام وما قال النصوب المتجه اقيم لان ثبوت العلمية او ما قيل ان كل لفظ
مستفاد الا من الوثيقة يكن ما بعد اعلى رتبة من تلك الادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعد
فلهذا انهم والعلتين هي هذه الثلاثة الجملة وما لهما الاولى انما يعتبر ذلك وكان الجمع اعلى رتبة باعتبار الحكم
المنقوص

المنسوب اليه اعني كونه واحدا من الشيوع والعموم فيما اهله يجعل اجزاء الاخرى ثابتا او صفة موصوف مختلفة والذي
والتنوين اعني نحو زيدا لان اللام للعهد الذهني وهي في حكم النكرة لا شتراكهما في الدلالة على فرد غير معين فيجوز
اجراؤه مجرى النكرة وتوصيفه بها سيما والاعلام العهد الذهني انه عند النحاة لعدم افادتها سوى التعيين
الكلام اما عند علماء المعاني فهو اوهم التحقيق وجمع قد صار البعض في حكم النكرة والجملة معترضة بين الخبر
المنون وبين متعلقها اعني من قبلها لبيان حالها الها المعتاد بيان صفتها انها منع المرفوع فالعامل هو المنع
انه يثبت فيه الحال لمعنى ما وللفاعل الشيئان المعنى ولم يطلق الا المقيد فلم يجز ان يكون عاملا فيها اي
مرتبا للتنوين من موانع الصرف حال كون فيها زائدة وقيد النص تقييد التعريف جاءها الزيادة فيه بعضهم انما الضم
تقييد التنوين بها وهو شرط فيه يقع ولا يمنع جميعا فيقتصر ولذا قال المحشي فرق بين ان المقصود
هذا الفرق بيان فائدة التقييد حيث لم يكن الظرف متعلقا بالزيادة بين ان يجعل الالف فاعل زائدة
الفرق بين اذا جعل فاعل من قبلها ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة وبين جعله ظرفا مستقرا متعلقا بالالف
اعني الالف حال لا شرط عليها فانه على الاول يجعل معنى والتنوين حالكون الالف موصوفا بالزيادة قبلها
فيفيد اشتراكهما في الزيادة مع دخول الالف عليها وان التنوين على الثاني حال كونه الالف موصوفا بالزيادة
كائنة قبلها فيفيد كون الالف زائدة مختصا انهما التنوين ولا يفيد زيادة التنوين والمقصود زيادتها
فلا يجعل الشيء الظرف لغوا او النص الفاعلية او هو مستقر حال من اعنى لا الف من قبل التنوين
لكان ان في غير الفرق لا يجعل الشيء فرقا بالاول اي الموصوف بزيادة الفرق فيه يجب اللغو وجهه المختص
بان معنى الاول بين اما مفهوم من حقيقة الفرق المشهور من حمل المصدر على الذات المتصفة به وهو اذا
فائدة الحمل كالرضي حيث انه صادق على الذات فحينئذ ان هذا الفرق كما ان فى الاول هو معنى لا والتي في صيغة

النقل بمعنى اصل الفعل واما معنى بين التكثير المستفاد من صيغة التفعيل فان كثرة القرب هو الاقرب
وغيره انه اذا كان متعديا الى نحو غلقت الباب لا يليق قبل ذلك لانه اذا كان لازما يجيء للتكثير نفس الفعل نحو موت
وهو فيه للتكثير الفاعل نحو موتت الابل واما جوز ما وقطعت الثوب فهو بمعنى كثرت جرحا قطعا ثم قد اتى
لتكثير المفعول لعله اراد انه اراد التنزيل ومن وزن الفعل الذي في التركيب يليق بلبس بناء التركيب
فيه اكثر تكلفا واعتباره في البواقي كما علم ان فائدة اشتراط التركيب فيهما بطريق الحكاية الفعلية لما دخل
عليها الكسر والتنوين في انتقالها الفعلية الا الاسمية او يدخل عليهما لا النقل انتهى كذا في بعض الشروح
ولا يخفى انه يتناول نحو انطاق العجاج الا فيما لم يوزن الوزن ولا يبني منه فعل قيل الاخذ انه نقل
او يقصد به من يريد اي نحو هو منصرف فعلا ان حيث تضمن جلاله ترى في المعرفة للتعريف وزن الفعل او نحو
في النكرة انتهى فانه لا يكون الوزن فيه بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل منه بل نحو اعلم انه اي ما
هو على صيغة اسم التفضيل فانه وان وجد الفعل على وزن لكنه غير منقول منه لكونه صيغة برأسه ولذا
الخليفة على وزن الفعل ان هذا الوزن لما كان في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد في الاسم حكي
الوزن على ما كان عليه في ما لم يكن من الفعل لم يرد الاشكال نحو علم لكن يرد عليه انه يلزم ان يمنع افكل
مثل العلمية عنه منصرف كذا قيل وفيه انه انما يلزم ذلك لو لم يشترط فيها نحو اجتماعه مع الوصف والعلمية
مثل ما في بعض الشروح واما التركيب فمعنى التركيب كتركيب التأنيث بالتاء ظاهرة او مقدرة
او بالالف وهو انما تركيب التأنيث مع العلمية اي تركيب حرف التأنيث مع الاسم وتركيب العدل فمحقق فانه
يترك عليهم فيقدر ولا كان الوضع فقد التسمية لعلها منه حرف الكلمة الى ثلاثة فانه ينزل
ثلاثة فلذا وتركيب الجمع فانه نزل لاجمعين وتركيبا لا سميه في بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع
او مع

او مع العلمية نحو عمران او مع الوصف نحو سكران وتركيب العجمة وهو انما تركيبها في العجمي والعرب اذ تركيبها مع
العلمية انتهى وبما انا التكلف فيه في الاحتياج الى البيان للالحاق في الامتناع بعد الالحاق انه يوجد حرف
ناقص عن حروف غيره اخرى ليبقى في اصل ما ماثلها في الدلالة على الناقص حرف ليصير مثله في الوزن وضعه
دليهم مثل ثلثا البنية كما في شجر ما الحق الالف بالياء الالحاق بجعفر في الاكثر الالحاق في
والحق لم ادم ما دون فيما لا الف ومعلوم دال على زيادتها واصالة الهمزة في الاسم يجوز
يكون وزنه افعل بها فعلا وادم من تحقيق الهمزة من المعلوم على زيادتها اشيا الياء بدل على
اصالتها ان كلمة جاء لنبني الاصل سوى حتى يلزم التحاح فان المبرد الهبة العظيم الشديد
ولا الف للتأنيث وانما يتبع الحق نحو الخضرة بيان السبب الا فتحقق منعرج فان كان الالف
للتأنيث الحقن فانه احدهما انتهى ويتحمله الجوهري في هذا الحكم او الحكم بالالحاق كذا قال السيلي محشي
على الرضي لانها العلمية تمنع من التأنيث اشتراكهم في التأنيث لا جل العلمية لا لان في جميع الاحكام
مشتركة في هذا الوصف لكن يسبب بينهما اشتراكها بالف التأنيث واما الالف الالحاق المحدودة كعلباء
فانه ملحق باحوال العلباء عصب العنق والعلباء وقد شرح بكسر الشين والحاق المهملة الناقة
الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة ثم المحو مع العلمية بالف التأنيث المحدودة فذا الرغي لاجتماع
شيء احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق المحدودة اعني الهمزة في حمراء في باب التأنيث دون الالف
في سكون الحرف في الاصل فاذا لكن همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي بلا الاخر الالف
والتنوين في مقابلة الف التأنيث المحدودة لان التنوين ليست في مقام حرف اصلي ولا الف الالحاق
المقصورة وان كانت في مقابلة الحرف الاصلي لكنها اشبه علامة التأنيث لا صلها اعني الالف المقصورة لا التقليبة

من علامة التأنيث اي الالف التأنيث الممدودة واشير اولا بان بعضها لفظا وامثالها من التاء معه آن
التأنيث اللفظي او الحقيقي مراد انها للاشارة الى اقسام التأنيث او قسم بل مراده للاشارة الى اعتبار التعيين
ومنع التصرف وان كان مع التذكير وانما جاء بالوصلية لان [illegible] اذا كان مع التأنيث الحقيقي كثرة الاولى
[illegible] من التذكير والتأنيث الحقيقي فاعتباره اولى وكذا المعنى الذي فسر العلامة اعلام التأنيث بالتي
الدالة ليس المراد المعنوي [illegible] تأنيثه من حيث المعنى [illegible]
[illegible] انما اراد ذلك [illegible] الحقيقة [illegible] للتعليل [illegible]
[illegible] الاولى [illegible] ما يستفاد [illegible] الحقيقة [illegible] كالانسان من حيث
هو انسان والموجود من حيث هو موجود [illegible] الاشتمال على [illegible] عن المفرد
مع المتن [illegible] فائدة في [illegible] من قبيل [illegible] منها المفرد [illegible] اشتماله على
[illegible] التقييد [illegible] للاشارة الى ان [illegible] هذا الحكم [illegible] المفرد على سبيل المسامحة [illegible]
اشتماله على [illegible] الحكم انما [illegible]
والتنوين انما هو للاشتمال [illegible] المفرد [illegible] فائدة التقييد الاشارة الى ان
غير المفرد [illegible] هذه الحقيقة [illegible] الحقيقة للتقييد [illegible]
غير المفرد [illegible] احكام [illegible] بالحقيقة [illegible] دخول لام [illegible] والكناية
[illegible] التقييد [illegible] هذا الحكم [illegible]
[illegible] او التناسب [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] هذا الحكم

ولهم

وانه لما بانهما [illegible] من كونه منصرفا او غير منصرف او [illegible] وذلك احكاما [illegible]
[illegible] حكم [illegible] المذكر [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] المنصرف [illegible] حكم [illegible]
[illegible] المنصرف [illegible] المذكر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] بل [illegible] الاسماء افادة
واشتقاقا اما الافادة [illegible] وكونه جزء الكلام [illegible] واستثناء الاسم عند [illegible]
الاشتقاق [illegible] من المصدر [illegible] القرينة [illegible]
[illegible]
الاستثناء اعلم [illegible] الاسم [illegible] المعاني [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
اصل الفعل الذي هو البناء [illegible]
[illegible] بالاسم [illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] الاعراب وهو التنوين [illegible] الاعراب هو التنوين [illegible]
علامة التمكين [illegible]
[illegible] التنوين [illegible]

[illegible] الكثرة التي لا [illegible] الفعل [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] لان الاصل [illegible] المعدود [illegible]
[illegible] الاصل [illegible] المذكر على المؤنث كان فرعا له في المعنى [illegible]
[illegible] من حيث [illegible] التاء [illegible]
[illegible] التاء [illegible] والمذكر [illegible] التاء [illegible]
[illegible] والمجرد [illegible] التعريف [illegible]
التنكير والتأنيث [illegible] التذكير والجمع والتثنية [illegible] هذا البحث [illegible] جميع ذلك [illegible]
بالف التأنيث المراد بالف التأنيث الهمزة المنقلبة عن الف التأنيث نحو صحراء [illegible]
الهمزة هي التي للتأنيث [illegible] الالف الف [illegible] والياء [illegible]
الف التأنيث همزة [illegible] الف التأنيث على طريق التغليب
كذا [illegible] الوصف [illegible] والتأنيث [illegible] الهمزة والنون [illegible]
[illegible] المنصرف [illegible]
[illegible] لا [illegible] الاعراب [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] في الفعل [illegible] الاسم الذي [illegible]
الاصل [illegible] المعدود [illegible] كما عرفت
[illegible] الاسباب [illegible] الاسباب [illegible]
[illegible] في جميع [illegible]

الطرف

الطرف الحكم اي الايجاب والسلب وهو [illegible] فان كان الحكم ايجابا [illegible]
وان كان سلبا [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] السلب [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] المنصرف [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] على المعنى اللغوي [illegible]
المنصرف [illegible] المنصرف [illegible] التعريف [illegible]
[illegible] فهو من افراد المحدود [illegible]
[illegible] المنصرف [illegible] التنوين [illegible]
[illegible] التعريف [illegible] التنوين [illegible]
[illegible] والمعنى الذي [illegible]
[illegible] الفعل الذي [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] احمد صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] الجملة [illegible] الجملة السابقة [illegible]
[illegible] الطعام [illegible]
[illegible] الطعام [illegible]
[illegible] الصحاح [illegible] الياء [illegible]
[illegible] المكسورة [illegible] الياء واصل الالف

بجمع مع كونه منتظمة غير الواو والنون [illegible] المنادي [illegible] على ما كان قبل التنبيه [illegible]

منادى [illegible] لانه بيان لما ابهم [illegible] المفرد [illegible] مقامها [illegible]

الاول [illegible] فكان المناسب [illegible] الثاني [illegible] على الحكم [illegible]

[illegible] بيان لما ابهم [illegible] بيان لا [illegible] التوضيح [illegible]

[illegible] الايضاح [illegible] لا [illegible] التوضيح [illegible]

[illegible]

الصورة الحاصلة لاسم التفضيل او لاضافة بغير تقدير العامل لم يدخل فيه نحو آخر على جميع التقادير وقوله

اي في هذا التفسير انه يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوبا بفعل يدل عليه الجر المجرور بلفظ في لا من [illegible] انه خرج

عما هو حقه لم يستلزم في [illegible] ان يجاب بانه لو لم [illegible] عما هو حقه [illegible] المفعول فيه [illegible] الا مع ان يستعمل

[illegible] لجواز الفصل بينهما [illegible] في الكتب المتداولة ان ذلك الخروج اي خروج

يوم الجمعة منصوبا في يوم الجمعة [illegible] التقدير المقدر كالملفوظ [illegible]

[illegible] قال السيد الشريف في حواشي الرضي [illegible] الا [illegible]

من الخروج اذا اطلق [illegible] الى الخارج كما في قولك خرج زيد الى بلد كذا وحاصله انه خروج الا [illegible]

لا يكون الا باخراج المتكلم [illegible] وهذا [illegible] الخارج [illegible]

المغايرات [illegible] مخرجها [illegible] المتكلم

وهي [illegible] المحتى كما لا يخفى فانه لو اعتبار [illegible] لزم ان يكون الا من

اعتبار [illegible] والالفاظ المراد بالخروج [illegible]

[illegible] على [illegible] كونه [illegible] المغايرات [illegible]

كان [illegible] الامور الثلاثة [illegible] هذه الامثلة

[illegible] الاصول [illegible] المضاف

في شرح المنظومة [illegible] على [illegible]

والمراد [illegible] الدليل المثبت للاصل [illegible] الفرع [illegible] الواسطة

[illegible] الاصل [illegible] للفرع [illegible] فيكون مثبتا للعلة

وانما

وانما لم يلتفت الشارح الى اعتبار العدل في خبر الخروج [illegible] على اعتبار [illegible] حال فلا يكون الدليل المثبت [illegible]

مثبتا للعلة [illegible] وان كان [illegible] فكيف يصح الا اذا كان الدليل المثبت للاصل مثبتا للفرع

فكيف يصح [illegible] الدليل بالدليل المثبت [illegible]

[illegible] ثلاثا [illegible] بالعرض [illegible]

واما شرط العدل [illegible] المعدل [illegible] منع الصرف [illegible]

[illegible] العدل [illegible] في شرط العدل [illegible]

اذ لا يكون الا المنع الصرف [illegible] هذا [illegible] كلام الشيخ الرضي [illegible]

مكررا [illegible] التكرار [illegible] ان المعدل [illegible] مكررا ان يكون اللفظ

مكررا والشيخ الرضي [illegible] على هذا العدل [illegible]

[illegible] تكرار اللفظ [illegible] التكرار [illegible] الرضي

[illegible] ذكره في الكلام [illegible]

[illegible] على هذا [illegible] الكتاب [illegible]

اللفظ [illegible] التكرار [illegible] والعدد المعدول [illegible]

فانه [illegible] على معنى مكرر [illegible] تكرار اللفظ [illegible] العدد كلها

مثل اثنين [illegible] واحد [illegible]

[illegible] المعنى المكرر [illegible] المعنيين [illegible]

[illegible] التكرار [illegible] المعنى [illegible] تكرار اللفظ [illegible]

على ما نقل عنه في الرضي [illegible] التركيب فلا [illegible] كما لا يكون اللفظ مكررا على الافراد [illegible]

[illegible] ذلك المعنى في باب العدد [illegible] في جاء القوم ثلثة ثلثة [illegible] في جاء القوم ثلث [illegible]

المنافع [illegible] الاصالة [illegible] الاغلب [illegible]

المقاربها [illegible] الواو [illegible] الواسطة [illegible] ثلث

[illegible] الرضي [illegible] ما ذكره [illegible] في شرح التسهيل لابن قاسم [illegible]

[illegible] واحد الى عشرة [illegible] الشيباني [illegible] ابن حاتم [illegible]

[illegible]

ومن يكون [illegible] مكرر [illegible] الصحاح [illegible] معنى [illegible]

[illegible] ثلث [illegible] ثلثة ثلثة [illegible]

[illegible] سيبويه [illegible] اللفظ [illegible]

[illegible] المعنى [illegible] الخليل [illegible]

[illegible] جميع المعدول العدد [illegible] اسماء العدد [illegible] المكررة

التي [illegible] المكررة [illegible] الوصف [illegible]

[illegible] الصفة [illegible] ثلثة [illegible]

[illegible] الوضع [illegible] للمعنى الوصفي وان كانت باعتبار الوضع الافراد

[illegible] للمعنى الاصلي اعني الوحدات الثلث [illegible] باعتبار [illegible]

[illegible] العدل [illegible]

ويكو

[illegible] على [illegible] اسم التفضيل وكل اسم التفضيل [illegible] الامور الثلثة [illegible]

[illegible] باسم التفضيل [illegible] الزيادة [illegible] الكبرى [illegible] اسم التفضيل

[illegible] معنى الزيادة [illegible] الامور الثلثة [illegible] المفضل عليه [illegible]

[illegible] الزيادة والكبرى [illegible] الصغرى [illegible] فلما [illegible] الجواب [illegible] الاول

واثبات الكبرى [illegible] الامور الثلثة [illegible]

[illegible] المذكور [illegible]

[illegible] الامور الثلثة [illegible] ما ذكره المص بما

ذكره [illegible] خروج الاسم عما هو [illegible] الصيغة [illegible] على [illegible]

[illegible] عن الموقت باللام [illegible] الصيغة [illegible] اللام [illegible]

[illegible] الاضافة [illegible] المطابقة [illegible]

[illegible] رجل وامرأة [illegible]

[illegible] التفضيل [illegible] المطابقة [illegible] الصفات

[illegible] المعدول [illegible] المعدول [illegible]

[illegible] الاصلية [illegible]

[illegible] ثلث [illegible] الظرفية

مع التعيين [illegible] يوم الجمعة [illegible] الظرفية [illegible] التعيين [illegible]

[illegible] التعيين [illegible] الظرفية باللام [illegible] الاضافة [illegible] لفظا او معنى

خلاصة بيانه العدل فيه ما لا اعتبار به ان طريق تعريف النكرة انما هو باللام او بما يجري مجراه من الاضافة فعلم
من ذلك التعريف الواقع آخره هو تعريفه بالعلمية فهو العلم من حيث اللفظ باعتبار تقدير اللام ومن حيث المعنى باعتبار
تجريده عن التعريف اللامي وباعتبار التعريف العلمي فلا بد من لام العهد او الاضافة اما متوهم من الرضي
في بحث العلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين بآلة التعريف وهي اللام او الاضافة سماعا
بالعلمية فان اللام في الاصل انما لاعلام الغالبة للتعريف العهدي في المشهور فالجمهور على ان سحر اعرابيه لانه
للزوم الظرفية وليس بمعرب عندهم لكونه معدولا عن ذي اللام بل كونه علما وزعم صدر الافاضل انه مبني
لتضمنه معنى حرف التعريف كامس ورد بثلاثة اوجه الاول ان معنى الحرف فرع من الاصل من وجه دون وجه
والبناء خروج عن الاصل بالكلية الثاني انه لو كان مبنيا لكان عند الفتح بدل الله منه كما في الاعراب الثالث
انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جائز البناء في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا اذ هما في
ضعف سبب البناء بكونه عارضا وفي الثالث نظر لان تضمن معنى الحرف سبب حرفي موجب للبناء فلا يقدر كونه
عارضا كذا في شرح التسهيل للفاضل المقدم وحاصل الكلام انه لا يجب تحقق العدل او المعدول عنه
في التعريف والتنكير فكما عدل الحرف باللام اذا لم يقصد به تلك المعرفة كان نكرة كما ذكره تفسير ذلك
المعرفة باعتبار معنى اللام فيه كان مبنيا لتضمنه معنى الحرف فيقدر علما بعد العدل كان غير منصرف للعدل
والعلمية المقدرة كسحر والعلمية المقدرة اي علمية الجنس كما في سحر في الفعل وكامس لا عطف على قوله
كما في سحر حاله الرفع عند بني تميم او في لغتهم فانهم يقولون ذهب امس بالضم وفتحا امس وخرجت من
امس بالكسرة على ما نقله سيبويه واللغة العليا بناؤها على الكسر في الاحوال كلها وهو مذهب الحجازيين ونقل
الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم في جميع الاحوال معدول عن الامس وانه جاز ان يبنى في حال

البناء كما ذهب اليه اهل الحجاز والبعض منهم منع الصرف فابتدأ باعتبار الاعراب الذي هو اشرف او لي بالاسماء
واختار اسبق الاعراب والشهود وهو الرفع خاصة وخالف الرفع غير منصرف وفي الحال الثاني البناء فثبات ان سوى بينهما
في الفتح والكسر شابها لكونها اعراب غير المنصرف وان سوي بينهما في الرفع كحيث لم يتبين اعرابها ام بنى الاكثرة
فنرجح بينهما فيها ولكن بعض عطف على كامس عند الجمهور الا ان الحكم بان ضحى اذا اريد به ضحى يومك
لم ينون كسحر فهم منه انه معرب غير منصرف حالة استاد واما القياس الذي سبق من ان كل اسم جنس اطلق
واريد به فرد معين يقتضي ان يكون صباح ومساء اذا اريد بهما صباح يومك كامس وسحر مبنيين او غير
منصرفين مع انهما منصرفان فالجواب عنه انهما وان كان معدولين عن المعرف باللام الا انهما لم يجعلا مبنيين
او غير منصرفين لعدم حاجة فيهما الى اعتبار تضمن معنى اللام او تقدير العلمية والذي يشير كلام الرضي في بحث الظرف
حيث قال اعلم ان صباح ومساء اخواتهما العشية مع كونهما اذا اريد بها معينة كامس اللام لان التعريف المراد الذي هو
معنى اللام غير خفي فيها لوجود قرينة ظاهرة في امس ومعدول الظاهر الكثير او عطف على كما انه او هو
عن الهاء يكونه معدولا عن الموصوف لتوهم عدد اخواتها المثنى وانما اضيع لفظ الكلمة في الموضعين لانه
لا عدد في معنى المثنى والجمع والمؤنث هو معنى الواحد المذكر لاتحادها في المعنى لما انه لذلك الواحد [illegible]
الجمع ولاختلاف [illegible] المثنى والجمع والمؤنث معدول عن الواحد [illegible]
ثلاثة فانه كان منها باعتبار استلزام كل من [illegible] وعلى هذا تحقق او على تقدير كونها اخر معدول عن
[illegible] في جميع مشاربه صيغة الواحد المذكر الا انه فرق بين المعدول والمعدول عنه
الا باعتبار تقدير من [illegible] وذلك يوجب العدل بتغيير الصيغة [illegible] كونه من [illegible] دخل من في
الصورة الحقيقية [illegible] وعلى هذا التقدير [illegible] على العدل من المعرب باللام [illegible]

لا فعله اثر العدل وهو منع الصرف الا في لفظ لعدم احتياج اخر به الى اعتبار العلة لوجود سبب منع الصرف وهو
الصفة في البواقي من احاد ومثنى وثلاث آحاد المثنى والجمع المذكر [illegible] الوصف واما في جمع المؤنث
السالم فلان [illegible] في التنكير [illegible] تابع للجمع كما في جمع [illegible] الفرع للاصل كان منصرفا
او غير منصرف كما عرفت في سلمان حال كونه علما للمؤنث [illegible] ذهب الى الخليل [illegible] منصرفا بتنوين الاضافة
مع [illegible] تلك الوجوه فان الاصل في جاءني اجمعون اجمع [illegible] الكتاب اجمع اجمع [illegible] كان المضاف
الثاني نكرة [illegible] في بين ذراعي وجبهة الاسد في البيت الآتي [illegible]
المضاف الثاني تابعا للاضافة [illegible] الاشتراط المذكور [illegible] ما اضيف اليه
تابع ذلك المضاف [illegible] فاعلا لا ضيف عليه [illegible] اللفظ الذي اضيف
اليه تابع ذلك المضاف [illegible] على المضاف اليه المحذوف [illegible]
[illegible] الجرادة [illegible] استثناء [illegible] جرى الفرس
والسابح الفرس [illegible] صفة سابح مضاف الى الجرادة [illegible]
[illegible] المعجزة [illegible]
[illegible] فرس [illegible]
[illegible] لا على جمع [illegible]
جمعا للجمع على جمع انه [illegible] تاكيد للمعارف بلا علامة التعريف [illegible]
حينئذ فعلى هذا منع صرف جمع لوزن الفعل والعلمية قال الخليل [illegible] تعريف الاضافة [illegible] منع
الصرف فيه لوزن الفعل والتعريف [illegible] الاضافة غير معتبر في منع الصرف [illegible]

[illegible] المضاف اليه [illegible] منع الصرف [illegible] من اعتبار
كذا [illegible] والى مذهب [illegible] فان كان [illegible] الجمع حالا من الوصفية
الاصلية [illegible] على جمع [illegible] جميعا او الكتاب [illegible]
حيث [illegible] الالفاظ [illegible] الكتاب [illegible] كل شيء [illegible] للتفصيل [illegible]
[illegible] اسم التفضيل [illegible] اللام [illegible]
[illegible] معنى الزيادة [illegible] معنى الزيادة والعدل من اللوازم [illegible]
[illegible] حسنا [illegible] على [illegible]
[illegible] على معنى الوصف [illegible] معنى [illegible]
ومعنى [illegible] حاصله انه [illegible] معنى جميعه [illegible] معنى الوصفية [illegible]
[illegible] ما ذكره المحقق [illegible] في تفسير قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
[illegible] على سبيل الاجتماع ولفظ اجمعون [illegible] كلهم [illegible] الوصفية باعتبار
الوضع ولا [illegible] كما [illegible] معنى [illegible] جميع [illegible]
[illegible] بالامثلة [illegible] التكرار [illegible]
[illegible] المؤنث الشاذة ان كان [illegible] المعرفة [illegible] الاصلية
وهذا [illegible] بالامثلة [illegible]
بالامرين المذكورين [illegible] الاصلية [illegible]
الامثلة المذكورة والامثلة [illegible] الشاذة [illegible] شاذة [illegible] ذكرنا

ظهوره مامثلا فقد كان على الشبهات يذكر قوله كيف لو اعتبر جمعها اولا على ابنا ابنا [illegible] فقوله وانما المراد الثلاثي
[illegible] التكرار [illegible] لانه لا يصح [illegible] من الخروج عن صيغة [illegible] اعتبار الجمع
منها فانه سلك طريق التدريج فاجاب اولا بالمنع بناء على انه لم لا يجوز ان يكون المراد من الخروج اعتبار
الخروج وغايتها بالاستدلال [illegible] المراد من ذلك [illegible] الا معنى الواحد ابتداء وعلى تقدير كون
تمام معنى [illegible] ابنا [illegible] الجمع [illegible] الواحد ابتداء [illegible] ان يكون جمعها على [illegible]
الجمع ثم لا يجوز [illegible] المختص [illegible] فلا شذوذ في هذه الجمعية جمعية
[illegible] ابنا [illegible] على [illegible] فلا شذوذ في هذه الجمعية [illegible]
يشذوذها باعتبار شذوذ اصلها [illegible] جمعية [illegible] باعتبار جمعيتها
نفسها [illegible] المشار اليه جمعية [illegible] معنى الكلام [illegible] على [illegible]
[illegible] فلا شذوذ في جمعية [illegible] اسم الجنس الذي هو اسم الجنس
[illegible] العلم [illegible] على معنى كلي سواء كان اسم عين [illegible] بالكمية ما دل على ذات مبهمة
ماخوذة مع بعض المعاني فلا علة فيه حتى لو سمي به مذكر كان منصرفا [illegible] وهي في المذكر
كفعال في المؤنث قال الرضي [illegible] المنادى [illegible] كل ما هو على وزن فعال
في المذكر على فعال المؤنث [illegible]
بمعنى [illegible] الثلاثي [illegible] حتى لو سمي [illegible] العلمية [illegible]
مذكرا [illegible] العلمية والعدل [illegible] المنادى [illegible]
[illegible] لانه [illegible] منع الصرف للتانيث والعلمية [illegible] باعتبار

الاول

العلمية [illegible] باعتبار العدل [illegible] لا اهل ان يكون [illegible] الصيغ التي هي [illegible]
وفاسد [illegible] في الاستعمال وعدم الاختصاص [illegible] كما هو الشائع في جميع صيغ المبالغة فلا اختصاص
[illegible] ولا [illegible] فان [illegible] الاختصاص [illegible]
على ان [illegible] الاصلية ما هو شائع الاستعمال [illegible] في شرح التسهيل ان [illegible]
هذا الشرط اكثري والمراد [illegible] اعتباره معدولا عنه [illegible] العلمية [illegible]
[illegible] اسم جنس [illegible] اسم جنس كما هو الشائع في الاعلام [illegible] مع جمع [illegible]
[illegible] العدل [illegible] في الصحاح [illegible] الجنين [illegible]
[illegible] الاعلام [illegible] على [illegible] العرب [illegible]
[illegible] بالعدل [illegible] فعل الجامع [illegible] لكثرة [illegible]
موضع [illegible] والحكم عليه بعدم الصرف [illegible] كثرة عدم الصرف فيه [illegible]
[illegible] للعلمية فقط [illegible] القاعدة [illegible] وغير [illegible] لانه [illegible]
الاول [illegible] والثاني ممنوع [illegible] اكثر [illegible]
[illegible] في الصحاح [illegible] الجمع
[illegible] في النهاية [illegible] في [illegible]
[illegible] الجامع [illegible] الجموع [illegible] وهو [illegible] العطاء
انتهى [illegible] اسم جنس [illegible] العلمية [illegible]
[illegible] فقال انه معدول [illegible] وكلام [illegible] الرضي [illegible] على الثاني [illegible] المناسبة [illegible]

دابر المصلين [illegible] الاول [illegible] العلمية [illegible]
[illegible] الثاني [illegible] عليه [illegible]
فاعلا [illegible] العدل [illegible] الاول [illegible]
عشر واما في الثلاث [illegible] معدولا [illegible] على هذا [illegible]
[illegible] العلمي [illegible] المذكور وان كان [illegible]
[illegible] الا انه [illegible] الى اعتبار [illegible]
[illegible] في حكم المستثنى [illegible] هذا [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] العدل التقديري [illegible] اسم جنس [illegible] المشهور من ان [illegible]
[illegible] هذا [illegible] المعدل والمعدول عنه [illegible] كما هو الشائع [illegible]
المعدول عنه [illegible] العدل التقديري [illegible] الرضي [illegible]
[illegible] اسم جنس [illegible] ما ذكره [illegible] الرضي [illegible]
على ان الشرط [illegible] اسم جنس [illegible] معدولا [illegible] الشرطين [illegible]
[illegible] العلمية [illegible] منصرف [illegible] العلمية [illegible]
[illegible] اسم جنس [illegible] الرضي
[illegible] ثابت [illegible] بعض النحاة [illegible] بني تميم [illegible]
العلم الذي [illegible] بعض النحاة [illegible]
[illegible] صاحب [illegible] موجب البناء [illegible]

مخ

منع الصرف [illegible] موجب البناء [illegible] منع الصرف والبناء [illegible] موجب البناء على
الكسر [illegible] صاحب [illegible] موجبا للبناء مطلقا [illegible]
الكسر اللازم للبناء [illegible] بني تميم [illegible]
[illegible] الكسر [illegible] البناء [illegible]
[illegible] الوصف [illegible] الاسم وهو المراد ههنا
[illegible] الصفات [illegible] اسماء [illegible]
باعتبار [illegible] الصفات الماخوذة في مفهومها [illegible]
الوصف [illegible] الدال على الذات المبهمة [illegible] المشتقات [illegible] التعريف [illegible]
[illegible] باعتبار [illegible] الصفة التي [illegible]
استفادة [illegible] ذات مبهمة غير معينة [illegible] باعتبار [illegible]
[illegible] وكذا المضمر باعتبار [illegible]
مبهمة موصوفة [illegible] باعتبار خصوص المادة [illegible] الاوصاف [illegible]
الاوصاف [illegible] المعاني القائمة [illegible] الذوات [illegible]
الذوات ماخوذة [illegible] الاوصاف ماخوذة من تلك الصفات [illegible]
[illegible] الصفات [illegible] الاوصاف [illegible]
[illegible] لعدم [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] زيادة [illegible] الفعل [illegible]

في اول زيادة كزيادة فان التصغير لا يدخل كاحيمد ويحيس وتكون تقليبا له على وزن مضارع فعل فكيف يصح
مع انه يخرج مصغره العلمية ثانيا كما هو الوارد على ما ان لان ما المذكر وما المؤنث بالتاء لا يدخله فيشد على
ما اكثر ما بالتاء والمذكر المحكي اربعة مقدما على اربع فيشد على اربع انه غير قابل التاء لانه حكم كاسقاط
التاء لانه اذا جاء به بمنزلة وزن الفعل في محله كان في الاصل وبسبب لحوق التاء خرج عنه ولو مكن وذلك
الوزن حاصل في اربع في الاصل لكونه باقيا ابتداء ثم بعد اسقاط التاء حصل الوزن فيه فالوزن حاصل فيها في
الحال المحكي اللاحق وهو حروف التاء سابق في اربع بسبب سقوط التاء ويمكن ان يقال ان دخولها للتاء الذي هو من
خواص الاسم يخالف مشابهته بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فانه يقوي المشابهة ولذا لم يعتبر الوزن في يعل
واعتبر في اربع او لان قوله الخ تعليل للنفي يعني ان التاء فيه اربعة ليست للتأنيث وتوصيف الجمع المكسر
التام سواء كان مكسرا او سالما بتأويل الجماعة والتذكير الخ جواب دخل مقدر وهو انه لو كان لها اربعة
على تأويل الجمع المذكر بتأويل الجماعة لما فهم منها جماعة التذكير وعدم الفرق ابعد الخ في شرح الرضي
قال ابن الحنبلي في سر الصناعة وكذلك بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا فسر بها العدد لا المعدود
كانت اعلاما لانه متعرف اذا انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرف وثمانية ضعف اربعة
انتهى والظاهر كونها علم شخص لان كل مرتبة من مراتب العدد شخص معين اذا اعتبر في المعدود كما في هذا
ونحوها مستند او نحوه ان المدبر لا يستقيم على حيز هم او يعرفه الكلام الثلاثة الخ الطاعة
التعميم ولا للتمام وفي توصيفها بالمعنوية احتراز عن الدلالة العقلية والطبيعية وانما لم يعتبرا لهما
لعدم تغيير في باب الافادة والاستفادة يتوهم ان اشتمال الخ جامع عند الوضع والسلامة
تكثر كلمة في الشرح سواء اي الدقيقة الخفية اي عن غلبة الاسم على الاول الاقدم فالغلبة المعهودة

الثلاثي

الثلاثي الجنس مع كونه في نفسه الفعل اي لا يشبع الموصوف لفظا وهو ظاهر وخصوص الموصوف صار بالغلبة فخلق في مفهوم
فلا يصح اجراؤه على غيره ولا على العدم حصول المراد على ما غلب فيه فكونه معتبرا في مفهومه يقتضي عدم الاشتراك
او عدم الشرط لاجتماع المعنى الوصفي في العلمية لعدم تغيير الحية والقيد بالصفة او لعدم تغيير الحية بالسواد وبياض فيه
سواد وبياض والقيد بانه وهم وغيره الحمل على الاصالة او جعل اعلام المتعلقين على ان اسود واقع اسم للحية
مطرود ادهم اسم للقيد مطلقا خالف فيه فقالوا ان يقال ان مصدره او فالامكان ان يقال ان المتعين
بعد تعيين الكلب الذي غلب فيها هذه الاسماء ولا مخالفة فيه التعميم والتقييد بالصفة فلا ترك المصنف
تقييد الحية والقيد ومن حيث ان المصنف قد ذكر منع صرف هذه الاسماء على مختار مذهب سيبويه في شرح قوله
وخالف سيبويه الاخفش حيث قال ان مذهب سيبويه ان لا تثبت عنده ما من امثال الوصفية الاصلية في الحقيقة
معنى انتهى فلان عبارة هنا تنادي بان هذه الاسماء لا حينها معنى الوصفية بالعلمية الفا للتجنيد
تقع لا تبهم من اسند الى الفاء واللام فيفيد ترتيب العلم الذكورة العلم بالاول شبه العلم بالثاني سواء
كان المتعين علمية او معلوما او مجهولا فيفيد ترتيب الحكم ايكون الاول علما للثاني في نفسه استفيد
العلم بالثاني منه الا ليتضح او يعني ان عطف المنع على حرف في بعض نسخ بتعريف علم ما انفرع عليه من فصل جيدا ذلك
اشارة الى الاصل الاول لم يصح ذلك العطف فلا بد ان يجعل اشارة الى مجموع الاصلين ليصح العطف المذكور
وان جعل لمجموع المعطوفين ففرعها على مجموع الاصلين يقال ان الاول ورد الثاني الى الثاني عليه اذ هو المنعم
لكونه كالهواء الانفي فهو عطف على حرف في بعض نسخ للاصل الاول اذ ليس للاول في المجموع المتفرع على
المجموع الا الاول اي الاول المثال الا انه صفة تجنيبية الذي هو اربع او حرف ان اشارة الاحتياج الحاد المنفرد بيان في
لا يمنع لامتناع صرف اسود وهو الشقراق بكسر الشين المعجمة وفتحها وكسر القاف وتشديد الراء المهملة والقاف

وهو تاء يقدر معه بحيث انه ليس تاء التي هي جزء الكلمة كبنت وبطلانه لو كان الاسم ما يكون في الوسط كتاء
افتعال وما يكون في آخر الفعل كتاء ضربت وبطلانه مفهوما ما قبلها كتاء اخت وبنت وقس عليه او يبدل في الوقف
هاء نسبة اي احترز بها عن التاء التي لا تبدل هاء عند الوقف على الكلمة حيث قالوا الهاء اصل التاء واعقاد ذلك في آخر
الكلمة لان الحال انها تدخل للفرق نحو ضاربة وثمة وعلامة ولات فلا يتم ما ذكره في العلم وجه بسبب فيه في
العلمية كانت كهند فيجابه الحرف في عدم تكون تأنيثه معنويا او اشتقاق شرط حتم تأنيثه ليس بمختصر
للتأنيث لانه يكون تأنيثه لفظيا ولا يكون لفظيا او معنويا حتى يكون تأنيثها مقدرا او هو الذي سماه المصنف
معنويا للزوم الالف لكونها جزء الكلمة ومن ثم لا يكون للكلمة في فصل الثاء الاخرى في حال التاء في نحو
ما يكون لانه حال لا يكون لغيره كحمزة فان دخول التاء فيها ليس لمعنى المعاني بل هو تأنيث لفظي وهو لفظ
كذا في الرضي لم يعتبروا هذا اللزوم لكونها عارضا بخلاف اللزوم بواسطة العلمية ومنع تاء فرق على
صيغة المضارع المعلوم بحذف احد التائين فالمراد بالاعلام اي في فيه التي للاعلام بحروف
عن التفرقة لانه مع يكون تأنيثه لا مكانه احتراز عن التعريف الواقع في الاعلام التركيبية في الترخيم ونحوه فقط
او ما يكون تائه مقدرة او ليس المراد بالتأنيث المعنوي ما يكون اسما لمؤنث حقيقي بل ما يكون التاء فيه
مقدرة سواء كان المؤنث حقيقيا كهند وزينب او المذكر حقيقيا كقدم اذا سمي به فذكره ولا هذا ولا ذلك كحلب
ومصر ولا يجوز التقدير ان يرد كون التاء فقط مقدرة في التأنيث المعنوي وشرط تحتم
العلمية فيما يكون تأنيثه مقدرا او لا بهذا الشرط مستلزم لان المنع بهذا القيد ما قال انه لا يصلح كونه
بماذكره لان العلمية كما انها شرط لوجوب تأثير التأنيث اللفظي شرط لوجوب تأثير المعنوي ايضا فلا وجه
ماهو شرط للجواز شرط للوجوب ايضا وحاصل الكيفية المراد بكونها شرطا للوجوب الشرط المستلزم له
يعني

بمعنى آخر كما في الوجوب لاشتراطها التأنيث اللفظي والتأنيث المعنوي وان كانت شرطا له بمعنى انه لا يؤثر
عليها فلا كهند فجاز الصرف وعدمه بحيث لا يظهر الا اصلها ادعى هذا التعليل بيانه ان هذا التعليل
في الاخفش التي تتعارف بها السببية على التعيين فيكون شرطا لتأثيرهما عند اجتماعهما اي المراد انه لا يلزم
كونه شرطا للعلمية مطلقا ظاهر لان العلمية مؤثرة من غيره هذا الشرط ان كان جامعا سبب آخر قلنا الاول
الكلام انه يقرر ان الامر كما قلت الا ان المصنف انما خص التأنيث المعنوي بالاشتراط المذكور لان الكلام مسوق
لبيان شرطه ولا يلزم من المخصص الذكري التخصيص الشرطي في رواية العلمية اذا ذكر الا ان الخ اي لا يسلم انه
شرط لتحتم تأثيره كما فيها بل المعنوي فقط لان المصالح الى التنبيه وكان الانظر تقديم هذا الجواب على الاول لان فيه
منع بعد التسليم الا انه لكنه سواء فيها البيان الخ هو التأنيث لكونه معنويا وهذا لم يتوقف ذلك
في التأنيث اللفظي دون العلمية تأثيره ولذا كانت سببا بسببها شرطا لتأثير سبب آخر من جهة الفعل
لا يلزم البيان او حيث جعل الاخفش معارضا لا على السببية من غير تعيين ايضا قالوا يلزم انه يكون
ان يقال المراد باحد السببين التأنيث فيمتنع صرفها الخ تعريف اسناد يمتنع على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه فكان الاولى منعه بتأويل الجماعة لان المفهوم الجمع الا المعطوفات بالواو ولا يجوز
ارادته والى ذلك اشار بتأنيث ضمير صرفها الا ان المصنف ذال الى منع ما بينا كل واحد منها او ما يؤول اليه
بقوله فيها الانسب احتياج لتكميل العائد الى المرشات الى التأويل ولم يشر الى جمع التأويل الظاهر من جوهو
انه عطف مع ما سماه الى اللفظ والاسم فيقدر انه المحذوف هذه الاسماء نفسها والاسم في الاربعة فيشرح سبعة
في الاول التذكير والتأنيث بلا تجامع لاحدهما على الآخر ولذا قال انها اسماء الكلم بنية ثمانية
تشبيه لتوضيح ومن حيث الفعل ما فوق الاكثر الحكاية ان اعربها فلك الصرف بناء على اللفظ وتركه بناء على

الخطاء او اللفظ ومنع كل منها بعنوان الاسناد على حقيقته كمثلو عنده وكلاوه اوفرنه في المجاز فيه يسند
الى الحرف منكره لا يمتنع انهما اسناد اليه وههنا شرط تركها بعنوان بيان المصنف شروط تحتم تاثير التانيث
المعنوي فا مرلان ههنا شرطين اخر تركهما فيها لان المراد ان شرط حتم تسمية المذكر به من بين الثلاثة الزيادة
لا يمنع الشرطان الاخران لا يمنع الصرف في البيان ثم لو قرية لا اقرب بان شرط التحتم غير محض فيما ذكر ايضا
شرط اخر لعله هذا الجواب ستا فما ان لا يكون ذلك المونث اولا اسم امراة فانه قبل التسمية كان مذكرا
السحاب كما نظرو بما كان هنا بغير التاء المونث لان لا اسراه فكل ما بغير التاء المونث في موضع
المذكر استعمل المونث كرجال ونساء وعقد نسوة لجوازها وبلها بالجمع فيكون مذكرا الا ان يغلب استعماله
مذكرا قبل تسمية المذكر ثم ان شا واستعمل الراوي قبل تسمية المذكر به فادي الخرف [illegible] بعد تسميته وكذا
الحال في الشرطين الباقيين في الاقدام في فيها كان هذا المونث منكرا في الاصل بتسميته اي الاسم المتصف
جاريه على الوضع الاصلي وفي الثاني فيها تانيثه تاويلا بغير اوذم وفيه الى بالعلمية اي العلمية
المذكر بالمونث ولا يكون وما عرض في الثاني ان الحكم للغالب بعنوانه المعتبر في القسم الثالث الحال السابق على التسمية
اذ لا تانيث حال التسمية والحكم للغالب والحال [illegible] كان الغالب [illegible] صغيرة حكمها
بغير [illegible] الشروط هو [illegible] مذكر بان حكم التانيث بعد تسمية المذكر به وهو يقتضي حقا
التانيث وفي الاقسام الثلاثة لم يبق التانيث وفيه وكذا اثناه [illegible] فان اصلها [illegible]
[illegible] الموضع [illegible] الاشتراك او المجاز كما في الوصف [illegible]
المعرفة بعنوان الاسم المشتمل على التعريف [illegible] المضاف او الجنسية [illegible] ما ذكره
[illegible] لان المراد بالمعرفة [illegible] المعنى المعرف [illegible]

علما

علما والتعريف ليس بعلم الا بعد هذا العلم يجوز ان يكون المراد بعنوان ما ذكرنا [illegible] المراد شرطها العلمية لا يجوز ان
يكون المراد علمية ما فيه التعريف هنا الاوما ابدال بعنوان قوله التانيث شرط العلمية لان التعريف هو [illegible]
[illegible] المضاف اليه اي علمية المونث [illegible] على ان المراد بها علمية معينة وهي علمية ما فيه التانيث [illegible]
[illegible] المضاف اليه [illegible] عن اللام [illegible] المضاف [illegible] بالبناء على الضم [illegible]
[illegible] المراد هنا الاسم [illegible] المضاف اليه [illegible] والكوفيين [illegible]
[illegible] ولم يكن علمية [illegible] اللام [illegible] الى [illegible] ولهذا الاسم [illegible]
ان تكون علمية لام [illegible] المضاف اليه [illegible] شرطها ان تكون علمية المبادر [illegible]
التعريف علما هو غير صحيح للزوم التكرار لفظا [illegible] في الكلام الذي هو طريق البلغاء وانما
قال لفظا لعدم التكرار معنى فيلزم التكرار [illegible] فانه شرط العجمة حيث قال العجمة شرطها ان تكون
علمية [illegible] لا يلزم لزيادة قوله والعجمة [illegible] التكرار لفظا لوجه الزيادة وان شرط العجمة [illegible]
[illegible] المفردات [illegible] التكرار [illegible] في اشتراط العجمة
[illegible] السابقة في المعرفة زيادة [illegible] الاصل [illegible] على الاول
الكل جزء من الجزء والجزء كل [illegible] حصول الجزء في ضمن الكل وفي الثاني حصول الصفة في ضمن الموصوف
والصفة [illegible] من الموصوف [illegible] حصول الكل في ضمن الجزء وعلى تقدير التسمية
حصول الصفة في ضمن الموصوف [illegible] العلم [illegible] العلمية [illegible] العلمية فيه
حصول الجزء في الكل لا حصول الصفة في الموصوف [illegible] العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما مر في العلم
[illegible] والا [illegible] بان [illegible] اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراطها [illegible]

من الامتزاج كونهما على شيء واحد لا [illegible] لا بعد [illegible] العلمية لان [illegible] التي
فان [illegible] العلمية [illegible] بينهما وبين العلمية [illegible] على [illegible] الصفة الاصلية
كما ذهب اليه [illegible] ان العلمية الجنسية كما ذهب اليه البعض [illegible] لا تحقق [illegible] تاكيد
للمعرفة لا المعرفة [illegible] معرفة فيه [illegible] اعتبار سبب العلمية فيه [illegible] لا التعريف بالاضافة
المعنوية او اللام المقدرة فانه لا [illegible] التعريف الذي هو سبب منع الصرف منحصر في العلمية بل التعريف بالاضافة
او اللام ايضا [illegible] المضاف [illegible] اللام المقدرة كما ذهب اليه [illegible] الاصل [illegible]
[illegible] اجمع اجمعهم [illegible] العلمية [illegible] التعريف
[illegible] العام اعني التعريف [illegible] الخاص اعني العلمية [illegible] تحققه في
ضمن العلمية على [illegible] او ثبوته في العلم [illegible] المتعارف [illegible]
[illegible] العلمية [illegible] العلمية [illegible] انما هو باعتبار كونها من التعريف الذي
هو فرع التنكير لا [illegible] الالفاظ المشتركة بين العرب [illegible]
[illegible] انها [illegible] العجمية من هذه الحيثية [illegible]
الحيثية [illegible] اللفظ [illegible] على
البناء [illegible] العجمة [illegible]
[illegible] العجمة في اللفظ الاعجمي في [illegible] الاعجمي الذي كان [illegible] لسان اعجمي [illegible]
[illegible] اللفظ الاعجمي [illegible] العجمة [illegible] في كلام العرب [illegible]
[illegible] العجمة وهما العلمية [illegible] ذلك

بعض

[illegible] كلامهم [illegible] في [illegible] الذي [illegible]
الذي [illegible] بالتذكير [illegible] الاعجمي [illegible] التانيث
[illegible] الاعجمي بالعلمية [illegible] العجمة [illegible] اللفظ العجمي [illegible] الاعجمي [illegible]
[illegible] العجمة [illegible] اللفظ [illegible] الاعجمي [illegible] الاسناد المجازي
في [illegible] الاعجمي فاذا [illegible] مع العلمية [illegible]
[illegible] مع العلمية [illegible] العجمية [illegible] العربية [illegible] الاستعمال وهي [illegible] العلمية
[illegible] اللام والاضافة [illegible] التعريف [illegible] العلمية [illegible] باللام او الاضافة [illegible]
[illegible] اللام والاضافة مع العلمية [illegible] اللام [illegible] الاعلام [illegible]
باعتبار الاصل [illegible] مع العلمية [illegible] اللام والاضافة
[illegible] الاوسط [illegible] العجمة [illegible]
سواء كان [illegible] الاوسط او ساكنة [illegible] على [illegible]
[illegible] التانيث [illegible] الزيادة [illegible]
الاوسط فكذا العجمة [illegible] فاذا كانت العجمة فيها [illegible]
[illegible] الاوسط [illegible] منع الصرف [illegible]
[illegible] القياس [illegible] التانيث والعجمة [illegible]
[illegible] العجمة شرطا [illegible] بالبعض [illegible]
للتانيث والعلمية [illegible] العجمة [illegible] الاوسط [illegible]

التمني لا يعتبر ما لا يمكن ضبطه بل لتقديم اللام على الميم المؤخر كما لم يثبت امتناع صرفه وقد وقع فيه
تامل في التوابع فيه من نوع وشرح الحسنية الزمخشري عدم صرف نوع واكثر النحاة قالوا انا بعد اعتبار جزاله
لأنه لا وسط له المحلة وشرح اثناعشرية الا ليل الثانية وتقدم لجمع تفرعه على اسماء الشرط ما لا
ينبغي ان يكون فيه ما رايتم السجع في شيء من كلامهم عدم انصراف نوع فانه ليس لجملة يشابه لفظ الجمع
والاسماء المشكلة والباء الموحدة بجمع الناس بعلامة تعريفهم على امتناع صرف نحو شرح هذا الجمع من الناس
فان اكثر النحاة ذهبوا الى عدم اعتبار جزء الاوسط في الجمع فامتناع شرح الثانية المعنوي للعهد
لتقدم ذكره بهذا الوصف في قوله ما يقوم مقامه الجمع والفاء الثانية جمع التكسير المراد من الجموع ما فوق
الاحد من حيث انها صيغة مخصوصة من جمع اسم خصوصية خلاف نبا على انه الحي شغل التمني فانه
فلا شغل التمني على حبه في بعض النسخ وعلى فرده شريفه وبعضها على قوله لا جمع حاد وما كانت
والمقابلة المراد بالجمع جمع التكسير فلا انث خارجه بعدله هذا القيد تكلف لعدم سوقها على ان الجمع
في منع الصرف جمع التكسير بعده السالم لانها صيغة جمع جمع باسما فرجع الجمع لا بالوصف على ادم
اما المراد بقوله لانها جمعت في بعض النسخ مرتين انها صيغة جمع الجمع لا يفهم من ظاهر العبارة من كونه تلك
الصيغة مجمعة في بعض النسخ مرتين فانها بالاطلاق بل فالانقد بلانها جمع مفردها فيقول الشارح
والثم المضاف اليه مقامه كما في قوله واسأل القرية اي فالمعنى جمعت صيغة بالجمع مرتين على التجوز وهو
شليل لما بين الاعراب ان قوله بهذا الحي علة ان علة التسمية بصيغة منتهى الجموع ما هو المشار اليه بهذا وهو انما
لا بجمع جمع التكسير مرة اخرى فلا معنى التعليل بقوله لانها جمعت الخ وحاصل التحقيق انه تعليل لما اشار اليه
بقوله بهذا اعلم للتسمية المذكورة يعني انما كان عدم جمعها جمع التكسير مرة اخرى علة لهذه التسمية لانها

فرفعي

في بعض النسخ صيغة الجمع المنتهى يكسرها فصلي انه صيغة انتهى بها الجمع اي فوق الاحد والغرض بغير الانفراد
لا بين الغرض بلغة بالعربية انها والغرض بلوها بلا ايهام الا ليس الغرض على العدد بل على الترتيب ان لا يكون معها
او صغر المقولة صيغة ان صفة لطعة معرفة معرفة المقام كما قد في قوله صاحب المختصر في الفصاحة والمفرد اي الحالة في
المفرد فالاولى ان يكون الحي اي على تقدير ان يكون الحال بمعنى المغني ثم قوله بعدها شيئا حال الوقف وشيئا
ان يجيء المفرد منها الثاني كي الحكم مقيلا بحال الاول وقد علان ومقاد قوله بعدها اسما كما هو خبر اوصفة لحكم الاول
بحالي على فعل محوله سلب يكون المعنى شرط ان يكون بلوها وقيل الاول المتبادر من الفضيلة المطلقة فلا يفيد حكم
على الاول انما حالة الوقف انخفض بقرنيه ثم الاول او لم يقيد على الثاني بحال الوصل انخفض بقرنيه حال
الوقف وليس مقاده الحكم التكيفي حتى يقال انه المراد لا يكون بها اسما فلا حاجة الى التقييد قيد وفي حال البعد
ان جاء اولا اشارة الى انه بمعنى اخر ولقارة في قائم البهيقي القراهة والفرحة والفرجة بسحبانه انثلاث لزمه
دو شدن مستور والبعث منهما انا على ولا شك للفرس فارة وكذلك رأيتهم وجدوا فيقول لا يتغير الحي لانه الصالح
وقضو من الزوال كما في وزنه الفعل فلان عرض وقبل التاء في حد فيه الفعل الاوزنه لا الاسم على ان التاء الحي
فلا يكون التاء في هذا الوزن غير وزنه لان التاء انما يكون الحي كل جمع اقر واحده وعرب كجرب او منسوب باشتق
فانهم لحقوه لتوحيد التاء اما في الاول فلا اختلاف لان الاعجمي في نوع الصرف في قبيه مادة الهرفية كجوالقه
مقيد جاء جمع فشبها بالجمع العربي كما جمعه واما في الثاني فجعلها شاهدة للان في باب النسبة كما ان التاء حيث انها
عبيلان للفرق بين المفرد والجنس كثيرة وقد ناسبت ان يقوم التاء مقام الياء في الجمع في جمع مستغوا او مسمى
الى شعث اسم جلودتا في جمع اشعث فقال اشاعث وايضا يعدم الا الاستعمال الحي يعتري المفرد بغير
تام ويزيد انهم قالوا الحو اخره التاء جلادة ولا بيا بالنسبة اي زيادة هذا القيد معطوفا على قوله

بغيرها فان قلت مدائن لبس صيغة منتهى الجموع على ما تقرر من تقسيم يكون ما بعد الف التكسير فيه اولا بغير اوصف فلث المقصود
حراجي مدائن في مدائن لا للفرق من أنه اذا انث لا ولا اخوه باء النسبة ايضا الثانية يحكم بجمع الالاتصال على باء النسبة
وباء الثانية لثبوت الامراد مع عبرتها كلمة واحدة فلا اعتبر جميعه مدائن على مدائني غير منصرف نحو
نحو كراسي فيه بحث اما ان كل ما يدل على الياء غير لبس للنسبة في شرح الكنز شارح ان الياء في الحكم لا المعنى كرسي ودي
كرسي ونحوي او لفظ الحذف لا الاسلام فيما تنسوبه كما انها باء النسبة واما انا فكلامه قوله ولا باء النسبة
ان لا يكون صيغة الجمع باء النسبة الباقي فكراسي لما لحق الجمع بالفرد لو لم يضع الاعلام المفرد فيه تكون
مفردا له الصابع بان مدائني في مدائني مفرد محض كلمة نسبها اذ كان جمعا المرادع مدائني مقالة الجمع انها
سابقا من باء النسبة وباء الثانية جزء ثالث منها فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة في فرازنة فانه
جمع محض فلا بد من اخراجه فالمراد ان الحصا اخراج مدائن في مدائن عن الحكم ومدائني جمع في الحال وفي الاصل فلا عبث
جمعية كان مدائني غير منصرف لان كلامه الذي يظهر في باء النسبة اي في مدائني محض خشاء فتم الخادم
جمع متنة والاول في مدائني الاول فالاستثناء الاستثناء في طالقا فاضل الهندي عن بعض الشراح انه
يكفي الاما الاستثناء في تعم سوق الاجمال فلا يلزم عدم سوق الكلام منه وانا لم يقل فحوى مع ان الخبر شيء يجب
مطابقته للمبتدا لان المعرفة الحي اي المعرفة في اصطلاح النحاة سابقا سمي الكسر فيه انه لم يعبر فيه معرفة ما
وهما اسما معنا فلا يلزم مطابقة الوالد الحي يعنى ان الكلام على حذف المضاف والمشار اليه بلواهما
او ان المراد الحي بغير المراد من وزنه في وقائه هذا اللفظ فيكون المبتدا مذكرا معنى مؤنثا لفظا
كلمة فيجوز تذكير العائد اليه وهذا هو الحي لان العلوم ونيابة انه هذا اللفظ على الضراعة بالعلمية
لما فرد من ان الالفاظ موضوعة لا لانفسها ومعنا تسميتها شبيها وان خالف فيه السيد قدس سره مثويه

بالتكبير

المناسب الحي كشف ولا سلوك ليسه على ما وهذا يبين ان تنوين التناسب فيما يدخل على غير المنصرف مع عدم ذكر الكتاب
مع انه يجوز الحي جوابه فان معنى يجوز ان لا يكون في وزنه وعبارة المتن منونا مع ان المرجح في الخلاف فالحاصل
مستعملة في معناها مع ان المعنى ذلك تقديره ان اختلاف الكلمة بالتنوين وعدمه لا يوجب الاختلاف في ذاتها
حتى يكون الاول انخصا بها مستعملة في معناها ويجاز ان يتقدم معموله ما اضيف اليه منه وان كان لا يجوز تقديم
معمول المضاف اليه على المضاف اذا كان بمعنى النفي وههنا كذلك اذ ليس المعنى انه غير المنصرف بل انه غير
منصرف من حقيقة تقديم معمول الحي جوابه ما فالمراد من الوجهين في الوصفين مختلفا منها ولو الحي كان يشبه الكلام
فلا يحمد من ايهام ان امتناع صرف الحي لان الحال فيما هو انما قال ايهام لانه اذا ثبت امتناع صرف العلمية
المنافية الجمعية كان ثبوت امتناع صرف في حال التكبير بطريق الاولى لتحقق الجمعية بلامعارض والتقييد
لافادة ان ورود الاشكال على ذلك التقدير على انه خبر مبتدا محذوف الحي اي هو علم ولم يجعل خبر الخصائص
لان الجمعية تقتضي الاطلاق في جماعة غير معينة والعلمية تقتضي خصوصيته الاطلاق على معين كالرجل
فان الاول تقتضي ابهام الذات والعلم يقتضي خصوصية الذات لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية
او اعتبار الجمعية في منع الصرف حتى يلزم مع اعتبار العلمية لعدم كون هذا الحكم مقصودا للنحوي اعتراضه
فانه جوابه نشأ الاشكال ذلك الايهام اي الايهام تقييد الحكم لمنع صرف بحال العلمية وان كانت
منافية العلمية وان كان يمنع بوجودها لان المفهوم الجمعية فقط فلا يلزم من اعتبار الجمعية في حال العلمية
اعتبار المتضادين في حكم واحد كما يلزم في منع صرفها ثم الحي ومن قال الحي قائله الشارح الرضي حيث
قال يصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما اذا سمي جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا وان لم يثبت
امثلة في الواقع فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون الجمعية باقية للعلمية كالاسم بانها

جبلا ف مع العلمية معنى التثنية فهو ان جعلا كثيرا علما سمي بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية

اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والتثنية والجمعية لا صنيع ابهام الى بعض عدم تعيين الجماعة

التي هي الجمع لانه لمعنى الجمعية كان عدم تعيين الذات لازم لمعنى الوصفية فلا جمع تنافيان العلمية

ثم بحث الى بيان لنشأ فلكذا القائل معنى بحثه ان ميجوز ثبابه لمعنى الجمع والعلم بان يبقى معنى العدد فيه كما يجوز ان

يبقى شائبة معنى الوصفية فيه باعتبار معنى الاشتقاق [illegible] شائبة معنى الجمعية والوصفية ببقاء الجمعية

فلا هذا النفع السؤال المذكور في الشرح بقوله فان قلت لا ماخيرا الى لان [illegible] وعلى كون حضاجر جمعا

الملازمة ممنوعة او لانسلم انه لما كانت العلمية وحضاجر [illegible] كان بعد التنكير [illegible] الجمعية

بعد التنكير [illegible] انها اعنى العلمية كما في علما اذا نكر حيث يعتبر بعد الوصفية فيه بعد العلمية

فلا هذا او علا تقدير كونه علا للجنس الضبع منكرا كان او مؤنثا وعلى فنائه من ان [illegible] شامل

للمذكر والمؤنث ولو كان اعتبار الجمعية المطلقة او الاصلية والحالية فلو فاد اشترط ان يكون في الآحاد

الافاد عموم اصلية الجمع الحالية او مذهب الاكثر بغير اي من اللغة وهو الاكثر اما على تقدير الحال والجمع

كما ذكره الاثير او على خف المتأخرين مبتدأ محذوف او هو الجمع او الحال على الحال منه [illegible] اذا كان مرتبا

فانه لا يمكن ان يقال منع صرف الحال على ما ذكره لان كل الاصل لا يمنع كالاصل ابن الموجب تحقق اجواه

فاستبقوا [illegible] كذا في الصحاح حملا على صوابه كما مر اسم بلد لان جميع ما مر [illegible]

ما ورد ان سراويل فان جمعه سيل اخذ على سراويل طرد الباب وان لم يكن فيه شرط من اسباب منع الصرف

ما [illegible] سبيل الاحتمال الآخر على تقدير كون سراويل اعجميا سبب على تقدير كونه مرتبا بالصيغة المعتبرة

لكنه سبيل المنع الصرف على هذا التقدير حيث صح المنع بلزوم ذكره في افراده الجمع ثم [illegible] العجمية اي

فقد

فقد ايضا او الحمل اصفة لسراويل واما الجمع الى جمعا اي جمع سراويل من قطع الخرقة كما قال التقي

حيث قال المبرد هو جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال الشاعر عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف

اذا لم يقع اطلاق السراويل بمعنى قطع الخرقة على الافراد وانما قوله ان يقال انه لا يصح اطلاق سراويل بمعنى قطع

الخرقة على الافراد اثبات كون السراويل منقولا المعنى الجمعي الدال على التعدد الى هذا الجنس من الافراد ولم يذكر

فيه اي عند سراويل معنى لا قطع اصلا لان اطلاق الاذار على اطلاق الخرقة او لم يلاحظ فيه معنى الجمع اصلا حيث لا بد

بعد الاستعمال المقترن حاذ ان يكون [illegible] على هذا الجنس من اطلاق الخرقة لوجود المناسبة المقتضية للنقل

مفردة محققا لا من قطع الاذار ان قيل الى [illegible] ان يقال ان القائل يمكن منقول المعنى

الجمعي الى الجنس [illegible] الجمع لا الاصنف لا اجناس لم يحذف [illegible] فلا يقال رجال الرجل نحو حاء ذلك في الاسم

مكدا في المدينة [illegible] التصاوير انها في الاعلام بالاشخاص كما وقع في شرح الرضي نقل الجمع الى الواحد

جاء في الاعلام الجنسية كحضاجر والعواطات المراد بالاجناس اسماء الاجناس او يان من الاشخاص الاعلام سواء

كان شخصيا او جنسيا او باب المعاني الجنسية اذا التفت حيث هي مع قطع النظر التحقيق في انخاص كلف

اجيب بان ذلك الى عدم نقل الجمع الى الواحد لاجناس انما هو في الجمع الذي ثبت جعليته بان يستعمل في الآحاد

فانهم في معنى الجمع لا في مطلق الجمع الشامل للمحقق والمقدر وجمعيته سراويل مقدرة كعدل عمرو فلا

مهملة ان ما مر هذا الى لا يمنع الا الجمعية ولم يحقق فيه فقد لها اللام لتحرم القاعدة وبان المفرد

الى جمعا فانه يعمل تقديره لا يقال ان سراويل منقول من المعنى الجمعي الى الجنس حتى يلزم نقل الجمع الى الواحد

في الاجناس بل نقول ان سراويل بمعنى الاقطاع على الاذار بناء على ان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع

الملاوة اسم لكل الاقطاع عليه وفيه بحث لان هذا انما يصح اذا كان معنى السراولة مطلق القطعة لا قطعة الخرقة

ان ذلك او ذلك المذكر في الاجزاء الى لانه ان صح التوصيف بصح التعبير لان لفظ او في الاول مع الفاء فيه

الى ان اسم بانه فقد عموم الوقوع وفي الثاني الى او لفظ او في الثاني مع الفاء قبل [illegible]

على ان استعمال المشكل والمغلوب لمن يميز مسلك الوقوع المشاكلة هو التعبير عن الشي بلفظ غيره لوقوعه في صحبته

وفي مسألة كلام مع انه لاشبهة في استعمال [illegible] الحسنة الى بانه مع [illegible] لا كثر اهنا

بثانية فان [illegible] ان يحكم لها ثم المقيس سراويل على فاعلة في الجمع مفرد وهو سراويل على اشياء

الى [illegible] الاعتبار بوزنه العرفي فان حيل بها منه في جمعيته او لانه الى [illegible] ان يمنع بان سراويل

[illegible] نادر لم يجيء [illegible] الكلام [illegible] المصابيح في العربية [illegible]

مع انه على تقدير الجمعية [illegible] لا اشكال فيه [illegible] وكذا [illegible] على جمع منقوص

حال الرفع والجر مفرد غير منصرف [illegible] الجر بحذف الياء والتعويض التنوين

كقاض اذا سمي به امرأة في نحو جاءتني قاض فانه غير منصرف للعلمية والتأنيث واصله قاضي بالرفع والتنوين

بناء على ان الاصل في الاسم التمكن فحذفت الضمة للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار قاض فلما

اسقط عنه التنوين العرفي لكونه غير منصرف رجع الياء المحذوفة وحركتها التنوين للاستثقال المكسر

ما قبلها فقال مع كونه مستقلا معنى للعوض فصار قاضي وكذا حالة الجر وكذا اصله اصلا فانه

منه منصرف لوجود العلمية والوصفية [illegible] قاضي عطفه على منقوص فانه لا يجب

عند الاخفش ولا يحل التنوين كما على فان اصله على ابدال الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم اسقط

عند منع الصرف وابقى الالف على حالها لخفتها [illegible] وحذف التنوين الصرف عنه

عوض عن الياء الحركة التنوين وسد الباب عن عدم الياء بعد حذف تنوين الصرف كما في الالف بعدها

منقوص

منصرف الى فان الاصل حالة الرفع والجر حذف المنقوص لعدم المضاف اليه مقامه واما المراد المعوض عنه

جوار في حالة الرفع والجر لان الاعلال المتعلق الى معنى نقله جوهر الكلمة لان الاعلال سواء كان الحذف او

او التسكين يحصل به التغيير في جوهر الكلمة وليس معناه ان الاعلال يتعلق بالكلمة في ذاتها من حيث انه اعلال

جوار لكن الكلمة بسبب نقل الحركة بالعامل سيبقى في الاعتبار مقدما على منع الصرف حيث يتقدم به سبب

على انه غير منصرف وبان المحذوف بمنزلة المقدر سواء كان التنوين عوض الياء كما هو المشهور عن سيبويه والخليل

فالعوض التنوين عوض عن الياء او عن الحركة كما هو الاحد والانسب بالقياس لانه اذا كان خلف الياء لا يقبل التنوين

بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف يجيء التنوين كما في الياء والمقصود الاصل يحب ان يكون منه لما ذكره

بعض الشروح ان يجيء كلا اي يجيء الاعلال مقدما على منع الصرف على التقديرين لوجب الفتح في حالة الجر

منع الصرف يقتضي سقوط التنوين والكسر في كل حالة النصب [illegible] اي القول في رفع هذا الاعتراض بان الفتحة

في جوار في حالة الجر [illegible] الكسر لانه غير المنصرف بعد ان يثقل على الياء كالكسرة في حذف التحقيق فصار

جواري ثم عوض عن الكسرة المحذوفة التنوين لتخفيف الثقل بحذف الياء الساكنة فان الياء المكسور ما قبلها

ثقيل جدا بسبب لان الثقل انما هو في الكسرة والضمة لا في الفتحة التي في حكمها لكون الى الاستدراك عن

التعميم المذكور بقوله سواء كان عوض عن الياء او عن الحركة او هذا التعميم غير صحيح لان القائل بعوضية الحركة هو المبرد

وهو يقول بتقديم منع الصرف على الاعلال كما ذكره الشيخ الرضي والجواب انه حمل القول بالتعويض عن الحركة على المبرد

لا ينفي كونه قائلا مقتفيا على القول بتقديم الاعلال على منع الصرف ثم جواري باثبات الياء الساكنة مع

التنوين لتخفيف الى التعويض التنوين عن الحركة لتجمع الساكنان الياء والتنوين فحذف الثقل بحذف الياء لا

لالتقاء الساكنين مع انه يتبعه الياء كان الاعلال [illegible] الحياء [illegible] التنوين [illegible]

الیاء كالصفة واجتمع الیاءان فادغمت احدیهما فی الاخری فصار مواخذ بالتشدید حذفت الیاء الاولی فی الغنی وربما
[illegible] التشدید فی المرخم او حذف الیاء بعد القلب او قلبها الفا فی غیر النداء لکن الحذف فی الفواصل والقوافی لیس الا
لانه [illegible] فیهما یجوز ان یقال حذفت الیاء الاولی اکتفاء بالکسرة ویجوز ان یقال قلبت الیاء الثانیة الفا لکن
لما کان الحذف اکثر اختاره المحشی [illegible] الیاء [illegible] حیث جعله [illegible] لو مطلق الترکیب [illegible]
الموجب مطلق الترکیب حتی یرد انه غیر جامع لخروج الترکیب الاسنادیة والاضافیة والتوصیفیة ما لم یعرض کالکلمة
واحدة بل المعرف [illegible] اذا کان المعرف الترکیب الذی یوجب فی الاسماء فلا یحتاج الی جعل التعریف لعدم کونها
مرادا او المعرف [illegible] اذا کان المعرف الترکیب الذی یوجب فی الاسماء ولم یسلم ان الاولی الحمل علی العلمیة
شرط التحقق الترکیب بثبوتها فلا یتحقق وجهه عند اهل العلم لا لاشتراطه الی العلمیة فیفید انه باشتراط
حتی یتحقق وجهه لا بد فیها ان ذلک اعتبار الی اعتراه هذه القیود الثلاثة العدمیة [illegible] الاقدام
فی انه الترکیب لو یؤثر فی منع الصرف بدونها فاعتبار احدها اعنی علم حرفیة جزء فی مفهوم الترکیب عدم
اعتبار الاخیرین فی مفهومه وجعل شرطا تاثیره فی منع الصرف تحکم اعنی حکم من غیر دلیل فارق بینها
[illegible] انه لا یدخل فی الترکیب الذی احد جزئیه حرف اثر فی اللفظ اعراب الجمع [illegible]
جزء واحد لم یعد ذلک الترکیب من جنس الترکیب الذی کان منافیا واخرج من مفهوم لعدم مناسبته له
لکن ما اخرج سببا لا سیما فی هذا الترکیب بخلاف الترکیب الاسنادی والاضافی فان لهما تاثیرا فی اللفظ
من البناء واخراج المضاف الی [illegible] فعده من جنس الترکیب الذی کان منافیا لمناسبته ایاه فی انه
ما خرج بالاشتراط وکلام [illegible] دفع توهم ان یقال کان علی الشارح ان یقول من غیر فعلیة الجزء
شرط لان هذا الترکیب [illegible] مؤثر فی منع الصرف اما التحقق الی اذا اجتمع الترکیب مع سبب اخر غیر

مشروطا بالعلمیة ثم ان ظاهر [illegible] للمتعلمین [illegible] علی استقلال کل منهما فی العلمیة
ای اللزوم الی او لیس المراد بالعلمیة معناه المتبادر [illegible] بل [illegible] الترکیب [illegible] الا
الملابسة ای لا یجعل البناء للسببیة اذ الاضافة والاسناد لیس سببا لمعرفة الکلمتین کالکلمة الواحدة فی الرفع
الثانی نعم انه لا یوجب صحة وضع المرکب علی هذه الهیئة [illegible] اولا اشتراط المذکور تمام
لان الی [illegible] اشارة الی ان دلیل الشارح لانه انما یدل علی ان المرکب الاضافی والاسنادی لا یکون منع صرفه قطعا
الی الوضع العلمی الطاری فقلنا المرکب الی بخلاف ما نحن فیه فانه غیر منصرف لما ثبت الحکم العلمیة [illegible]
لان علمیة [illegible] اعرابا المعین کما فی المضاف الیه فی عبد الله او اعرابا المطلق کما فی المضاف [illegible]
الجزئین کما فی حسن وجهه [illegible] باعتبار المنفصل [illegible]
منفصلا ومعناها الی اعتبار الوضع الطاری بالنقل لما عرفت فی الشرح من ان الاضافة تجعل الثانی
منصرفا [illegible] فلا اثر فی منع صرفه یلزم اجتماع المتنافیین لانه مشغول بالاعراب الحکائی فی خلاف
تعلیل لعدم [illegible] الترکیب علی العلمیة [illegible] فالوهم انه یجوز ان یکون
[illegible] المضاف [illegible] المضاف الیه فی حکم کلمة واحدة ولذا یکتب المضاف [illegible]
الیه فلا یجوز الفصل بینهما [illegible] عند جماعة منهم [illegible] هذه الحاشیة [illegible] قبیل
المبنیات المتقدم علی سؤال المعلول بیان المرکب الاسنادی فیرد علیه انه مخالف لما [illegible] الشیخ الرضی من
فی بحث المرکبات من ان المرکب الاسنادی [illegible] العلمیة فلان الاعراب والبناء من
[illegible] الکلام [illegible] العلمیة [illegible] اللفظ [illegible]
حرف الاخیر بالحرکة التی کانت علیه اعرابیا او بناء [illegible] فلا یرد قوله الخ

فانهم [illegible] المبنیات علی ان المصنف فلا تم التعلیل [illegible] ان یکون مراده [illegible] المبنیات [illegible] حیث عده
[illegible] کما یدل علیه الدلیل الذی ذکره بیان لا یمکن بناء کلام المحشی علیه لانه جعله [illegible] المعربات
المحکیة منصرف لانه عندهم [illegible] المبنیات [illegible] لکونه حکایا [illegible]
من قبیل المبنیات المذکور فی الجواب المعلق [illegible] سیبویه [illegible] علی قوله [illegible] من سهو الکاتب [illegible]
یکون من قبیل المبنیات عند جماعة منهم المصنف [illegible] اما الجزء الاول [illegible] کالکلمة بالترکیب واما
الجزء الثانی فلتضمنه الحرف والمراعاة الاصل لکونه مبنیا قبل الترکیب [illegible] المصنف [illegible] الثانی
[illegible] ان یکون بالفعل [illegible] الاصل [illegible] الاعراب الجزء الثانی [illegible] الاول علی [illegible]
نظیر [illegible] الجملتین کما هو [illegible] الجزء الثانی مبنیا قبل الترکیب [illegible]
سیبویه فانه مبنی علی الاصح مع عدم تضمنه [illegible] بناء [illegible] فیما سیاتی [illegible]
الاشارة فلا حاجة [illegible] بناء [illegible] سیبویه [illegible] بناء [illegible]
منه من قبیل الاسناد [illegible] من قبیل المعربات الحکمیة منصرف فلا یتوجه علی [illegible] لان المرکب الا
سنادی [illegible] علی ما کان حال قبل العلمیة [illegible]
لا لفظا ولا تقدیرا [illegible]
نفسه والمرکب الذی الجزء الثانی منه صوت او متضمن للحرف معرب [illegible] غیر المنصرف او باضافة [illegible]
[illegible] فی شرح التسهیل [illegible]
اعرابه [illegible] والثانیة اضافة [illegible] والثالثة ان یبنی [illegible]
القسم الثانی ما ختم بویه [illegible]

منصرف فیقول قام سیبویه ورایت سیبویه ومررت بسیبویه [illegible] کان [illegible]
کان قیاسا [illegible] لانه اسم صوت [illegible] وفی [illegible] العلمیة [illegible] الجزء
الاخیر قبل الترکیب سبب البناء [illegible] کان [illegible] الجزء الاخیر علی بنائه [illegible] اعرابا

ولا دفع ابن الحاجب ايضا بان [illegible] ذهب بعضهم الا ان خمسة عشر علما وكذا سيبويه غير منصرف للعلمية والتركيب

وباحر هنا ذلك ظهر به بيان المحشي فاعرفه ولا تكن من القاصرين حاجب الاعتراض الثالث بقوله فان قلت كان [illegible]

وهو ان المصنف [illegible] البعض عدم صرف نحو خمسة عشر سيبويه فلذا لم يخرجها الا [illegible] كلام في شرح المفصل [illegible]

قال التركيب الذي يعتبر في منع الصرف [illegible] باضافة ولا اسناد كمعدي كرب وبعلبك [illegible] لا مع العلمية [illegible]

من هذا الباب [illegible] العلمية واما نحو خمسة عشر سيبويه اذا سمي بها البناء [illegible] على حاله

بل من نظائر [illegible] عبادة التشبيه [illegible] لكن تركيب قبل العلمية بناء على وجه [illegible]

منه [illegible] بل غيره [illegible] التركيب [illegible] قبل العلمية [illegible] فانتفت الحكاية

العلمية [illegible] على الاتحاد [illegible] الخليقة [illegible] غير [illegible]

[illegible] الواو بمعنى [illegible] الجمع فلا [illegible] الالف والنون ان كانا في اسم اجتماعا فيه

[illegible] على الحكم على الجمع [illegible]

[illegible] في المعطوف بالواو [illegible] الفهم وجمع [illegible] بالفعل [illegible]

فانها [illegible] فلو [illegible] الا اصالة التي [illegible] ذكر الزيادة [illegible]

وكذا من ذكر منع الصرف [illegible] بفتح الخاء المهملة [illegible] المهملة [illegible]

[illegible] كذا في الصحاح [illegible]

[illegible] بالنسبة [illegible] العلمية [illegible]

[illegible] فهو [illegible] عطف [illegible]

[illegible] عطفا على قوله [illegible] الوزن [illegible]

الوجه

الوجه [illegible] الثالث مع [illegible] الوجه [illegible] في الصفة باختلاف حركة الفاء وعدم [illegible]

[illegible] عن الثاني [illegible] كالالف والنون [illegible] الاصالة [illegible]

[illegible] جهة الفرعية التي [illegible] الفرعية [illegible] الضعف

بزيادة [illegible] التثنية [illegible] الالف والنون بزيادة [illegible] التثنية [illegible]

[illegible] الفرعية [illegible] لعدم منع [illegible] الفرعية التي في التثنية بالقياس الى

المفرد [illegible] علامة التثنية [illegible] الفرعية [illegible] بزيادة

علامة التثنية [illegible] الضعف [illegible]

[illegible] الالف والنون [illegible] الاسم [illegible]

منع [illegible] علامة التذكير [illegible]

[illegible] التانيث [illegible] الالف والنون للتذكير [illegible] العلم

او الصفة [illegible] على المشابهة [illegible]

التانيث [illegible] الالف والنون اللتين هما في منع المنصرف [illegible]

[illegible] التانيث للتذكير [illegible] الالف والنون [illegible] الاسم المقابل [illegible]

[illegible] في هذا المقام [illegible] المقابل [illegible] الفعل [illegible]

[illegible] الاسم [illegible] جميع تلك المعاني [illegible]

[illegible] تلك المعاني [illegible] الفعل [illegible]

[illegible] الالف والنون [illegible] منع [illegible] الاسم المقابل للفعل

والوصف [illegible] تلك المعاني فانا [illegible]

بالحصر [illegible] الاسم [illegible] الصفة [illegible]

الى اشارة بقوله فان الاسم المقابل للوصف والفعل [illegible] والمراد ههنا هو هذا المعنى [illegible]

والجواب [illegible] على تلك الا [illegible] شارح [illegible]

قوله والمراد ههنا ان المراد [illegible] الالف والنون [illegible] كلام النحاة هو هذا المعنى [illegible]

للصفة فلذا اراد [illegible] والاسم المقابل للقب والكنية [illegible] العلم [illegible]

والمقابل للمهمل كما في قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها [illegible] الالفاظ [illegible] والمقابل [illegible]

الظرفية [illegible] على [illegible] الى اسماء [illegible] في قوله تعالى

[illegible] سالة [illegible] المعنى [illegible] كما [illegible]

[illegible] الاجتماع [illegible] الشروط [illegible]

شروط الاسباب عن [illegible] اعتبار الوحدة والتعدد في شيء واحد [illegible]

[illegible] الجمع [illegible] المتنافيين [illegible]

[illegible] مع التاء [illegible]

[illegible] كسكران [illegible] عطف [illegible] على [illegible]

كان [illegible] على [illegible] الشرطية [illegible] على شرطه وهو تقديم المجرور

لان مجيء الجار والمجرور [illegible] على [illegible] بعادة الجار [illegible] الشرط [illegible]

[illegible] الجار الثاني كالعدم [illegible] المعنى [illegible] الجار الثاني [illegible]

[illegible]

في الماد [illegible] ثم [illegible] هذا المحدد [illegible] كان [illegible] الشرط والمبتدا [illegible]

على ما [illegible] عطف الشرطية على الشرطية فالواجب على المحشي ان يقول [illegible] الشرط [illegible] الطبيعة [illegible]

كالالف والنون [illegible] مفهوم كلي بل [illegible] الالف والنون [illegible]

صفة الافراد [illegible] للتشريع [illegible] الالف والنون [illegible]

ما [illegible] في الاسم والثاني ما [illegible] في الصفة والاختلاف فيما [illegible] التانيث [illegible]

ما [illegible] في الاسم [illegible] العلمية [illegible] الصفة عند الاكثر من اهل اللغة [illegible]

[illegible] بني اسد [illegible]

[illegible] هذا [illegible] منع الصرف [illegible] المراد [illegible]

[illegible] ما في التانيث [illegible]

[illegible] القياس [illegible]

[illegible] التانيث [illegible]

[illegible] منع الصرف [illegible] التانيث بالالف [illegible] منع الصرف [illegible] التانيث [illegible]

[illegible] التانيث [illegible] الالف والنون [illegible] الاسم [illegible]

العلمية [illegible] الفعل [illegible]

[illegible] الاسم [illegible] الفعل [illegible]

[illegible] الفعل [illegible] وزن الفعل [illegible]

اختصاص بالفعل [illegible] الاسم [illegible] للفعل [illegible] الفعل [illegible]

بالمعنى الإضافي صفة الفعل لا يتغير الفعل بأنه منقول في الاصطلاح من نقل المعنى الكلي إلا أن محله في الفعل الصحيح

مقدر للاسم محمولة على النسبة بجامع شائعا كما في قولهم زيد أفضل من عمرو إلا زيادة النسبة إنما بالإفضالون

بالاشتقاق ومنهما لا محل له لا للإضافة ومعنا والإلحاق لا يكون لفظ شرط مسنده إلا أن يكون إن كان

وزن الفعل المختص به أو يكون في أوله زيادة فإنه زيادة النسبة لما كانت أخفة في مفهوم وزن الفعل كما

مر وإن نقص حالها إلى البادئ معه لا اشتراط ولك أن تحمل عليها أو تحمل الإضافة على زيادة النسبة

على شرط العقود أو أنه لا يختص الوزن الذي له زيادة نسبة إلى الفعل الأول في هذه الجملة الصحيحة

لا على الاشتراط أو جملة مشروطا في ثانيه بواحد لا من حيث بدء عدم كونه مؤنثا بتغير وهذا الكلام

مبني على تسليم أنه لا يكون لوزن الفعل بهذا المعنى في سوى الشهرة للتكميد به وأما على أن ذلك مختص ثم

أخر لرواية يكون حالة النسبة مطلقا في الغلبة كما يجيء في كلام نجم الدين على الاشتراط أيضا كما في قوله

المعرفة شرطها أن تكون علمية لأن التأنيث اللفظي أو المعنوي تحل عليها بحالها أن سببيه أسباب منع الصرف

ليست إلا للفرعية كما عرفت ولا فرعية إلا فيما في الوزن الذي له زيادة أخص الموازين أو أبيات وغير

ما يحمل فلا سبيل له والضمير راجع إلى أحدهما من قطبها بهي المتضمن وهو يكون البناء والقلاع على الأصح

عليه كما هو لاستعمال الأفاضل أو الفكر إلى الضمير المجرور راجع إلى الوزن وضمير مختص إلى الفعل ليكون

البناء والقلاع على المفهوم كما هو شأن في الكثير المشهور والأمر بالواو والمهملة والخوع بالمعجمة وأو خج

في النهاية للجوهري من الأعراب يعني الإتيان في الإضاح منسوب إلى الصفة أو الوجه بأبائهم أو نحوهم

من ينوبه للإلحاق المنقول عنه من حيث التنوين بالألف والتضاد المعجمة للجمع فيه نظر في الصحاح من

الأصمعي في المعنى للكثرة الجيدة ثم قال حتم على وزنه يقال اسم عمرو بن تميم وبني تميم وقد غلب على القبيلة أي غيره

انهم إنما منعوا لكثرته في الحسم وهو للمنع من أجبه إلا فعال دون الأسماء وحم الحبا اسم الماء في شمس العلوم الحقم الأكل

الجمع لأنها أن الترابع في تمام الحديث أنه نهى عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال وشبه التجا السود من قوله ابنك

كذا وقال فلان كذا وبنا بهما على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير والإعراب على أنهما جريا مجرى الأسماء خاليين عن

الضمير أو حال حرف المولف عليهما في قوله لا يعرف القائل في القبيل الكاف أي من يعطيهم القائل الابتداء والقبيل الجواب

منقول عنه إذ من والمجهول بمعنى أسرع والتغير بضم الفاء وكسر العين للدلالة على العلمية فإنه نقل

معنى الفعل في الأصل بفتح الواو وسكون العين تركيبه والرابع بعض الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم

اسم لكسر الهمزة وسكون الياء المهملة المطلق ذهب بعض النحويين في نحو جبل أو عضد أو كتف وجعفر وحاتم أعلاما

إذا كان منقولا عن الوزن المشترك بين الاسم والفعل أنها لم تمنع الصرف إذا ثبت كونه منقولا في الكلام

من الفعل ولم يستعمل على هذه الاسم وإنشاء لها ولا كون وزن جاد منقولا من الفعل الماضي وجلا وفيه أن الحكم

الملازمة المذكورة إذ قيل لم لا يجوز وجوده فيهم فيكون حملا أحكيه أو غير محكية للعدم التقريب بسبب وزنه

الفعل والعلمية مضي بالتركيب بعد منقولا تحكي مع الضمير مبنا على أن الفعل المنقول إلى العلمية إذا تجرد عن ضميره فاعله

وجعل الجملة فإنه يحكي ولا تحكيه حكم المفرد في الإعراب وعدمه أو انكشف لي من إشارة إلى أن جاء لسعاله

إلا وصفها بأنها مع تنزه هو القصير ووضع الثنايا إذ كان صفا لا مع وحظه على أن جلا فيها منقول

المنح العامة فروقي أو نقيب أو غلبه حد الوزن في الفعل بمعنى أن يكون في الفعل أكثر منه في الاسم في المتنع

من أنها الوزن به الفعل فتضاف إلى الفعل إذ لو غلب الوزن في الفعل بمعنى أن يكون في الأسماء أو شاعت فيه لكانت من

الفعل لم يكن إنما الوزن به الفعل مع أنه غالب في الأفعال لأن باب المفاعلة أكثر من المجموع ولم يوجد إلا

في الصواب ولم يوجد في الأسماء إلا قليلا معدودة كما في اللباب ليتخلف فيه نحو طابع وقالب بفتح عينهما قال الكرماني

الفاعل كثيرا ما يجيء في الاسم للآلة التي يفعل بها الشيء كالطابع والخاتم والقالب وسام بالسين المهملتين

زيادة مؤنثة بالنسبة إلى الأفعال المضمرة فإنه مع أنه يمنع لفظا ولعلها في الأفعال ثم لا يختلف ما قالوا فإنه مؤنثة

تمنع جميع الأسماء والأفعال لوجوده في العلم إلا هنا ليس في الأفعال أو في الأسماء لأن الفاعل الذي فيه زيادة المختص

وإن لم يكن في هذا القسم من وزن الفعل لكونه لم يمر في القسم لا أولوية العلم بالاختصاص موقوف على تتبع مواد الأ

فعال والأسماء كلها لعله لم يجده بعض أهل اللغة لم يجد فيه الاختصاص لم يقر لما ذكره عن ابن عصفور ولا يخالف

المختص بزيادة المذكورة أنها كغيرها من الأوزان التي لا مرجح له في القسم الثاني لوجدانه زيادة مؤنثة من غير تقدم الحذف

إلا أن هذا الوزن الذي استدل على تجويزه النحاة بأن أشيار الغلبة لا يلزم تحقيق الترجيح زيادة

اختصاص بما طابق برسمه إضافة الزيادة وجعل منشأ الاختصاص والغلبة حتى يظهر وجه أو وجه

ذلك الوزن في الاسم فإن الوزن المشترك أو غير لعله لا يمنع عن الصرف زيادة التي أو سكنا أنه لا يتم في زيادة

الارتباط لكثير غير مختص في الاختصاص والغلبة لجواز أن يكون وجه لم يذكره من زيادة ونحو الحروف مطردة في الأفعال

دون الأسماء وكون زيادتها في الأفعال لمعنى بخلاف زيادتها في الأسماء فإنها قد تخرج المعنى كما مر وقد يكون لا لمعنى

كما ينبغي على الفعل الأفعال المشرفة أعظمهم أفعال المدح والذم واجتماعها في بنيته فيكون حيث اختصاصها

لاحتياجها إلى اشتراط عدم قبول التاء مع حيث إن وزنها زيادة كزيادة الفعل احتياجا إلى الوجه لا اشتراط

فإنه لأن المختص ما ولها زيادة كزيادة الفعل لا احتياج إلى اشتراط عدم قبول التاء فلذلك بعد التاء قدس

سره والمنع لغير بعده على أن لو أراد المختص من حيث إنه لا احتياج إلى اشتراط المذكور فممنوع وإن أراد أنه من حيث

الاختصاص لا احتياج فيه نظر وأشار في الجمع جملة المعترضة بينه وما طرف عليه جاء بيتا لو معدد وقال وزن الفعل

مختص بالفعل المجرد أو شبه الماضي والمبني للجمع أو غيره والمبدو به الفعل معناه الإضافة حتى يدل في قول المصنف زيادة

كزيادة الفعل تشبيه الشيء بنفسه فإن ما في أول الفعل زيادة الفعل لا زيادة تشبيهها بها وقد تكون إلى الوزن إجراء الضمير

على الظاهر ومن الظاهر على الصحيح فإن الزيادة وصف حاصل في أول الجملة وجعله حاصلا في أول الوزن فيجوز

إلى الوزن يكون للطرفية على الحقيقة ووقع اللفظ عن الظاهر لأن الصفة التي هي الزيادة صفة للحرف لا

للوزن صفة نسبة الحروف فيها بوجوه السواد في الجسم وتصحيح نسبة العام إلى الخاص ويقال تشبيهها اشتمال المفهوم

العام باشتمال الظرف على المظروف وبالعكس إذ يصح نسبة الخاص إلى العام بلحظ تشبيها الشمول العام للخاص

صفة إشمول الظرف للمظروف والمراد المراد بعنوان كلام على حذف المضاف لم يقل وكونه سببا للمنع

الصرف لعلم لزوم ذلك إلا بعد الإفادة لا كثرة الاستعمال أو الراوي فكذا لولا الإضمار فيه مع بقاء الترفي

الزائدة لأنه لحفظ وزن الفعل ويدل عليه قوله حاء بهم أو خشي منهم من منع الوزن والعلمية التي في الكسرة بحل

بالمجرور نطقا بأنه في حال في أداء يجيء بحركات منصرفا لعدم بقاء الزيادة المعتبرة حال التغير الذي له الحال

من المضاف إليه جارية إذ يكون إنما المضاف إليه مقام المضاف كما في قوله تعالى واتبع ملة إبراهيم حنيفا

كأنه أراد الذي بناء على أن المطلوب تعرف الحال فلم يرد النقض بأربع في قوله فإنه قابل للتاء حيث يصح أن يقع

لا بعدها على أنهم قد قيل المذكر والمؤنث بالتاء ثم اعلم أن قوله مانعا للتاء الذي يمنع من الصرف كما في عداد

ورود النقض بأربع لأنه قابل للتاء باعتبار الوضع الحادث بعد اتفاق باعتبار الوضع الكلي وهو هذا الاعتبار

للتاء لأن التاء في الرابع مستوية فلا تضر قولهم فيها واستدل بقولهم بأربع البرجا فإنما التعذر الفعل فأربع

قولنا مررت بنسوة أربع مخفوضة لأن المجرور يعلم الجمع لها وإنما قيل لا تقل ولو كان لا يكون ما ينصرف

أن أربع إذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه إلى تقييد بعدم قبول التاء بهذا فيبقى الاعتراض

إنه لا يقبل التاء أصلا فيمنع أو إنه لا يقبل التاء باعتبار أصله يمنع منه لا مقابلة لكون الذم

منه ان يكون القيد الثاني معتبرا اولا فعدم الاحتياج اليه مع اعتبار الثاني او عدم الاحتياج اليه مطلقا في
حال وجود الشرط الذي يعتبر قوله [illegible] امتنع [illegible] لاجل تحقق شرط تاثيره [illegible] الفعل في منع الفرق امتنع [illegible]
وفيه ذلك حال وجود الشرط على ان وجود الشرط [illegible] ما هو شرط التاثير السبب في منع الفرق في الحقيقة شرط لامتناع
مرفوع [illegible] السبب او بالشرط ما [illegible] عليه المشروط [illegible] موثرا فيه [illegible] وما قبله الشرط
النحوي [illegible] الحكم لا انه امارة لثبوت الحكم [illegible] يعرف [illegible] ثبوت الحكم ففيه ان المعنى المستفاد للشرط النحوي [illegible]
بعد حروف الشرط [illegible] هنا مقصود [illegible] معنى [illegible] بيان [illegible] تحققه [illegible] شرط هذا
المشروط [illegible] اشتراط هذا الشرط [illegible] وجود الشرط على الحكم بامتناع [illegible] الحكم باحد [illegible]
الامتناع [illegible] اتحاده [illegible] السببين [illegible] حكم [illegible] الاختلاف المذكور مع الاتحاد في السببين [illegible]
من الاشتراط المذكور [illegible] بعدما [illegible] الجمهور [illegible] تاثير العلمية في السببية المحضة والسببية مع شرطية
مذهب الجمهور [illegible] الثاني [illegible] الشرطية المحضة [illegible] تاثير [illegible]
[illegible] الالف والنون [illegible] المتحقق [illegible] الالف الممدودة القائمة مقام السببين [illegible]
[illegible] صاحب [illegible] الثاني [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] الجماعة [illegible] ظاهر [illegible] الالتزام [illegible] الجمع
والف التانيث [illegible] العلمية [illegible] لا تجامع الوصف [illegible] التانيث
[illegible] والتركيب [illegible] الالف والنون [illegible] انها تجامع ما هو شرط فيه [illegible] العدل [illegible] العدل
[illegible] شرائط [illegible] العدل [illegible] العدل [illegible] انهما مستقلتان [illegible]
موثرة [illegible] شرط فيه [illegible] اي [illegible]

المستثنى

المستثنى منه للمقيد بعد تقييده بالاستثناء الاول والمستثنى منه المقيد لفظة [illegible] المستثنى منه لفظا
[illegible] ثم المستثنى منه [illegible] المعنوية [illegible] شرط [illegible]
الفعل [illegible] المستثنى من [illegible] الاولين [illegible] الثاني من [illegible]
[illegible] العطف [illegible]
[illegible] الثاني [illegible] الفعل [illegible] الاطلاق [illegible]
[illegible] شرطا فيه [illegible] المستثنى [illegible] استثناء [illegible] الفصل [illegible]
الفعل المستثنى [illegible] تاثير العلمية [illegible] تاثيرها في العطف [illegible] شرط [illegible]
مع الشرطية [illegible] العطف [illegible] السببية المحضة [illegible] الاسلوب [illegible] الكلام
[illegible] الفعل [illegible] البلاغة
انفق النحاة [illegible] المقام [illegible] الاشارة [illegible] الجامع [illegible]
[illegible] اتفق [illegible] المعدول [illegible]
[illegible] العلمية [illegible] التاثير [illegible]
[illegible] مذهب اكثر النحاة [illegible] هذا [illegible] تاثير العلمية [illegible] العلمية [illegible]
[illegible] العلمية [illegible] موثرة
[illegible] العلمية [illegible] الاصلي [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] العلمية [illegible] موثرة [illegible] لكان الاختلاف
[illegible] كما ذكرت [illegible]

واعترض [illegible] مع ان [illegible] العلمية بالعدل [illegible] الاصلي [illegible]
[illegible] الاسماء [illegible] العدل [illegible] الوصف الاصلي [illegible]
[illegible] للعدل [illegible] العلمية [illegible] مستقلتان [illegible]
معارضة [illegible] الحكم [illegible] السبب [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible] المستثنى [illegible] المفهوم [illegible]
[illegible] الحكم [illegible]
[illegible] السبب [illegible] المفهوم [illegible] المستثنى
[illegible] المستثنى [illegible] العام [illegible]
[illegible] الثاني [illegible] التمثيل [illegible]
[illegible] الجامع [illegible]
[illegible] متضادان [illegible] الاصول [illegible]
[illegible] كلمة التوحيد [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] المعبود [illegible]
[illegible] التانيث [illegible] العجمة [illegible]
[illegible] الجواب الاول [illegible]
العدل [illegible] العلمية [illegible]
[illegible] العلمية [illegible] المخالف [illegible]

للقاعدة

للقاعدة الحقيقية [illegible] المصنف [illegible] العلمية موثرة [illegible] والشارح [illegible] العطف
على جعل [illegible] شرط [illegible] المفعول [illegible] الجمهور [illegible] فاعله [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] القول [illegible] نصب [illegible]
[illegible] الاصلية [illegible] الصفة الاصلية [illegible] سيبويه
[illegible] الاخفش [illegible] سيبويه [illegible] الاصلية [illegible] الوجوه المذكورة
[illegible] هذا [illegible]
[illegible] مذهب سيبويه [illegible] العلمية [illegible] ثلث [illegible]
[illegible] الوصف الاصلي مع العدل [illegible] الباب [illegible]
[illegible] الوصف [illegible] العدل [illegible] التسمية [illegible] التنكير [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible] المنكر [illegible] اللفظية [illegible]
[illegible] الوصف [illegible] العلمية [illegible]
[illegible] الحقا [illegible]
[illegible] معنى الوصف [illegible]
[illegible] معنى الصفة الاصلية [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] الاعلام [illegible]
[illegible] المعنى الاصلي [illegible]

عاش زمانا طويلا ولم يعتبر معناها الاصلي في حال العلمية وانما قال لا انه لبيان بعض الاعلام بلى فتلك واما القياس
فهو على منع الصرف فلا خلاف في انه الحكم وذلك نظرا لاعتبار الوصف الاصلي لكنه على خلاف القياس عند الاخفش فكل
هذا القياس عند سيبويه [illegible] كونه موجبا [illegible] الا ان [illegible] للزوم لا للزوم فان ملزم
اللزوم اعتباره الوصف الاصلي في العلم يعني انه ان اراد [illegible] في تعليل التشبه التضاد [illegible] فان العلم الى اشارة الى
الامرين احدهما انه اراد المصنف بالتضاد التقابل لا ان الخصوص مع العموم ههنا يغني التعيين وعدمه وهما ليسا بوجه
تقابل [illegible] التضاد بينهما وثانيهما انه لم يرد التقابل بالذات لانه تثبت التضاد بين العلمية والوصفية باعتبار كون
موقعهما امر العلم والوصف [illegible] المدلول لعدم التعيين اللذين هما صفات معانيهما او في شان الخ
يعني الكلام على حذف المضاف اذ ليس الحكم حاصلا في حال ثم معنا تحقيقا فالمراد بطريق حكم واحد واحد بالتخصيص
كما هو المتبادر فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الخ او انما ثبات منع الصرف بقطع لفظا فلا ان لم
يطرد هو منع الصرف مطلقا لا يراد اعتبار المتضادين في منع صرف لا الفاظ وهو واحد بعد ان نبع جملة
معترضة لدفع توهم ان منع صرف لا الفاظ ليس حكما واحدا فلا حاجة الى التقييد بلفظ واحد ولا في منع صرف
اسم واحد اذا قلنا معا تحقيقا لا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف احمر يا [illegible] والعلمية لتضاد المنع الذي
في ذلك الفعل والوصف خبرا لمنع الذي بسببه في ذلك الفعل والعلمية لامتناع توارد العلتين على معلول واحد بالشخص
ولعله على سبيل التعاقب في ما قيل انه لم يبق شيء مما ذكر اعتبار المتضادين في مقابل من حيط اعتبار ضد لم يبق
اثر فلم يبق شيء لان ان لم يبق منع الصرف بشرط التعيين وفي الحكم الواحد بمنع الصرف لطلوعه كلما
القسم [illegible] اعتبار المتضادين معا في حكم واحد تحقيقا بلا شبهة لفظها اقرب مما يستفاد من شرح ما قاله
المعترض من تحقق التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية فلا يخفى انه لا يرفع السؤال بالحقيقة فتأمل

الاوصاف

الاربع شرط الالتزام والمزاج مسدد [illegible] بانواع الطباع ولذلك الكيفية العنصرية لكونها حاصلة بسبب المخالطة
وذلك [illegible] في النتاج الشيء [illegible] كحده وتذكر كوفيين او هذا [illegible] مذهب الفلاسفة الحكماء
واما المتكلمون فينكرون ذلك ويقولون ان الاجسام كلها مركبة من الاجزاء التي لا تتجزأ [illegible]
الانواع باختلاف الكيفيات انما هو من افعال المختار جل وعلا على ما شاء يعني ان اللام للعهد
اشارة من هذا التغير بان اللام في الباب للعهد بطريق الاستعارة لان استعمال لفظ المتبنى والتبنية [illegible]
افادها الى السوية والهيئة فانه الحق كيف [illegible] [illegible] المجاز لكون التناج في العبادة من دأب الحكماء
[illegible] انواع [illegible] الا ان يضعف المشابهة بالفعل معترض لبطلان الاسم فيما الترد والتضاد الى
التغير والخفي كالتابع خلافا لكان المتبوع ثابتا يكون التابع ايضا ثابتا بحث التابع ايضا ثابتا لوجود خلفه
اي ما هو خلف له من حيث ان بينها وبين التنوين تعاقبا او انه محذوف الخ او التنوين ومدخول اللام والاضافة
محذوف لا لمنع الصرف والكسر انما يتبع التنوين في السقوط اذا كان سقوطه لمنع الصرف بل للاضافة لانها لا تجامع
التنوين دليل تمام الاسم والاضافة تستدعي عدم تمامه واللام لكونه حرف التعريف [illegible] مع حرف يكون
في حيز المانع علامة للتنكير وفيه ان في الوجه الاخير بحث فان جعلهم الاضافة معاقبة للتنوين [illegible]
يدل على ان سقوط التنوين من احوال الاسم المنع الصرف ولا كانت الاضافة معاقبة للتنوين المحقق فيه ان اللام خاصة له
وفيه الحكم الى المعنى الاصلي وما قيل ان المراد ههنا انها نقل حقيقة اللام او بجعلها [illegible] كان الحسن والاقضل
لانه العلمية عند اللام فهو [illegible] ان [illegible] وان لم يكن هناك علمية الا ان علمية يكون الاول
باللام بسبب العلمان على حالها والا الجمع على الجنس فان الجمع يدل على الجنس مع التعدد فكان المرجع مذكورا معنى
لا على فرد ما كيلا يلزم الدفع فيما هو بصدده والتسوية بين الفرد والتعريف على هذا التعريف [illegible] بالموضع

بحث المرفوعات

اي مقام اجتماع الوصفية والعلمية بين الدلالة على العموم الخ الفرق بين الدلالة على العموم والدلالة
على الخصوص وبين العموم والخصوص وبين ارادة العموم والخصوص ان الاول صفة اللفظ والثاني صفة المعنى والثالث
صفة المتكلم وهو ظاهر لا اجتماع الدلالات المتعددة في كلمة واحدة بالنظر الى المدلول المطابقي والتضمني والالتزامي
لانه يجوز وقد اتفقت في انفسها لما اجتمعت ولا بين العموم والخصوص او بين ارادة العموم والخصوص لانهما
متنافيان لكونه لا تدافع بينهما فيما اذا اجتمع المعنى الوصفي والعلمي لعدم صدقهما على محل واحد لان محل العموم المعنى
الوصفي اعني ذات الحمرة ومحل الخصوص المعنى العلمي وهو الذات المعينة بل بين ارادة الخ اي لا تدافع بين ارادة
المعنى الوصفي العام وبين ارادة المعنى العلمي الخاص او يجوز الخ فانه من جواز استعمال المشترك في المعنيين
لا يخفى ان بعد هذا [illegible] المشترك من الاضداد كالجون الابيض والاسود لا يكون كذلك وان لم يجوز الخ او لعلم
تجويز استعمال المشترك في المعنيين وذلك لعدم التجويز الا لاجل تقابل المعنيين فانه لو كان المعنيان متضادين
يجوز استعمال المشترك فيهما اتفاقا كالشمس المشترك بين الجرم المخصوص وضوئه بلا اجماع ومن يجوز في الاستعمال
ولك ان تقول الكلام او كلام المتن للتشبيه او التجزية المذكورة بقوله فلا تقل ان الوجود
اللفظي بازاء الوجود العيني بناء على ان الالفاظ موضوعة للامور الخارجية دون الصور الذهنية على ما هو المشهور
فيراد التكلم كما هو الظاهر اول النظر سواء كان الخ اشارة الى ان التعميم الحاصل بالنظر الى المورد للتشبيه
الذي يدل على الوهم اجتماع المتضادين كالكيفيات التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
الحاصلة في العناصر الاربعة التي تركب منها المواليد الثلاثة المعادن والنبات والحيوان المرتوعة في
المزاج فيه ايضا تم قالوا ان العناصر الاربعة اذا اجتمعت وتصغرت وكسر بعضها سورة بعض واستقر لا به
بالمماثلة كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربع متشابهة في جميع الاجزاء فالمرتوعة في المزاج هو المتبادر الكيفيات

اخذ الرفع في تعريفه صار كأنه اخذ الرفع في تعريف الرفع فيلزم تعريف الشيء بنفسه ولنا ان نقول [illegible] ان المرفوع
كما انه معلوم باعتبار الحيثية معلوم باعتبار المادة ايضا [illegible] الرفع على الفاعلية [illegible] باعتبار
شيء من اجزائها باعتبار المجموع من حيث المجموع نحو ايهام الدور [illegible] تعريف الشيء بنفسه [illegible] الشيء على [illegible]
لعدم ايهام توقف الرفع على المرفوع [illegible] المذكور بناء على ما هو الشائع [illegible] الا باعتبار [illegible]
في اصالة الرفع في الفاعل المشبه [illegible] الفاعل [illegible] الرفع [illegible] حيث قال الرفع
في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمدة [illegible] الفاعل [illegible] في جميع العمدة [illegible] الايضاح [illegible]
على الفاعلية [illegible] الرفع [illegible] الرفع [illegible] الفاعلية [illegible]
الايضاح [illegible] لعدم قيامها بالاسماء لكونها [illegible] الاسماء
لعدم استقلالها [illegible] الحروف [illegible] حركة [illegible]
ابعاضا لتلك الحروف [illegible] ان كانت تلك العلامة [illegible]
تلك العلامة حركة [illegible] الشرح حيث جعل الحيثية [illegible] على معنى الرفع انما
قال [illegible] ان هذه الحيثية لما كانت سببا للرفع [illegible] للفاعلية
لانه علم الفاعلية [illegible] المرفوع
الا باعتبار [illegible] لان هذه الحيثية انما [illegible] واما الاشتمال [illegible]
[illegible] المحلي
على الفاعلية [illegible] الرفع المحلي [illegible]
المرفوع [illegible] على الفاعلية [illegible]

اللفظ

اللفظي والتقديري حيث قسم الاعراب اليهما وبين حالهما فان الكلام [illegible] المقصود [illegible] تعريف المرفوع [illegible]
واحواله [illegible]
[illegible] فان الفاعل [illegible] المرفوع [illegible]
الفاعل [illegible] المرفوع [illegible] منها المبتدأ [illegible] المنصوبات [illegible]
[illegible]
[illegible] الاسناد [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] المبتدأ [illegible]
[illegible]
المبتدأ [illegible] الاسناد [illegible]
الى الفاعل [illegible]
[illegible] المبتدأ [illegible] قال السيد الشريف في
شرح [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible]
[illegible] المبتدأ
[illegible] الفاعل [illegible]

التعميم انما يحتاج اليه بناء على ان المراد بالحكم الاسناد [illegible] في تعريف الفاعل [illegible] بالحكم [illegible]
[illegible] فاعل المصدر [illegible] التعميم [illegible]
بالحكم الاسناد التام [illegible]
كون اسناد التام [illegible] المصدر [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الاستفهام [illegible] المبتدأ [illegible]
الا بالمعنى التعميم [illegible] فاعل المصدر [illegible]
النفي والاستفهام [illegible] الشرط والجزاء [illegible]
[illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] لانه فاعل [illegible]
[illegible]
[illegible]
مقدم الفعل [illegible] القيام [illegible]
التقديم [illegible] القيام [illegible]
الاستفهام [illegible] في شرح المفتاح [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ان التقديم [illegible] على الاسناد [illegible]

عنه

عبارات الاشارة الواقعة في التعريفات [illegible] فالمعنى ما هو مسند اليه الفعل او شبهه مقدما
عليه [illegible] لانه [illegible] الاسناد [illegible] الاسناد [illegible]
[illegible] قام زيد [illegible] الاسناد [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] قام [illegible]
[illegible]
[illegible] الفعل [illegible] الاسناد [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
الفعل [illegible]
[illegible] التقديم [illegible]
[illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] للفاعل [illegible] التقديم [illegible]
[illegible] التقديم [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] التقديم [illegible] الرفع
[illegible]
[illegible]

الرواية عنه بالكوفي دعاملا الجار ان الفعل اضمر لم امتنع لم يقع على كلام منصب على المفعول به بل
مقع على ما اضيف اليه كلا فلذا نعيين رفعه للدلالة المعنى لم امنع ذلك الذي بلا لم امنع الا الذي [illegible]
بهذا انه منع بعضهم بناء على ان الظاهر يوجب التخير الى القيد وكذا حكم اضافته فيما انهم من الرفع ونظيره
فان الفعل لا يقع عليه بل على ما اضيف اليه اشارة الى بيان قوله واما الخ بيان العامل المقدر وامكن
حيث اللفظ تحملا ان يكون الجار والمجرور ظرفا لغوا متعلقا باسد وتحملا ان يكون ظرفا مستقرا صفة للمسند
المحذوف فيكون نصا في الاشارة الثالثة وان كان ظاهرا فيه لان الفعل لا يتحقق الا في القيام وطريقه
امر نسبيا بين الفعل والفاعل [illegible] الفعل اللهم الا [illegible] او قيام الطرفين على حذف
المضاف اولا نه من ضمن الفعل على الاستقرار او [illegible] الاسناد الى الفعل باعتبار [illegible] القيام با
المدلول ويهذا اندفع ما قال بعض الشراح من انه لو اريد بالفعل المعنى الحدثي لم يستقم قوله او شهدوا
اريد بالفعل الاصطلاحي لا يمكن ارجاع [illegible] القائم المعنى الحدثي الا الفعل الاصطلاحي او علم [illegible]
الطرف الهيئة بالطريقة الحالية اذ قد يلاحظ على طريقة واحدة [illegible] المثال انها اشكال [illegible]
او اشهر به لعطف بعضها على بعض [illegible] اوفي تلك علامتها الالوازم [illegible] طريقه
القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكونه الفعل على صيغة المعلوم وصفا للفعل ولم يتضح الحكم بانها
دها اولا ابه الحمل على سبيل المبالغة والملابسة تلك من علامتها اي لوازمها وكلمة او للتخيير
في التعبير قوله وذلك او كونه علامة القيام ثابتة لو اراد ان القيام ثبوت موجود او يعتبر في مفهوم
القيام كون القائم امرا موجودا في الخارج [illegible] ما هو حبر اليهم موجود والاشياع [illegible]
بالمعدوم [illegible] اشارة الى ان القيام نسبة بين الطرفين تدعيه صفة القائم [illegible] بشيء موجود

موجود لا من [illegible] صفة للفعل به [illegible] بانضاف الامر بالجود [illegible] والنحر [illegible] المجهول [illegible]
المعلوم فلا يكون علامة طريقه القيام الا كونه على صيغة المعلوم لان مصدر المجهول الخ [illegible] قوله
امر اعتباري [illegible] لم يتمكن الفاعل الا بحيث القائم بكون متعلقه بالمفعول [illegible] حصول الوصف [illegible]
ويكون [illegible] لذلك الحدث الذي [illegible] بالحسن الجميل فلا يكون التعبير عن القيام [illegible] المعلوم فانه حاصل [illegible]
امر موجود [illegible] الفعل وكذا [illegible] امر اعتباري بالحدث المعدوم الذي فيكون التعبير عن القيام ولا [illegible]
معلوم موجود كان التعبير [illegible] طريقة القيام لا علامة القيام [illegible] يكون امرا في كونه القيام عبارة عن ثبوت
الموجود [illegible] القيام [illegible] كانصاف الجسم بالبياض [illegible] القائم موجودا وقد يكون [illegible]
في المعدوم في الخارج [illegible] المفعول [illegible] هذا او صفة [illegible] الوصف [illegible]
مصطلح ارباب المعقول واما ارباب العربية واهل العرف فلا يفهمون من القيام الا الاتصاف [illegible]
معنا [illegible] الاتصاف بالمعروف [illegible] القيام الا القيام [illegible] في المعنى [illegible] موجود [illegible]
قوله ما [illegible] امرا اعتباريا [illegible] بصيغة المعلوم [illegible] القيام [illegible] للتفسير [illegible] التعبير [illegible]
[illegible] القيام او ان يكون [illegible] هذا [illegible] ان يكون المراد [illegible] القيام [illegible]
الاسناد الذي [illegible] القيام [illegible] الفاعل الذي اسناده [illegible]
القيام كون [illegible] القيام [illegible] للقيام [illegible]
[illegible] المعلوم [illegible] القيام [illegible] قوله
[illegible] الفعل المجهول [illegible] صيغة المعلوم [illegible]
مثلا الفاعل [illegible] الفعل [illegible] مبتدأ [illegible]

٢

نذم عليه عنه وقيد تقديره كان الخ لئلا يلتبس بالفاعل نحو زيد قام ابوه [illegible] معنى اللبيب
زيد قائم ابوه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ وان يكون فاعل القيام وما ذكره المحشي من دفع الالتباس [illegible]
في شرح التحفة في قام زيد ابها لما نال المتقدم ان المانع من تقديم الجزء الفعلي في نحو زيد قام هو حصول الالتباس
[illegible] جواز التقديم [illegible] الاسم [illegible] ان مفاد الجملتين مختلف [illegible] الكتاب لا ليلو على تقديم جواز
المثل بالمعنى مع اختلاف زيد قام [illegible] على التقدير [illegible] احد [illegible] كما في زيد قام
[illegible] زيد قام [illegible] الفاعل [illegible] زيد قام [illegible] الفاعل [illegible] الا [illegible]
على [illegible] ما بني عليه شيء سواء كان حسيا كابناء الجدار على الاساس او عقليا كابناء الحكم
على دليله [illegible] القاعدة اي الحكم الكلي الذي تستخرج منه احكام جزئيات مع [illegible]
[illegible] لكونه [illegible] كثير [illegible] الفاعل [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الاشتغال [illegible] كالمعقول الاول فان المعقول الاول ماخذ
والثاني ماخوذ وكذا الحال في المعقول [illegible] المفعول بواسطة الاستثناء الفعل
اياه العامل الذي يعرف به [illegible] الفاعل [illegible] لبعض [illegible]
[illegible] التقديم [illegible] والعرف [illegible]
[illegible] المراد [illegible] [illegible]
[illegible] لكن [illegible]
[illegible] هو المعقول [illegible]
المعرف اذا [illegible] معنى كان الثاني [illegible] الفعل المسند [illegible] مع [illegible]

معنى قول المصنف الاسناد الى الفعل [illegible] الاصل [illegible] الا ان يكون نكرة [illegible]
ان الاسناد الى الفعل المسند اليه [illegible] الفائدة في نفس [illegible] الفعل [illegible] الا [illegible]
[illegible] الظاهر الذي [illegible] الاعتناء المتكلم بشانه لان الفعل اصل [illegible] الاستقلال
بكونه [illegible] الفاعل [illegible] الفاعل [illegible] الفعل [illegible]
نسبة الفعل [illegible] المفعول [illegible]
النسبة [illegible] الفاعل [illegible] النسبة [illegible]
[illegible] النسبة [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible]
الفعل [illegible] الفعل [illegible] المفاعيل [illegible]
[illegible] بالحكم [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] اللام [illegible]
[illegible] الحكم [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الفعل اللام للتعليل [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الاصل [illegible]
[illegible] الاصل [illegible] التعليل [illegible]

كون مدخولها الفاعل الغير الجائز لامتناع عائد الضمير لا لاولها باعتبار لا لاستلزام الاجزاء ولا امتناع على الاصل المذكور
والثاني باعتبار الوجوب في نفس الامر ولو كان للجزء الاول والثاني لا سيما تقدم الفاعل على ما في العبارات امتنع لحذف
ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الاضمار قبل الذكر لكنه من حيث انه في الحال الذي ولا الاصل المذكور امتنع لا
لامتناع المذكور لثبوته على تقديمه ... على تقديم الفاعل ويكون المفعول مقدما على الفاعل والفاعل
مقدما على الضمير المضاف اليه الذي هو المفعول الذي يتقدم عليه فلا يلزم الاضمار قبل الذكر في المثال المذكور
على تقدير الثاني وهو ان المضاف اليه كالجزء من المضاف ... الفاعل في الضمير الفاعل والفعل
في حكم واحد فلا يجوز تقديم المرجع على الضمير فيه ان يعد كونه جزء من اخر لا يمنع الفصل بينهما باجنبي
من غير الناظر منه ... لكن الشرح اولى بالمراد بالتقديم التقدم هنا ما هو المذكور
في كتب المعقول ... بالفاعل والمفعول
فلا بد المراد التقديم بالتقدم ... في المرتبة فقط
بالرتبة نظرا الى العامل مقدر على الفاعل بالتقدير لئلا يلتبس الفاعل في نحو الفاعل والمفعول به في نحو
ضرب ... الفاعل بالمفعول المتقدم بحيث لا يشتمل على ...
المفعول الفاعل المتقدم ... اتصل ... الضمير
مقدم ... الفاعل ... المتصل بالفعل
بالاعلى المفعول نحو ضرب غلامه زيدا ... بالاجماع نحو ... والمعنى ... لاتصاله
المتصل بالفعل الاول الفاعل لكن الشيخ الرضي الى الفاعل ... ما الفاعل
يجوز تقديم ... ما هو ... على الضمير ... على الفاعل

تجويز ذلك اي الاضمار قبل الذكر مطلقا في الصورة المذكورة   ومع عدم جوازه في باب فاعل ...
في نحو ضرب غلامه زيدا بل يجوز الاضمار قبل الذكر   لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا ولا ... الاحتياج اليه
الفعل ... الاضمار قبل الذكر بخلاف الفصل   ... الفرق
هنا وفي باب التنازع ... في باب التنازع لم يظهر كونه ... الاضمار بخلاف لا
الباب الثاني المذكور ... فلا يجوز الاضمار ... غير ...
من ... التابع ... في ... اي اذا انتفى لفظ الاعراب
لفظا دون تقديره   ... الاعراب ... فانه للاعتبار
بانه لا اعراب يكون في قرينة ... اما علامة الفاعل او ... التي هي علامة
تانيث الفاعل ... قرينة على ... الفاعل كيف يكون قرينة وهي
دالة على تانيث الفاعل بالوضع   وايضا ... الثاني ... قرينة على ان الثاني فاعل ... لا
الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى   اي ... الواقع ... المجرورة ...
قبل المفعول ... او صفة لها ... المفعول لان ... الاعراب
احد المفعول   بين ان التقديم اي لما كان ... في صورة التقديم ...
... التقديم الثابت ... او ... تقدم الفاعل
لزم الفصل بين الا ... المفعول ... التقديم ...
... الفاعل ... المفعول ... عجب ...
... بالمفعول ... لا ... بالمفعول ... الوجه ... زيد

مع رعاية النظم الطبيعي مع رعاية الترتيب بين الفاعل والمفعول على وجه يقتضيه ... الفاعل ... عليه
وقال الله ... امتناع التقديم في هذه الصورة ... ولان ... الكلام ...
قوله ... تقديم المفعول عليه ... لكون المفعول ... الفعل
لا ... قوله ... في ... تقديم ... التقديم كما ...
... ان المقدم ... لا ... الاسمية ... المفعول ...
... بالمفعول ... الاسمية ... الاسمية ... بالمفعول
... المفعول ... الامتناع التقديم ... الجملة
... الاسمية   اي ... الدليل الموجب للتقديم في الصورة الثانية ...
... المنافاة ... الدليل ...   هذا ... الكلام
... الاستثناء ... اذا كان المعمول
... الا ... ان يكون ...
... الفاعل ... فعلا
... جاز ان
... اذا كان ... اذا كان الفاعل ...
... الادب
... الاول ... المثال ... نحو ...
... فان

... بالجملة
... الفاعل ... واما الثاني ...
... الحكم
... المفعول ...
... نحو ...
الا ان يكون تابعا ... حكم المتبوع   ... الا ...
معمول ...   او مستثنى ...
... الاحد   ... ما هو المتفق عليه او اذا لم يكن تقديم المفعول مع الا ...
فيفيد ... وجوب التقديم ... التقديم ...
... تقديم المفعول مع الا   واما عند اكثرهم ... بعضهم
منع ... وبعضهم ... المستثنى ... والمستثنى ... جاز ... فلا ...
او ... الفاعل ... واحدة
... العام ... نحو ما ...
الا ... المستثنى ... الفعل   ... الكوفي ...
... تقديم الفاعل على المفعول لان الفصل بين ... البصريين ...
... بالا ...   ... ما هو المراد ...
... المثال المذكور ... الفعل ...

العرضية فانه من نظام الفعل [illegible] والفرضية ان الجملة [illegible] العقل [illegible]

الباعث [illegible] على [illegible] والفرق [illegible] هذا التقدير [illegible]

لا باعث [illegible] الباعث على الحقيقة [illegible] ذكرها [illegible] والاختصار [illegible]

والتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن العبث [illegible] فالجواب [illegible] المفهوم [illegible]

[illegible] المبتدا [illegible] الفعل [illegible] على [illegible]

لانه هو المفهوم في الجملة الاسمية او المفهوم في الجملة الاسمية [illegible] المبتدا [illegible]

المبتدا [illegible] الجملة الاسمية [illegible] الفاعل [illegible] اسناد [illegible] الجملة الفعلية [illegible]

[illegible] الجملتين [illegible] الفاعل [illegible]

الفعل [illegible] الكلام [illegible] صيغة الفعل [illegible] على التقدير [illegible]

[illegible] الاسناد [illegible]

[illegible] في الحكم [illegible] الفعل [illegible] الحكم [illegible] الاسناد [illegible] السؤال [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] جملة اسمية [illegible]

الاستفهام بالفعل [illegible] الفاعل [illegible] الاستفهام [illegible] الجملة

[illegible] التنبيه [illegible] شرح التلخيص [illegible]

[illegible] الاستفهام [illegible] بالفعل [illegible] الفاعل

فالاستفهام بالاسم [illegible] بالهمزة [illegible] قام زيد [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] زيد [illegible] الاستعمال [illegible] والجملة [illegible] معترضة

بعو

بين الفعل المفعول [illegible] فاعله [illegible] الابكاء [illegible]

[illegible] سبب [illegible] المبني للمفعول [illegible] على الفعل المقدر [illegible]

بالحضور [illegible] لان هذا البكاء [illegible] هذا البكاء [illegible]

[illegible] الحضور [illegible] مع انها [illegible] البكاء [illegible] سببا [illegible]

[illegible] القراءة [illegible] سبب قريب [illegible] على [illegible]

[illegible] المضارع الدال على الحال [illegible] الحكاية [illegible] الماضية [illegible]

[illegible] الزمان [illegible] المتكلم [illegible] الزمان الماضي [illegible] اذا كان [illegible]

[illegible] الله الذي ارسل الرياح [illegible]

في الحال [illegible] اللام [illegible]

[illegible] العلوم [illegible] الخطيب [illegible]

[illegible] في الصحاح [illegible] اسم الفاعل [illegible]

[illegible] كما قال [illegible] في الصحاح [illegible]

[illegible] انتهى

[illegible] صيغة اسم الفاعل [illegible] اسم الفاعل [illegible]

[illegible] قال [illegible]

الرياح [illegible] النحاة [illegible] الصحاح

[illegible] في الصحاح [illegible]

الا ان [illegible] التابع [illegible]

او في التابع [illegible]

[illegible] التنبيه [illegible]

[illegible] الاسماء [illegible] هذا البناء [illegible]

[illegible] في الصحاح [illegible]

فانه [illegible] الابهام [illegible]

[illegible] التابع [illegible]

التصريح [illegible]

على حذف الفعل [illegible] المحذوف [illegible]

[illegible] التابع [illegible]

[illegible] الجواب [illegible]

ان [illegible] في الجاهلية [illegible]

[illegible] لانا [illegible]

[illegible] الجواب [illegible]

[illegible] الجملة [illegible]

[illegible] مفعولين [illegible]

[illegible] فاعل [illegible]

مفعول

مفعول [illegible] الفاعل [illegible] مفعولين [illegible] الفاعل [illegible] مفعول

[illegible] كالثاني [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] المفعول [illegible]

في الاخبار [illegible] التنازع [illegible] الثالث [illegible] التنازع [illegible]

[illegible] التنازع [illegible] الفعل [illegible] المؤكد [illegible]

[illegible] التنازع [illegible] الفعل [illegible]

[illegible] التنازع [illegible] المؤكد [illegible]

[illegible] الفعل [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الثالث [illegible] التقدير [illegible]

[illegible] الافراد والتثنية [illegible]

[illegible] الفعلين [illegible]

[illegible] الافراد والتثنية والجمع [illegible]

والطبع [illegible] الفعلين [illegible] الاسم [illegible] الطبع [illegible]

[illegible] الفعل [illegible] الطبع [illegible] الفعلين [illegible]

[illegible] الضمير [illegible] وقد [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] المشهور [illegible]

[illegible] الفعلين [illegible] الاسم [illegible] الفعلين [illegible]

وهذا بناء على أن الالفاظ موضوعة للصور الذهنية فحقيقة أنه إذا شرع في تركيب الكلام فقد حضر أولا في ذهنه ترتيب المعاني

في الذهن بحسب نفسها وحصولها في الذهن ثم تحضر تلك المعاني على نحو من نفس يتعلق بتلك المعاني على

ما هو عليه فحقيقة الترتيب في قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات ونفس يتعلق بها من حيث

التعبير عنها بالالفاظ [illegible] وهو باختلاف العبارات والنفس الاولى مقدم على النفس الثاني [illegible]

[illegible] النفس الثاني [illegible] العقلي يجب [illegible] في النفس الاول [illegible]

لان النفس الثاني [illegible] ق [illegible] التنازع [illegible] العقلي يجب [illegible]

[illegible]

المنكر [illegible] التنازع [illegible] منطلقا او منطلقين [illegible]

[illegible] التحقيق [illegible]

[illegible] ق ان منطلقا [illegible]

[illegible] التنازع في منطلقين [illegible] للفعل الاول [illegible]

[illegible] ق [illegible] المتصل [illegible]

[illegible] المتصل [illegible] التنازع [illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

ق [illegible] الاستناد [illegible] ق [illegible]

[illegible] الاستناد [illegible] التركيب ق [illegible]

يقال

يقال ما هو [illegible] ق ان كان الواجب [illegible] الفاعل [illegible] العقليين [illegible]

بالضمير الغائب ق [illegible] الضمير [illegible] الضمير الغائب [illegible]

قوله [illegible] المنافرة [illegible]

[illegible] الضمير الغائب [illegible] المنافرة [illegible]

[illegible] الضمير [illegible] القطع [illegible] الضمير [illegible]

الاسم [illegible] التعبير عن الفاعل [illegible]

[illegible] الضمير [illegible] المنفصل

بالمتصل [illegible] ق [illegible]

[illegible] الضمير [illegible] ق [illegible] التنازع [illegible] الضمير المنفصل

[illegible] للفاعل [illegible] الفاعل [illegible]

الضمير [illegible] المنفصل [illegible]

قطع التنازع [illegible] التنازع [illegible]

[illegible] التنازع [illegible]

[illegible] التنازع [illegible]

[illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] ق [illegible] التنازع

[illegible] الضمير المنفصل الواقع [illegible] التنازع [illegible]

[illegible] القطع [illegible] التنازع [illegible]

[illegible] المحشي [illegible] التنازع [illegible] المنفصل [illegible] قطع التنازع

[illegible] التنازع [illegible] التنازع [illegible]

الضمير المتصل او المنفصل [illegible] الاسم [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] التنازع [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] التنازع [illegible] العقليين [illegible] المحشي [illegible] التنازع

[illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] الاصل السابق المنكر [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] الفاعل [illegible] الثاني [illegible]

على الاصل المنكر [illegible] الضمير المنفصل الواقع [illegible]

[illegible] قطع التنازع [illegible] الضمير المنفصل [illegible]

لا يظهر [illegible] بتخصيص الاسم [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] الاسم [illegible] الضمير

المنفصل [illegible] التنازع [illegible] التخصيص

المذكور [illegible] المذكور [illegible]

[illegible] التنازع [illegible] الفاعل [illegible] التنازع

[illegible]

[illegible] التخصيص [illegible] التنازع [illegible] الضمير [illegible] الاسم الظاهر الواقع

[illegible] التخصيص [illegible] الاسم [illegible]

[illegible] التنازع [illegible]

[illegible] التنازع [illegible] الضمير [illegible]

[illegible] التنازع [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] التنازع [illegible]

[illegible] العقلان [illegible]

[illegible] التنازع [illegible]

[illegible]

[illegible] الثالث [illegible] التنازع

[illegible] التنازع [illegible]

[illegible] التنازع [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] التنازع [illegible]

[illegible] فلا [illegible]

وهذا يخفى بل يتوهم انه جائز لان القسم اقوى الجميع معناه ان القسم في نفسه اقوى في اقتضائه الصدر بالامر من
الاخر لان القسم ضعيف في نفسه لانه تابع في معنى الجواب اكثر ما ياتي اخر في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه وهذا انما
الذي تم الكلام بدونه والشرط من حيث تعليقه معنى لم يكن فيه وهو التوقف بل معناه ان القسم في المثال المذكور متقدم
على الشرط ومرتبة الشرط [illegible] في اقتضائه الصدر والمقدم لا يتحقق بدونه ما يفصل به [illegible] القسم اقوى
في اقتضاء الجواب فلا يكون القسم في المثال المذكور في مرتبة الشرط في اقتضاء الجواب فلذلك لم يجب جواب القسم [illegible]
مع وجوده لان الشرط لما كان اقوى في نفسه يجوز ان يقع جوابا [illegible] في الاول بخلاف النفعيين [illegible]
في اقتضاء المعمول عنهما او يجيء الثاني تفسير الحمل او اشارة ببيانه التفصيل الى فائدة [illegible] ذلك
ان المراد بالتفسير بالذكر مفسر في الجملة فيجابه الاضمار قبل الذكر في [illegible] نحو قوله [illegible]
سبع سموات لان المفسر [illegible] الا الالتباس والابهام في الجميع لانه قد جاء ان يعني واحد في [illegible] الفاعل
في اللفظ وقد صرح اخبار الفاعل [illegible] في الجملة [illegible] الفاعل في نفس
شيء من استفادة [illegible] او باعتبار الاصل فان [illegible] المكان الاولى [illegible]
وان كان هنا مستعملا بمعنى البيان [illegible] فاعل [illegible] الخفي [illegible]
موضع الحدث [illegible] عن النسبة الى الفاعل [illegible] النسبة الى الفاعل [illegible]
فانه لا [illegible] الخارج [illegible] ذكر [illegible] النسبة الى الفاعل [illegible]
[illegible] للمصدر [illegible] ذكر الفاعل [illegible]
[illegible] والمراد [illegible] الفاعل [illegible] في باب التنازع
واذا كان حقيقيا او المقدر الملفوظ لم يحفظ التنازع [illegible]

اعمنعفا

[illegible] لان [illegible] المنفصل [illegible] على [illegible]
يحمل [illegible] الفاعل [illegible] الفعل المفعول [illegible] بالحذف [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible] هذا البحث فان [illegible] والتنازع [illegible] الاضمار [illegible]
فانه [illegible] الاضمار [illegible] المثال [illegible] فاذا كان [illegible] الواو [illegible]
[illegible] في باب التنازع الذي [illegible] البصريين والكوفيين [illegible]
[illegible] الاستعمال [illegible] الفعل الاول والثاني [illegible] الفاعل [illegible]
انما يجيء [illegible] في باب التنازع [illegible] الفاعل
على ما قال [illegible] المنفصل [illegible] في باب التنازع على الوجه [illegible]
[illegible] التنازع [illegible]
فلا [illegible] الفاعل [illegible] الفاعل [illegible]
على [illegible] الفضلة [illegible] الفضلة [illegible]
[illegible] الثاني [illegible] الفعل [illegible] الفاعل [illegible]
المثالين [illegible] الاضمار [illegible]
[illegible] المفعول على الفاعل [illegible] اللام [illegible] المعمول [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] داخلة على الفضلة [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] للمصدر [illegible] اللام [illegible] المعمول [illegible]
[illegible] المضاف [illegible] المضاف [illegible]

[illegible] ان يكون [illegible] كان [illegible]
موصوفها [illegible] عندهم [illegible]
مع [illegible] التنازع [illegible]
[illegible] الاشارة [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] الفعل الثاني [illegible]
[illegible] الفاعل على الشرط [illegible] الحكم [illegible]
على [illegible] بالباء [illegible] الفاعل [illegible]
صلى الله عليه وسلم [illegible] المفعول الاول [illegible] المضاف [illegible]
بالخطاب [illegible] المفعول الاول [illegible]
مقام [illegible] الاستدلال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الوجه المختار [illegible]
ان [illegible] الاستعمال [illegible] الثاني [illegible] الاستعمال [illegible]
[illegible] المفعول في الثاني [illegible] الاستعمال المختار على [illegible] الكوفيين والبصريين [illegible]
[illegible] المفعول [illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible]

كان [illegible]
[illegible] المفعول في الثاني [illegible] على الوجه المرجوح [illegible]
[illegible] اعمال الثاني [illegible]
[illegible] المضاف [illegible] المصدر [illegible]
[illegible] المفرد الى الجمع [illegible] الاصل والفرع [illegible]
الاصل [illegible] ضمير المفرد الى الجمع [illegible] الفرع [illegible]
ضمير التثنية الى المفرد [illegible] التثنية [illegible]
[illegible] اعمال الاول [illegible] اعمال الاول [illegible]
الثاني [illegible] القرطبي [illegible]
اعمال الثاني [illegible] اعمال الاول [illegible] المفعول [illegible]
[illegible] اعمال الاول [illegible]
[illegible] الوجه بالاتفاق [illegible]
[illegible] اعمال الاول [illegible] الوجه المرجوح [illegible]
[illegible] الفرع [illegible]
[illegible] التنازع [illegible] المفعول [illegible] الفعلين [illegible]
[illegible] الملازمة هذا [illegible] الفساد [illegible]
لبيان [illegible] على الشرطية [illegible]

سالمة طالب تحصيله فلو بلغ زيد [illegible] الطلب المنافي لعدم السوي [illegible]
على الشدة بين [illegible] بين الفعلين [illegible] لا يجوز [illegible]
اولا فانها [illegible] الكلي [illegible] الاول [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] بناء على ان الشرط [illegible] الحال [illegible] العطف [illegible]
عليه واما الامر [illegible] كلام [illegible] رفع الايهام [illegible]
بان [illegible] ابراهيم [illegible] على [illegible] تاكيد [illegible]
ملة ابراهيم حنيفا الا ان [illegible] لاكثر [illegible] التاكيد [illegible] الكلام على التاكيد
[illegible] الطلب [illegible] في [illegible] المعنى الزيادة [illegible] زيادة
لان الكفاية [illegible] الطلب [illegible] الطلب [illegible]
[illegible] المعطوف على [illegible]
معينة [illegible] الكفاية [illegible]
[illegible] الحكم [illegible]
اثباتا [illegible] هذا [illegible]
[illegible] قلنا [illegible] المعطوف [illegible]
على [illegible] الطلب [illegible]
[illegible] الكفاية [illegible] المعطوف على [illegible] المعطوف على جميع [illegible]
[illegible] الطلب [illegible] الزيادة [illegible]

لعدم

لعدم بيان [illegible] الحكم المنفي [illegible] معطوفا على الجزاء [illegible] طلب المحبة [illegible]
ان لا [illegible] باعتبار اصل الفعل [illegible] طلب المحبة بالنكرة الوصف [illegible] المستفاد [illegible]
[illegible] هذا [illegible] كذا [illegible] الباب [illegible]
[illegible] طلب المحبة [illegible] المحبة [illegible] المجد
[illegible] هنا [illegible] التاكيد [illegible] مثال [illegible]
[illegible] صاحب [illegible] الشرح [illegible]
[illegible] التعريف [illegible]
كان [illegible] الاعلام [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] الالفاظ [illegible] بزيادة الشهرة
[illegible] الفعل [illegible] الزيادة [illegible]
الوصف [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] مع [illegible]
[illegible] للتشبيه [illegible] المشبه [illegible] وجه الشبه [illegible]
[illegible] المفعول [illegible] مقام الفاعل [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] وكذا المفعول معه
[illegible] الفعل [illegible] المفعول له مقام الفاعل
[illegible] الحكم [illegible]

[illegible] المفعول [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] مقام الفاعل على [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible] المجاز [illegible]
[illegible] الاسناد [illegible] النسبة [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] المفعول [illegible] مقام الفاعل [illegible] الاسناد [illegible]
[illegible] حقيقة [illegible] بين الحقيقة والمجاز [illegible]
حملا على المعنى الحقيقي والمجازي [illegible] المجاز [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] المفعول بمقام الفاعل [illegible]
[illegible] المجاز العقلي [illegible] الحقيقة العقلية [illegible]
ولا يكون المجاز العقلي [illegible]
[illegible] المفعول [illegible] للفعل [illegible]
[illegible] النسبة [illegible] المجاز العقلي [illegible] الفعل [illegible]
الفعل [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] المجاز العقلي [illegible] النسبة [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] بالمفعول به [illegible] الفعل [illegible] المفعول به [illegible]
[illegible] للمفعول به باعتبار الوقوع عليه [illegible]

بلك

[illegible] الفعل [illegible] الفعل المعلوم [illegible] مفعولا به [illegible] الفعل
[illegible] المفعول به [illegible] النسبة الايقاعية [illegible]
[illegible] النسبة الفعل [illegible] الفاعل [illegible] بالمفعول به [illegible] النسبة [illegible]
[illegible] الاسناد [illegible] النسبة الايقاعية [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] المفعول [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] المفعول به [illegible]
[illegible] النسبة الفعل [illegible] بالمفعول به [illegible] الفاعل [illegible] الفعل
[illegible] النسبة [illegible] المفعول به [illegible] النسبة الايقاعية
[illegible] المفعول به [illegible] ماذكره [illegible] النسبة [illegible] المفعول به [illegible]
[illegible] المفعول [illegible] النسبة [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] النسبة [illegible] حقيقة [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] المفعول به [illegible] المفعول به [illegible]
[illegible] المفعول [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] المفعول [illegible] النسبة [illegible]
[illegible] المفعول به [illegible]

في دخول الواسطة عليها عنده لو قام زيد ولذا لا يقع الا في شرع الرضي شرط الفاعلية للنيابة نحو جاء بسوء من الفاعل نحو قال
فرب شيء في العلمي نيابة او نيابة بعضه كالاشياء معلوم من الفوائد فائدة تحتية تذكرها بلسانه من قوله وهو الرجه
والكلام المحوي للمسائل تشبيه المفعول بالواسطة والمفعول فيه بدليل بنوعه وهذا كان فيها الى الجميع سواء لو لم الاستدلال
مفيدة لفائدة تحتية ثم ذكره بنيابة بلا واسطة هذا الجا نصبه ان يكون القائم مقام الفاعل الجوهر ملاحظة التشبيه بين فيما
الكلام في قوله ثم ضعف المفعول فيه بدليل ان القائم مقام الفاعل اسم مجموع الجار والمجرور بالرفع قوله شبه بالمفاعيل
شبه كونه لو لم واما على القول بان القائم مقامه هو المجموع على ما هو كلام الكتاب حيث قال لم يخل الرفع وهنا في الكلام
ابن الله ماحب التشبيه او بينه ما قال الرضي في نحو انه لا اعراب للمحل سواء بانه يكون لذلك المجرور اعراب لفظا فلا يجوز فيه الا
فنحو مررت بزيد عمرو اعطف على محل زيد فلا يجوز هذا التشبيه في المفعول به المجموع الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل
لفظه بكونه مع الواسطة مشتغلا الفعل ومعنى ذلك ان معناها ان المجرور لا مفعول به او غير ولو ثم المحتمل لم يعرف بنيابة عن
الاثر هذا الكلام مع التزامهم بالذكر ولا عرض يقع مالي بدر الفاضل المحشي مرايه قوله فان الاول مفعول به بلا كل طه عند القوم
ومفعول فيه عند المحققين وقع الذكر في مثال المفعول فيه وفي مثال المفعول به بالواسطة وهذا منه الرفع انه شبيه
مير باعتبار انه جار ومجرور شبيه بالمفاعيل الا باعتبار انه مفعول فيه معنى قوله ام مقام الفاعل مثلها انه ام في استعمال
الفصحاء مقام مثل المفاعيل او المنصوص بين كونا انه تحصيل فائدة وجواز ان يكون معنى قوله مثلها انه اذا وجد المفعول
بواسطة مع سائر المفاعيل بالواسطة متعين لان قام ولو لم يكن في الجميع سواء لكونه مفعولا به في الحقيقة والمفعول
المفعول اياكم اشتغالا منها لفظه ربنا نعبد في الجمعة قام الامير كرم ابن زيد هنا على طريق القياس ولما جاز في نقله
فلا يخلو لا انه يلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا فائدة فيه واما ان اراد بظهور الامكان ان يقال ان التشبيه انما كان فيهم علي مادة
عليه الجمهور لما ما ضعف لهذه ذكر الشراح ولم يظهر له لا احتياج الى تفسير الجميع بل سوى المفعول به تابع نيابة ونيابة

هذا تمه

الا مستدلا انما يجوز انما نيابة الجواب بالرفع نيابة وفي قوله سواء بعض الحمد بعضهم احتجوا بجواز نقل المفعول به مشكل وغيرها
ان وجد المفعول به اما اذا لم يوجد فالجواز والامتناع على الخلاف كما هو الحق في المفعول كاسم المفعول به سواء في جلاء
النيابة ولا اشتراطها انما يجوز نيابة لا يجوز ان يشتق منها او النيابة وما يمنع نيابة لا يجوز ان يشتق منها او الامتناع فلا اشتراط
كالمجرور مع انه او المرفوع او لا يحتمل الشرح بالرفع كما مر في قوله اذا وجد المفعول به والا فلا لا خلاف فيه اذا المفعول به
والمنصوب بالواو للحال سواء صورة الجواز للمفعول له بالواسطة كما شاء غير بالفاعل حيث المعنى لكونه مفعولا به بالواسطة
بلا واسطة الم انه شابه من حيث اللفظ لقبوله الرفع ونيابة النيابة عنه حتى يجوز ان لا يكون الا ان يكون ما لم يصح
نيابة والامتناع ثابت في جميع الا ولقات سواء وجد المفعول به في الكلام او لم يوجد يجوز نيابتها الى الاعلى بنيابتهم
وقد يقبض نيابة الاول مقام الفاعل امكن ان يقع الجر بسبب معارضة الصلاحية مع الاولوية للثاني عطف
على قوله او الثاني بسبب الجلي في المثال المر والمثال الاول مفعول ما لم يسم فاعله الاتم اعراضه بين المعطوفين
لشدة اتصاله بالمعطوف عليه بيان حاصل الغرض من الجملة التي صحح عليها المرفوع هذا من ابتداء الجد
كتاب المجرد بيان ضبط الفصل عند من شرحه لا ادرى التخصيص لانه يشكل على الحكم المبتدأ والخبر بانه مرفوع
بالحمل على انه في باب المبتدأ والخبر وقع لما يرد من انه يكون مسند اليه اصلا في المبتدأ ولا دخل للخبر في ذلك
سند عند وجود الخبر وحاصل الدفع ان الكلام على محذوف المضاف على الاصل فهذا النوع الكلام ان يكون مسند اليه
كون مسندا ايضا الى التشريع واما تمام الجملة على الاصل فيها ان يكون ما يكون مع خلوه لان الثلاثة من نعتها
تقسيم الحق من اصلها ايضا بكون معهما في الكلام لا خلاف في الجملة المطابق للامتناع لخلاف التابع
هنا ان انما فلاهنه لا دعا ما لما لمفعول في المضارع مجرد عن الناصب والجازم او مقامه موقع الاسم مع ان الجملة
مع الحذف في المحدود والمحدود ونحوه للدفع المراد منه والانعكاس لا اطراد الثلاثة في الوجه عكما وطرد الحد

بعد الحد والانعكاس لكن في الانتفاء ان كلما انتفى الحد انتفى المحدود وجميعهما تحقق المادة المسألة فحركل
منها لان كلا منهما انما تخصيص هذه الصورة بالذكر تجرد الارادة لي ما هو مذهب اهل السنة من تخصيص الارادة
بنفسها من غير جانب الادراك بل الرضى في التفريع او البلوغ فتقديمه شائع الى الخبر من نوع مع ان الحصر مستفاد وهو ان
الحصر انما كان مستفادا من مقام التعريف بناء على اشتراط المساواة لكنه ليس صريحا في جواز التعريف باللازم كالاعم والاخص
التعريف بخيرها عن المعرف فان ما هو مع الفصل التفريع ليس لان صيغة الفضلات كما يقرر عليه في المطولات فهو وفيه
بخصوص التشبيه على المبتدأ لا حصر المبتدأ على التشبيه حتى يكون ولم يرجع اليهما انه اعم من اسم الفعل فكلام الاول كون
حصر المسند اليه بناء على مانع الكلام من انها كما يكون لقصر المسند على المسند اليه نحو لنا تأكيد الا هو هنا لتأكيد الحصر
بناء على ما في او من انه الحصر انما كان مستفادا من التعريف والفصل لمجرد التأكيد وهنا كلام ان المسند اليه انما هو المبتدأ معرف
باللام فيفيد حصره على التشبيه نحو الحبيب هو المال اي لا حبيب الا المال فلا يلزم انما الا ههنا الخبر في انه فيه
نقول انه زائد فقد يكون هذا البحث من تسامح الا انما خليفة الوجه والسليقي فانهما الفاضل المحشي مبتداء عند الطبط
وانه يبنيان وهذه الاسماء كلها غير اسماء الافعال المختلف فيها هل لها محل من الاعراب ام لا فاتفقوا في انه لا موضع لها
الا عرابها لان معناها معنى ما لا موضع له من الاعراب ولذلك شبه نحو سبحان لا يكون لها موضع من الاعراب فالاخير
بل لها حكم الاعراب لها لفظا وتركيبا مع الاسم مركب فلا يبدل من اعراب او محلا لا اعراب التركيب وتقدم وجوده ولا كونه
الاعلال البناء نحو سبحان لا يكون موضع من الاعراب لجميع الاسماء المبنية فانا نحكم بان لها موضعا من الاعراب لانها
كانت مبنية على الضم او نصبه كالاعراب وضعها عند هؤلاء الرفع بالابتداء لا لما مع ما بعدها اسماء حروف العوامل
اللفظية اسناد احدهما الى الآخر كما ذكر القائم المؤول ذكره وانما موقع الفعل لانه يمنع الاعراب الابعد القائم فانه
وان كان واقعا موقع الفعل كيفما جكم بعضهم الابتداء ثم نثبت لوقوعها موقع المبتدأ هنا هو الوجه انتهى

بلغ

فكيف يصح التجرد او حصر المبتدأ في التشبيه يصح التعريف فلا يكون التعريف بالاخص فالجواب ان كان حصر المبتدأ
المتفق عليه لا يتأتى الحصر المستفاد من الفصل او التعريف الا ما ظهر من ان اسم الفعل حينئذ اعم من المبتدأ المتفق عليه
واسم الفعل المتفق عليه لا يريد به انه بين ما يقابل الفعل ما الحرف وعلى انه على الصفة باعتبار تقييده بكونه مسندا اليه الصفة
بكونها رافعة الظاهر مثل ضارب فانه يرفع به لفظا ضارب لان في ضرب فعل ما يوجد في الاسم لكونه على النقل
المحمول على يقيد به ضارب من حيث لا يتم على معناه الوصفي نحو من قائم تجرد عن العامل اللفظي مسند اليه وانما وقع المبتدأ
نكرة التخصيص بالصفة وبيان هلا ام الحيوان المتبادر من هذا الكلام ما يصح تحقيقها ومراده عليهم فانه شاع عليه فقد قال
وصدره شاي حيث ان العبارة الا ان قوله المجرد عن العوامل اللفظية وان كانت في موضع الحمد او السلب في الفعل
على الايجاب الحلي بناء على انه التجرد عن الوجه والجمع المعرف باللام يكون هنا الاسم ولا سيما الى معنى كل فرد فرد المعنى
التعلم بوجيه على عامل لفظي نكرة السلب المراد عموم السلب لا سلب العموم ان شئت من العوامل اللفظية ان اللام
الطلب معنى الجمعية او بناء على ان الجمع المعرف باللام اذا لم يكن حمله على الاستغراق يحمل على الجنس كما في قوله نعم لا
تحل لك النساء وههنا كما لو لا فائدة في ذلك لمجرد كل عامل لفظي لعدم امكانه وان كان اسم الشيء قد يتحقق في ضمن
السلب الكلي وفي ضمن الايجاب لبعض والسلب عن البعض لقرينة المقام فان المبتدأ مالا يوجد فيه عامل لفظي اصلا
واما العلة الاولى فهي ان الاصل عموم السلب عن ظاهر المجرد عن العوامل اللفظية باعتبار المتون ان حمله على
العدل ويأتي جلا النفي المستفاد من قوله المجرد على هذا الحمل لعله يكون الحكم بطريق الايجاب انما يعم السلب لعدم دخل
العموم تحت النفي وكونه لا فرد فرد من العوامل اللفظية محكوما عليه بالحكم العدمي كما في قولنا كل انسان لم يقم الحيوان
ما اذا حملناه على السلب ثم يكن العموم مستفادا من النفي فيفيد سلب العموم كما في قولنا لم يقم كل انسان فيلزم
لان الحمل على العموم انفس في تقديم النفي على المسور بكل وما يؤدي معناه بحيث لا يتأتى بعضها لا يدخل الا في النفي

يرتفع ولم يرتفع كل انسان بانه الاول في عموم السلب والثاني لسلب العموم ولانه الاكثر اه فالحمل عليه اخص بلا تخصيص
يجوز الحمل عليه سيما في مقام التعريف لان الاكثر الحاق الفرد بالاعم الاغلب فالمعهود لمنافاة معنى ابتدا
اسم مرفوع ... نحو عبد الله [illegible] او يكون مجرد احدهما ان ذلك ينبغي او ينبغي على هذا التعريف ان لا يجد
العطف بالرفع على محل اسم ان نحو ان زيدا منطلق وعمرو لان المعطوف [illegible] المذكور مبني على كون اسم ان
مرفوعا بالابتداء وهو وجه لمن يبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجرده عن العوامل اللفظية ثم يصح [illegible] على الموضع
معطوف على محله مع اسمها ولا ذلك اه يعني انه مبني على توهم رفع اسم ان باعتبار الشكل سيما ... ان
ولا يخفى ان العطف ولو كان مجرد توهم انه كان مبتدأ كافيا لجاز العطف على محل اسم ان المفتوحة ايضا ولا يجوز
وهذا ... [illegible] معنى الجملة على [illegible] فينبغي رفعها كما كان بكسر
ولو شغلا الفعل بالنصب ... [illegible] باعتبار المحل اخر وان المكسورة
فيه باعتبار اللفظ لم لعدم تجرده عن العوامل اللفظية لفظا مع انها مغيرة لمعنى الجملة بالتأكيد ولذلك اسمها مجرور
العوامل اللفظية وحقيقة لا حكما لانه يكون اسمها مرفوعا بالابتداء محلا لان الحقيقة سالبة او العقيدة المركبة
من اسم ولا وغيرها نحو لا غلام رجل في الدار [illegible] فسا لبة معناه سالبة الجزء اسميا او ليس [illegible] جزء منه
منه جزء الجملة فعلا الابتداء ما فيه خرج هذا التركيب عن التعريف بقيد الاسم لعدم كونه للجملة اسما فهذا تمثيل
او بالتعبير بالقسم والقسم [illegible] المشترك بين الشيئين مشترك معنوي ... على هذا ... الابتداء
[illegible] وانه عن العوامل اللفظية للاسناد شيء اليه او اسناده الى شيء انه [illegible]
المبتدأ بالمعنى المشترك بينهما مع تباينهما في الحقيقة [illegible] واحكامهما باحكام مختلفة كما ذهب اليه
حيث قال المبتدأ اسم مشترك بين ما هيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد والذي ارتضاه المشترك هو لفظ

الجزء

المبتدأ في قول المبتدأ هو الاسم المجرد ... الا انه [illegible] وقال الفاضل [illegible] الحدود [illegible]
من الحدود هو قوله الاسم علامة [illegible] للجمع [illegible] التشكيك فلا ينافي التعريف [illegible]
وهو ان الاشكال لاسم ... كيف يصح عطف الصفة عليه بجامع [illegible] او ...
نحو [illegible] المعطوف ... [illegible] الصفة ... [illegible]
وهذا انما يكون [illegible] للاتصال الحقيقي ... لان [illegible] الفهم [illegible]
مسندا اليه ابتداء والثاني مسندا او الشيء الواحد بالنسبة الى الشيء الواحد يمتنع ان يكون مسندا ومسندا اليه فلذ [illegible]
ذلك ... قطعا لذهب ... كان باللام ... او [illegible] في كلام [illegible]
مبتدأ سواء [illegible] التعريف عليه فانه [illegible] الاحكام [illegible] ما ذكرنا [illegible]
[illegible] وهذا المثال على ... ولا [illegible] فلا [illegible]
[illegible] بالنظر الى [illegible] الالف [illegible] الاستفهام [illegible]
ذاهب عمرو وكيف يصح [illegible] وكم [illegible] ذاهب عمرو [illegible] الاستفهام لانه
مقام التعريف [illegible] الخطاب [illegible]
والحالية [illegible] مثال [illegible] مبتدأ [illegible]
[illegible] معنى الاستفهام [illegible] بالفظ [illegible] المعنى الحقيقي [illegible]
هنا اللفظ سواء كان [illegible] المعنى اللغوي [illegible] الاصطلاحي
[illegible] المعنى الحقيقي [illegible] المجاز [illegible]
بين المعنى الاصطلاحي والمجازي [illegible] المعنى اللغوي [illegible]

[illegible] الاسلوبي لا ... لم يجعل [illegible] كونه زيد مبتدأ مع تأخيره ... [illegible]
في تقديم الخبر نحو في الدار قائم [illegible] الاستفهام [illegible]
على الاستفهام [illegible] قائم [illegible] كونه زيد مبتدأ او [illegible]
كان [illegible] احد الوجهين [illegible] احد الوجهين [illegible]
[illegible] الاشتباه [illegible] الوجهين [illegible]
[illegible] العطف [illegible] المذكور [illegible] القرآن
[illegible] الوجهين [illegible] الوجهين
[illegible] الفاعلية [illegible]
[illegible] المرفوع [illegible]
ما [illegible] الا [illegible] هذا الحكم
[illegible] التعريف [illegible] هذا الحكم [illegible] التعريف [illegible]
اسم [illegible] قال الرضي [illegible]
[illegible] الاسم [illegible]
[illegible] كذا جميع [illegible] الاسم [illegible] اذا كان مركبا [illegible]
[illegible] هذا [illegible] المركب الاضافي هذا
غلام زيد [illegible] الاول [illegible]
[illegible] المثال [illegible]

بان

[illegible] الكلام [illegible] المثال المذكور [illegible] زيد [illegible] الكلام والجملة [illegible]
[illegible] مع [illegible] الجملة [illegible] التعريف [illegible]
[illegible] الاسم [illegible]
[illegible] الجملة [illegible] اسناد الجملة [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الاسناد [illegible] الجملة [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] الاصطلاح [illegible]
[illegible] الاسناد [illegible]
[illegible] الاسناد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاسناد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المبتدأ [illegible]

[illegible]

الفرق بينهما في قولنا الا [illegible] حيث [illegible] لا بد له لكونه [illegible] الحكم [illegible]

مبني على [illegible] الحكم مبني على [illegible] ف[illegible] الابتداء [illegible]

[illegible] الحكم [illegible] ف[illegible] انا [illegible]

والابتداء [illegible] التخصيص [illegible] ف[illegible]

الذي هو [illegible] التخصيص [illegible]

ف ثم ان هذا التخصيص [illegible] حيث [illegible] التخصيص [illegible]

المتكلم بالعلم [illegible] النكرة [illegible] عند [illegible]

المعرفة [illegible] المعلوم [illegible]

هذا التخصيص [illegible] نكرة [illegible] استفهام [illegible] المتكلم

ف فيتبين انه يمتنع الابتداء [illegible] هذا التخصيص [illegible] التخصيص

[illegible] النكرة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ممتنع تقديم الخبر وهذا مشروط بالخلاف في الابتداء فان لم يشترط [illegible]

[illegible]

[illegible] بالاتفاق بين البصريين والكوفيين [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] هذا عند البصريين وعند الكوفيين [illegible] اسم الفاعل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الخبر بعده ولا اشكال المعنى كما في تقديم الفاعل وتاخيره وان قدم مع الايهام فالحكم فيه انه فلان المبتداء مشتملا على ما له صدر
في قوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام لكلمة الاستفهام وجب تقديم الفاعل وتاخيره من زيد ... بعضهم
ذهب الى جواز تاخير المبتدا ان كان خبره جارا ومجرورا نحو في الدار زيد ثم جملة نحو اكثرا منهم ونحو زيد والشرط نحو الفائدة
من كثرة القائل مبتدا من الخبر لم يلتفت الا ان القياس بالمبتدا الفاعل لانه يتبع ما يدل نا له هو ارفع عنه
الخبر فان ذكر المرجع لا تقديم المبتداء لرفع خلاف الاصل لا تقديم الفاعل الا ان لا اصل له يكون لا لفظا ولا تقدير بعد
لا يوجد مع شيئين فلام زيد كتبه على ما فات الجار والمجرور متعلق به كي نتعرض لكن الاستفهام يوجب تقديم على المبتدأ
مع تقديم الخبر نحو في الاستفهام سواء كان الخبر جملة الاستفهام نحو اين زيد او مضافا اليها نحو غلام من زيد واما
جارا مع المجرور او مع الصلة ككلمة واحدة لا يوجد انفصال بعضها عن بعض اصلا ونحو من سلم مسبب الخبر
او حرف لا لكن الا ضمير المجرور الى المبتداء ليس كلام او المرفوع المستتر فانه في المرفوع يجب تقديمه على عامله
لانه لا يجب تقديم الخبر نحو على الله عبده ومثل مات بوصطاه بابه نحو الا زيد على التمرة مثلها لعدم وجوده في
مثل غلام جاء مثل فان تقديم الخبر هنا واجب لكون المبتداء متصلا الضمير مع لا استعلق الخبر وهو جار لكونه معنا في
الخبر مع انه ليس على جلد فلام تعلق العمول بالعامل بناء على ان العامل في المضاف اليه هو حرف الجر واما على قول من قال
ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فظاهر نحو اذا جعلت مثل مبتداه بان نصبته خبر على كرم بيده
واما فغلام جاء مثل اعطي للاشد لكن مما نشاء بين في التخصيص بالاضافة ليس ان لا يكون ان ما يعده الاول خبر
مما لم يكن له فيما يليه موقعا للمبتداء يشتمل نحو لو انك خارج حرف اذ اذ الا يقع حاضر لعدم انها
او صلاح ان فلا يجب تقديم ما في خبره عليه لانها موصولة او حرف صلة لا ان انك لا يتقدم على الكلام التي اصلها
ان من الجملة التي بعدها لانها جملة تامة اي ان المكسورة مع اسمها وخبرها جملة تامة خبرها لا يتقدم والمبتداء

يكون مفردا لفظا حقيقيا او لا لا اراه اولا يرفع حيز خبر المبتداء بعد جزئه الخبر لو ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة
يكون في الظرف تعلقه بحاله وصارا اه او جزيئها المخاطب على لسان المتكلم به لا ان صدر الكلام موقع ان المكسورة
او المفتوحة للتشبيه الرفع والتحقيق للتعليق على ما لا يحتمل بالو لانه لا غلبة لم تدخل على المضارع المتصل
بالنسبة الى دفع علم المخاطب وان كان التقديم كبر تقدير لو التحقيق او لتحقيق التخصيص لا كثرة مواضع التعدد في
في نفسها كان فعله فعلين في تعليق مثلة الشرع اما خبر او جبر بلام ... ملتصق منها امر الجملة بعد الا
الواحد او لانه يجمع الاخبار بخبر المبتداء حال من الضمير جابرا ... ومن جيب العطف له ان ترك العطف فيه كونه مع واحد
خبر بلا من بسر ولا جبره او رفع لما يرد ان العطف يقتضي تركه المعطوف والمعطوف عليه في الحكم ويمتنع لما ذكر الاول ثانيا
ما لو لم يقيد ترك تعليلها لا انه اذ كونه على واحد من المتعدد وهو ما سواه تقديره العطف فيه نفس العطف على
تقدير جعل المجموع خبر المبتداء او زيادة التفضيل بين جزئي المبتداء والخبرين عليها بامكان لعدم الخبرين جميعا
والاخر لا بعض اما لو الاعلام الماضي التمييز بين الجميع جهتي ان الخبرين متضادان فلا يكون لاحدهما الا باعتبار
التعدد والتفصيل بين اجزاء المبتداء ولغيره العطف فيه وان كان على احدهما باطلا لان المبتداء
ان هما مفكوك حقيقتها لا اتصال بين التخصيص اللذين هما جزئي المبتداء فيحذف لانه لم يكن المبتداء مفككا في
بان يكون بين الخبرين اتصال المحمول الا بلوغ هذا اسود وابيض في الخبرين مثل بعض الا المبتداء مثلا اذا جاء
الجملة انه اليه بانه ابيض خارج عنه متعلق بما وقوله زيد حسن فلام فيما يليه الجزاء المتصل بطريق الاولى
التاريخ اصفر واحمر في تعدد تقبيل جاز ان يكون ولاية او بان يكون خبره المجزوم عنه حقيقة ونظيره فانه
مثلها عالم وجاهل لا اختلاف من في التعدد لعدم الحكم باستقلال الخبر المتعدد ما بالوجهين لا استقلالها بالعطف
والحيثيات الا وبالاولويه تكون ان فيها او بدون نقل المحمول الجميع لا من جهة الوجهين وتعيين احدها لان المقصود

او مثل المثل هو هذا حلو حامض اثبات الكيفية المتوسطة بين الطعمين في جميع الاجزاء لا ان الطعم الذي المعدات في اثبات
كل واحد من الطعمين يستفاد اثبات الطعمين جميعا الكيفية المتوسطة بطريق اللزوم بناء على ان الطعمين متجاوزين لها
في جميع الاجزاء فانكر اجتماعها ما الا ان يحصل الكيفية المتوسطة مع هذا القضاء على العقد يكون المقصود اثبات الطعمين
وهل ما قلناه من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة قلنا جاز ان يعني انما يلزم التعدد في الصغرى اذا كانت صيغة الحلو
بل يجب خلاف ما الا يكون سند الا شيئا فيما فيه فان المتعدد مجموع الصيغتين وان احدهما جزء المسند فيجب خلوه
الخبر لا نحو يكون بمنزلة القضاء من هذا ليس فيه بمنزلة هذا لكون جملة بعضها الصغرى مسند الحكم من جهة شاهد
مع اتصاف الابيض في جهة الاضافة بالتبعية في الصغرى بعد من فوق الطرفية شبهها بالفاعل من هذا المحل لا
نسبة يقول بعد الوجه اذ فيكل منهما خبرا بعد الا المبتداء ولو كان لا فيه من حيث المعنى ما ذهب اليه المحقق وقال الاجه
بعض ان في كل منهما خبرا من حيث تحقق اللفظ في المجموع مع الحكم من حيث ان المجموع خبر واحد في نفس الامر والتعقيب
ان ذلك فينبغي ان لا يكون خبر المبتداء شيء من الخبرين فينبغي ان يكون ان يثنيه بالجمع والا يثبت عند التعدد المبتداء
وجعل وتا يتبين من ان الاستقلال علي في ذلك يقال ان هما حلوان حامضان قد ترى حلوان حامضان ذهي حلوة
حامضة لكن لما يكون المجموع اه ودلالة على الجمع انما يجعل الاعراب للفظي او المحلي اذ اعتبر التركيب فيه والتركيب
بين الخبرين ههنا انما الا استاذه الا انما في التوصيف الظهر واما الا مر في فلان المركب لا يمتنع من الاسمين اما
يتمم من حروف العطف نحو خمسة عشر او من حرف الجر نحو بيت او لا يتمم من الحرف وهو لا يكون الا لما اعلم ان الاسم الملابس احد
الخبرين فيما اذا اتصف المبتداء بكل واحد منهما الخبر الكلام للاتيان ان الخبرين فيما اذا اتصف جزء من المبتداء بواحد منهما
وجزء اخر بالاخر والخبران مستقلان لا يشتركان في الاحكام فقال الاسم فحكمه حكم هذا حلو حامض في جواز العطف وتركه
كقوله الدار الا في خلو الخبرين عن ضمير المبتداء ومثل هذا الخبر فالكل ان الاول وهو اعلى بقواعد الرعية

بمشابهة مطابقتها في الاعراب البيضان والسودان وهم ميز موحد كالمطابقة في المثال المذكور من هذا حلو حامض
في انه لا بد من الامر الجميع لا مو احكم على الخبرين حتى على سائر الاحوال ولا من الضمير او هذا البحث ما او جه المسند فكونه
في الحواشي الدين يحاصله ان الحكم في قولنا هذا اسود وابيض ظاهره بانه بعض ضاق بعض المبتداء بالاسود وبعضه بالابيض
فيجب ان يكون الضمير في كل من الخبرين راجعا الا الا البعض المستفاد من الكل فاذا كان البعض شيئا واحدا سوده وبعضها
منه ابيض يكون الضمير فيها فاذا كان البعض كان متعدد فيكون لا لا بعض بالجميع واذا كان البعض من ثابت
لا الا انفراده يكون راجعا الا الا انه جزء يكون مطابقته والدلالة على ان كل منها خبر المبتداء فيكون ضميرها
عالم وجاهل الا ان المبتداء مستعددة في الحقيقة انه الحق ما قيل ان الخبرين متصلان فيما يقع ونحوه كان في
المثال ومن في الا جزاء ومن في البحث لا اخر بانه وكان الضمير في كل منهما راجعا الا الا البعض بولو لم يجز تثنية الضمير
وجمعه في الخبرين مع تعدد المبتداء الحسي نحو ابا ضربان مختلف البعضان او الا البعض منه بالواحد ما البعض
الا اخوان او الا البعض منه بالباقي المر الجامع بين الحلاوة والحموضة لا يخفي من المناسب المصنف مراده المقصود
اثبات الكيفية المتوسطة انه يعتبر المزج بين الحلو والحامض والما في الصحاح من احيترا مزيج بين الحلو والحامض
لهذه الصفة ان ما يكون التعدد فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى لا يجوز العطف فيه اصلا وكيف يجمع اللفظ وله
فني هذه الصورة ترك العطف اولا مثل هذا جائز تابع على ان يكون التابع التابع الجائر لما علم رغم بعضهم من ان
نفي العطف فيه من قبيل النبذ الاحتفاظ او معنى مثل بينهما ما قيل يجوز فيه الا من زين لولدية اذ ترك الا التاكيد
فالتاكيد الذي التاكيد اللفظي لا حق بين الا بدل الا ان فيه اللفظ الا لا يطيب لبعضها تأكيد زيد زيدا وتحقيقه عبارته مع انها
في الوجه الاخر جمع زانيا فليجوز باب بعد فيه خارج من القسم فلا اشكال في جمع الخلافة قوله ما في هذه الصورة
ترك العطف اولا من انتفاع هذا الفاعل فان المراد من نفي العطف الا شك في جواز مع العطف الاضافة بهما

ان كما لا يدل اصلا على المعنى المستعمل فيه من غير اشتراط ولا تعليق او ربط بحرف الشرط ليس معنى الشرط الا ان الشرط [illegible]

ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وقد يكون حسيين او مركبا [illegible] كما ان النهار موجود [illegible] معتبرة فلا يجاد [illegible]

لصدق التعريف [illegible] بكلام [illegible] حيث [illegible] على الفعلين [illegible]

ومبنية الثاني على الجملة الجزئية [illegible] الجزاء [illegible] الجملة [illegible]

[illegible]

المفرد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفاء

او الجملة التي بعد تركيب مع ما بعدها الوقف الفاء العاطفة الاولى وهو قريب مما يلي للعوض [illegible] اذا معنى [illegible] وليعلم
لا بد او الا فلا شرط هنا الجواب ومنه انه الخبر عنهما قال السيد [illegible] جملة الاولى [illegible] الذي ذكره [illegible]
هشام [illegible] اللبيب خبر السيد او فيما لحكاية الجمع والخبر مثل هذا القول ان يكون ذكرنا ان الجملة الاسمية المخبرة
لا زائدة [illegible] المكان او الحال الاحسن كلا في الذي ومنه انه لا [illegible] او اذا معنى [illegible] فيما لحكاية الجمع [illegible]
[illegible] بالباب [illegible] اذا اشتغل [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الجملة [illegible] لا [illegible] ومنه انه [illegible] ومنه [illegible]
[illegible] على الصحيح ان فاعلا [illegible] فالمعنى من حيث فصل الى مقابلة [illegible] البيع [illegible]
[illegible] كانه الوجه الاخر هو الوجه الثالث المذكورة واحد منها في الشرح واثبات [illegible]
[illegible] الخبر [illegible] الاخرا انما [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] الجر [illegible] تركيب [illegible]
[illegible] الظرفية [illegible] المجرور [illegible]
[illegible] الظرفية [illegible] الجر [illegible]
[illegible] تركيب [illegible] الجر [illegible] كونه [illegible] تركيب [illegible]
[illegible] الجملة [illegible] الافعال [illegible] الفتح [illegible]
[illegible] الظرفية [illegible] الجار والمجرور
[illegible] الباء [illegible] التابع [illegible]
[illegible] الباء [illegible]

انما لو النحو

انما لو النحو [illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] في شرح التسهيل [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] المفعول [illegible]
[illegible] في شرح التسهيل [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] التسهيل لابن مالك [illegible] المبتدأ [illegible]
[illegible] المصدر [illegible] الرضي [illegible]
[illegible] المبتدأ [illegible] التفضيل [illegible]
[illegible] الرضي [illegible]
[illegible] المصدر [illegible] البيع [illegible]
[illegible] باب التفاعل [illegible] التفاعل [illegible]
مع [illegible] الفاعل والمفعول معا [illegible] تفاعل [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible]
[illegible] المحمة [illegible]
[illegible] التركيب [illegible] الخبر [illegible]
[illegible] اسم كتاب [illegible]

البشر [illegible] الخبر [illegible]
[illegible] المصدر [illegible] التفضيل [illegible]
كما قال الرضي في شرح التسهيل [illegible]
[illegible] المعنى [illegible]
[illegible] المصدر [illegible]
[illegible] الخبر [illegible]
[illegible] الرفع [illegible]
[illegible] المضاف [illegible]
[illegible] التفضيل المضاف الى المصدر [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الاخطب
[illegible] اخطب [illegible]
[illegible] المجاز [illegible]
[illegible] المجاز [illegible] الكلام [illegible]
لا اخطب [illegible] المعاني [illegible]
[illegible] المصدر [illegible]
[illegible] التفضيل [illegible] اسناد قائم [illegible]
اسناد الى [illegible] اخطب [illegible]

[illegible] حالا [illegible] الشيخ [illegible] الحال [illegible]
لا [illegible] اخطب [illegible]
[illegible] الحذف [illegible]
[illegible] الحكم [illegible]
الكوفيين [illegible] المبتدأ [illegible]
[illegible] مذهب الكوفيين [illegible]
[illegible] المبتدأ [illegible]
[illegible] المبتدأ [illegible]
[illegible] الحال [illegible]
[illegible] الخبر [illegible]
[illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الجملة [illegible]
[illegible] المضاف [illegible]
[illegible] المضاف [illegible]
[illegible] الفاء [illegible] المضاف [illegible]
[illegible] الحال [illegible] تركيب [illegible]
[illegible] المذكورة [illegible]

المشهور المبتدأ ثابت لان اسم الجنس المعرف باللام او الاضافة نعم فرق بين [illegible] الشيء [illegible]

[illegible] دفعا للترجيح بلا مرجح [illegible] [illegible]

ان [illegible] كما قال سيبويه [illegible] المفعول معه ان [illegible]

ما [illegible] [illegible] وكذا الكشاف [illegible] الكشاف [illegible]

[illegible] المصدر المذكور [illegible] الشيخ [illegible]

[illegible] المعنى [illegible] لا [illegible] بيان [illegible] البعض [illegible]

[illegible] هذا التركيب [illegible] مبتدأ [illegible] قال [illegible]

البلاغة [illegible] [illegible] [illegible]

التي هو [illegible] المعطوف [illegible] الواو [illegible] اللفظ

[illegible] المبتدأ [illegible] الخبر [illegible]

[illegible] الواو [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ثم كانا وجعلناه ... انما يوجد الا انا ... الواحد الا ... الصفر ... الثاني ... الاخر
ابطلت ... الا الافعال ... الا ان ... الثاني ... معناها ... الثاني ... معنى
الوجه ... المبتدا ... المحصور ... الفاعل ... المنفصل ... معنى
لا تر معنى ... الفعل ... الا الاثر المعنوي ... المحققة ... اللفظي ... وابقاه
للمعنى ولا ... الاثر المعنوي ... كما في ... المكرر ... اللفظي ... الا ... العامل
التي كانت ... الاثر اللفظي ولا ... اثر لفظي ومعنوي ... الحال ... الفعل ... قال وان ... زيد
في الجملة الانشائية كالامر والنهي والدعاء والجملة ... الاستفهام والتمني ... للشعر
متعلق ... للتكرير ... شرح التسهيل ... شرح ... الحلة الفعلية
للمصنف ... الحلة الاسمية ... الا ... الاستثناء ... الاستثناء مفرغ للمعنى
الفعل ... الشيء ... استثناء ... وجه الشبه ... خبر المبتدا ... جميع الاحكام الا ...
بتجديد ... تقديم ... حكم تقديم ... الامتناع وحكم تقديم
الخبر المبتدا ... الا ... استثناء ... فلا
في ... الشبه ... استثناء مفرغ او استثناء ... الحكم ... الاستثناء الا ... الكلام ...
واحدة ... خبر المبتدا ... جميع الاحكام الا ... جميع الاحوال ... الا ما ... ويجوز
انه ... تقديم ... المبتدا ... جميع الاوقات ...
كونه ظرفا ... على ... الخبر ... الحرف ... ظرفا ... الشيخ ...
مع النكرة ... في النكرة ... اما اذا دخلت على المعرفة ... فانها ...

صد اول ... المعرفة ... النفي ... على النكرة ... الا ...
على المعرفة ... مرفوع ... خبر المبتدا ... النكرة ...
لا ... خبر المبتدا ... لا ... التفسير ... ارتفاع ...
على ... النكرة ... المفرد ...
لا ... خلاف سيبويه ... المبتدا ... مرفوع ... الا ...
النكات ... مع ... البعيد ... الرفع ... المبتدا
... الاسم ... الاستغراق ... ونقيض
... الاثبات ... الحقيقة ... النفي ... النفي ...
الا على النفي ... الشافعي ... الثابت ... الا ... مثل
... الرفع ... كان ... الحقيقة ... اسم ان ... اسم ان
... الحال ... الاسم ... الا ...
... السابق ... الصدر ...
... المعرفة ... هذا المعنى ... الرابع
... الحروف ... ونفيه ...
... الاقسام ... المشبه به ... الجبل ... الاجبال
المتعددة ... الجميع ... الا اذا ... اسم ... حرف ... الاستغراق ...
... الاستغراق ... الكذب ... الحقيقة ...

على الوجه ... جميع الصفات قوله ان النفي ... المستفاد ... الوجه ... المستفاد ... الرفع
الوجه الذي ... المسند ... كان ... الوجه ... الوجه ... الى ...
في ... على الامر ... قوله ... الا ... في شرح التسهيل الفاضل ...
... الزمخشري ... قوله ... عند ...
قوله ... اسماء الافعال اي ... اسماء الافعال
مرفوع ... الفاعل ... حرف النداء ...
حرف النداء ... شرح المفصل ...
... المنادى ... حرف النداء ... اسماء الافعال قوله ...
في شرح المفصل ... المنادى ... حرف النداء ... اسماء الافعال اذا اسماء الافعال ...
... المحرمة ... المحرمة اسم ... الفعل
... اسماء الافعال ... المصادر ...
... الجار والمجرور ... قوله ...
... الفعل ... الضمير المبهم ... النكرة ...
... الشيخ ... الضمير ... الاعادة ...
... الضمير ... الثالث ... قوله ...
... الضمير ...
... المفصل ...

بكن ... الاسم ... الفعل ... على ... القياس ...
... ان ... الكلمة ... الفعل ...
ما ... على الفصل قوله المضمر ... الضمير ... قوله ...
... الشيء قوله الضمير الراجع ... الاضمار ...
... الرجوع ... قوله ... الضمير ... الاضمار ...
... الحاق ... القياس ... التثنية ...
... الاسم ... قوله ...
... قوله ... المذكورة في ... الثانية ...
... المذكورة ...
كذا في بعض الشروح قوله ... الاسم ... قوله ...
... الفعل ... قوله ... الضمير ... المشهور ...
... قوله قال الشيخ ... النحو ...
... قوله ... الاستغراق ...
... قوله ... ما ...
... الحقيقة ... المجاز قوله ... المفعولية ...
... التذكير ... المفعول ...
... الفاعل ... الفاعل ...

لفظ الصيغة الصيغة والبناء والوزن حقيقة في الهيئة الحاصلة للكلمة باعتبار عدد حروفها الاخيرة وحركاتها المعينة وسكونها

واعتبار الحروف الاصلية والزائدة كل في موضعه وقد يقال المجموع المادة والهيئة فقط وهو المراد هنا وقد يشك في نقلها

باللفظ باعتبار المعنى اللغوي فان المادة والهيئة المذكورتان انما يعتبران في الكلمة [illegible]

[illegible]

ولا ملاقى الذي هو قسيم للاسم والحرف كما يدل عليه قوله بعده فالاسم الذي فيه معنى الفعل من هذا فيه تعميم للمذكور فلا يدفع

او ما اريد هو لا يحتاج الى الفعل المذكور وتعميم هذا القيد اما باعتبار تعميم المذكور فيشمل المحذوف فانه في حكم المذكور واما باعتبار الفعل

فيشمل الاسم الذي فيه معنى الفعل بكونه في حكم الفعل حيث انه يعمل عمله قوله معطوف على قوله مقدرا لم يكن داخلا تحت قوله لا حكما

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

... قال الخليل ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

وفي النداء [illegible]

[illegible]

[illegible]

التنبيه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كون النبأ مضمرا فالحصر لكثرة استعماله في مجاري العقل لان الجملة الثانية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

سلوك طريق الكناية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاشتغال [illegible] الرفع [illegible] الاشتغال [illegible] النصب [illegible]

[illegible] الرفع [illegible] النصب [illegible]

[illegible] الاستعمال الاكثر [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] بيان [illegible]

[illegible] بعد تمام الكلام [illegible]

[illegible] الغضب [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مبحث الحال

مبحث الحال

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بعد الواو [illegible] فالعلم [illegible]

استعمال اللفظ في [illegible] المجاز [illegible] الخليل [illegible] موضع [illegible]

والايجاد موضع [illegible] مع [illegible]

[illegible] موضع [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المشتمل

[illegible]

[illegible]

تم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بالاضافة [illegible]
[illegible] التعبير [illegible]
[illegible]
[illegible] التخفيف [illegible]
[illegible] التخفيف
[illegible]
[illegible] التخفيف [illegible]
[illegible] التخفيف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] التخفيف [illegible]
[illegible]
[illegible] الاضافة [illegible]
[illegible] التخفيف [illegible]
[illegible] الاضافة [illegible]
[illegible] التخفيف [illegible]
[illegible] اسم الفاعل [illegible]

[illegible]

[illegible]
[illegible] التخفيف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاضافة [illegible]
[illegible] التخفيف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاضافة [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاضافة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاضافة [illegible]

[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تمام

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الحمد لله الذي وفقنا لما يحب ويرضى وجعلنا من زمرة محمد خير الانبياء والمصطفى صلى
الله عليه وسلم [illegible] هذا الكتاب المستطاب
المسمى [illegible] من مصنفات الفاضل [illegible] عبد الحكيم [illegible]
[illegible]
[illegible] جمادى الاولى سنة
اثنين وثلثمائة بعد الالف من هجرة [illegible]
عليه الاف التحية والصلوة والسلام
والحمد لله رب العالمين
برحمتك يا ارحم
الراحمين

والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس وعلم الشخص
اسم الجنس هو الموضوع لحقيقة من حيث هي هي وعلم
الجنس هو الموضوع لحقيقة من حيث تشخصها في
الذهن وعلم الشخص هو الموضوع لحقيقة بعين
لتشخص الخارجي مصري

كجيدا محمد ابن المطلب
اوكان للجدا او لام نسب

الا اذا اضيف للضمير
كبعت ذا من ابكر التحرير

بعم آخر قد اضيفا
كابن عمير بن العلا معروفا

فانه يكتب من غير الف
ابن اذا ما علم به وصف

لعبدالله البنوشي عفي الله
در رجب

عيسى ابن مريم كذا ان جملو سواه كالمقداد ابن الاسود او كان قد جعل لاسم خبراً او عدلوا النحو الاستفهام
نسبته لا لى ابيه بلا لى اذ هو نجل عمرو المستر د مثال ذاك معمر ابن البرا كبهل عمير ابن العلا والهما م

خذ ذا الامنى والرجا منك الدعاء
ابن العلا او اول سطر وقعا
كالنظر الجعفر الشريف
او كان مفصولا عن الموصوف
بنا ابن عمر ابن الفتى الشهم البطل
وحامد ابنا حميد ونزل
عليه اسم نحو احمد التقى
وصل او ثنى اولم يبق

در ربیع ... در طال ...
ارقامه ... ۱۳۰۳